القروض الخارجية كأحد وسائل حل عجز الموازنة المستدام بالدول العربية النفطية وغير النفطية
مصر والعراق نموذجا

د . عمار فوزي كاظم المياحي
استاذ القانون المساعد - كلية الاسراء الجامعة

المقـــدمة

تسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن المشاكل الاقتصادية والمالية للمديونية الخارجية فى الدول النامية عامة ، العراق ومصر أنموذجاً بصفة خاصة، مع توضيح ظروف نشأة وأسباب تطور المديونية الخارجية فى الدول النامية ، مع إبراز تأثيرها على الاقتصاد الوطني، ولا يمكن إغفال التطور السريع والكبير الذي طرأ على المديونية الخارجية وتزايد حجمها، وانعكاساتها المباشرة علي حالة التوازن المزمع بالموازنة العامة , والوصول لعجز مزمن مستدام بتلك الموازنة ومحاولات التدقيق فى مدي جدوى اللجوء للقروض وتحديدا الخارجية لاصلاح عجز الموازنة العامة وذلك فى ضوء زيادة لجوء بعض الدول وتحديدا دول العالم النامي الي القروض من البنوك التجارية والمؤسسات الدولية .

اولا : أهمية الموضوع :

تُعد المديونية من اكثر المجالات الاقتصادية التى اسهب الاقتصاديون فى دراستها وتحديدا فى اعقاب أزمة المديونية التى اجتاحت العديد من العالم وتحديدا الدول النامية ومنها أزمة المكسيك عام ١٩٨٢ وتبعها البرازيل ، الارجنيتن ، والاكوادور ولم تتجنبها بلدان اخري الا من خلال برامج اعادة هيكلة مديونيتها كما فى اوكرانيا وباكستان واورجواي وفيما يتعلق بالعراق فقد بدأت مشكلتها الحقيقية فى اعقاب الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ والتى استنزفت كم هائل من الثروات التى تراكمت فى عقد السبعينات من القرن الماضي بعد تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ من سيطرة

الشركات الاجنبية وما رافقها من سياسات تنموية و العراق كدولة نفطية يعاني من مواطن ضعف هيكلية حيث انه بحاجة الي اعادة بناء البنية التحتية , واعمار ما دمرته الحرب وانعاش القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة والخدمات) فضلا عن تقادم العديد من المشاريع الصناعية القائمة واحتياجاتها للتطوير والتحديث لمواكبة الركب التكنولوجي ويأتي ذلك فى اطار المعطيات والثروات التى تذخر بها دولة العراق فهي دولة غنية بالنفط ويبلغ احتياطات العراق المركز الثاني علي مستوى الدول العربية النفطية بعد السعودية , وقد شغل العراق ثالث اكبر مصدر للنفط فى العالم قبل ان تتأثر تلك المرتبة التصديرية بالحروب التى مرت بها العراق للاعوام (١٩٨٠- ١٩٨٨ - ١٩٩٠- ١٩٩١- ٢٠٠٣) (١).

كما انه فيما يتعلق بمصر فان الارهاصات الاولي الحقيقية للمديونية جاءت اعقاب حرب الاستنزاف ١٩٦٩ حيث بدأت هذه المرحلة فى عمر الاقتصاد المصري وهى مكبلة بالهموم الاقتصادية تاثرا بظروف نكسة ١٩٦٧ ومانتج عنها من فقدان السيطرة على ابار البترول فى سيناء وكذا تدمير المنشات النفطية بالسويس ودول القناة و ما تلاها من الاستعداد لحرب اكتوبر ١٩٧٣ م ومما أفقد مصادر مالية هامة للبلاد وانعكس على ريحية كافة الانشطة وخاصة الصناعية كثيفة الاحتياج للطاقة مما استلزم الاستمرار فى سياسات الدعم حتى يتمكن القطاع الصناعي من الاستمرار وخاصة أن غالبيته يمثله القطاع العام و لم يتمكن القائمين على الحكم من المضى قدما فى انشاء العديد من الصناعات هذا من ناحية ومن ناحية اخرى كان هناك انخفاض العائد من الصادرات المصرية لاستمرارفقدان السيطرة على الابار البترولية بمنطقة سيناء و القناة حتى اتمام مرحلة مابعد الحرب, وارتفاع الاسعار العالمية للسلع والخدمات بناءا على ارتفاع اسعار البترول عقب الانتهاء من حرب ١٩٧٣ ومما ادى الى زيادة اتساع دائرة المديونية وفجوة التمويل وزيادة معدلات عجز الموازنة العامة للدولة فى هذه البلدان العربية علي نحو ما يتبين لاحقا(٢).

(١) لتبدا العراق مرحلة قاسية من الديون وتراكم الديون , ويتخلل تلك الفترة حرب الخليج عام ١٩٩١ ثم صدور قرار مجلس الامن رقم (٦٦١) لسنة ١٩٩٠ بفرض عقوبات على العراق من جراء غزوها لدولة الكويت , وتسبب هذا القرار فى منع البلدان الاخرى من إجراء اي تعاملات مالية مع العراق حتى ولو كانت لغرض خدمة الديون بمقتض قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة فى ذلك الشان , دراسة بعنوان « اثر الايرادات النفطية فى تنمية الاقتصاد العراقي » تغريد داود سلمان داود , مجلة جامعة بابل / للعلوم الصرفة والتطبيقية / العدد (٤) المجلد (٢٤) ٢٠١٦ , ص ١٠٢٦

(٢) ولا تختلف تلك الفترة التصنيعية فى الاقتصاد المصري عن الفترة التصنيعية الاولى بمصر عام ١٨٠٥, حيث كانت السياسات الاحتكارية للدولة هى السائدة على الاغلب بالمقارنة بمشاركات القطاع الخاص الاستثمارية والتمويلية فى هذه الفترة, وتم ذلك فى ظل الخطط الاقتصادية والتى كانت اولاها الخطة الخمسية الاولى ١٩٦١/١٩٦٥ والتى حققت معدلات نمو ولكنها لم تستمربسبب احداث نكسة ١٩٦٧, حيث مثلت انعكاساتها على القطاع الصناعي بالغ الضرر ويكفى فقدان السيطرة على الابار البترولية بسيناء ومنطقة خليج السويس للمزيد انظر د/ عادل احمد حشيش , مشكلة الدعم السلعى والامن الغذائي فى مصر , دراسة تحليلية لعناصر المشكلة وجدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحلها فى ضوء الاوضاع السائدة بالدول المتخلفة , دار الجامعات المصرية , الاسكندرية ١٩٨٠

ثانيا : اشكالية البحث

يثير هذا البحث تساؤل هام حول سبل الخروج من دائرة عجز الموازنه بالدول النامية ومنها جمهوريتي مصر والعراق باعتبارهما نموذجان للدول النامية ذات العجز المستدام وتمثل الاولي نموذج للدول العربية غير النفطية والثانية نموذج للدول العربية النفطية بإعتبار أن ذلك العجز يؤثر تأثيرا بالغاً مؤشرات الاقتصاد الكلي , وبما ينعكس علي حياه هذا الشعوب ،وله تداعيات خطيره على كل فرد .

كما يثير البحث تساؤلاً لا يقل اهمية وهو اللجوء للديون الخارجية يكون بمثابة طوق نجاو لإصلاح ما ألمّ من عجز بالموازنة العامة او انه علي النقيض من ذلك يكون وبالا علي الدول المدينة ويؤدى للدخول بها فى حلقة مفرغة من الاعباء ربما يستحيل الخروج منها فى الامد القريب ويضاف لذلك احيانا فقدان الاستقلال فى اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي .

ثالثا : حصر نطاق البحث

إذا كان السؤال الجوهري هو كيف نصل لحل لمشكله عجز الموازنه وتحديدا باستخدام القروض الخارجية ، فإن ذلك يتطلب الوقوف على مفهوم عجز الموازنه ،فضلا عن التفرقه فيما بينه وماقد يتشابه معه من ألفاظ أخرى ويلى ذلك التعرض لأسباب عجز الموازنه وانعكاساته التى قد تتباين بالدول النفطية عنها بالدول غير النفطية - على مؤشرات الاداء الاقتصادي .

رابعا : منهج البحث

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، ركزنا فى بحثنا هذا على:

- المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت فى مجال المديونية الخارجية وتحقيق التوازن بالموازنة العامة وذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها فى تحقيق التوازن الاقتصاد، ثم دراسة قياسية لتبيان الأثر الفعلي للديون الخارجية تجاه اصلاح عجز الموازنة المستدام واثار ذلك علي النمو الاقتصادي .

خامسا : خطة البحث

للتوصل إلى أهداف هذا البحث يتسنى لنا تناوله من خلال مبحث تمهيدي ومبحثين متتاليين على النحو التالي:

المبحث التمهيدي: التعريف بالقروض الخارجية واسباب عجز الموازنة العامة

المطلب الأول: ماهية القروض الخارجية وطبيعتها.

الفرع الأول: تعريف القروض الخارجية وصورها.

الفرع الثاني: الأسباب التي تضطر الدول النامية إلى الاستدانة الخارجية

المطلب الثاني: طبيعة مشكلة الديون الخارجية.

الفرع الأول: مشكلة الديون الخارجية مشكلة سيولة.

الفرع الثاني: مشكلة الديون الخارجية مشكلة إفلاس.

الفرع الثالث: مشكلة الديون الخارجية مشكلة سياسية.

المطلب الثالث : الموازنة العامة والعجز الذي يصيبها

الفرع الاول :ماهية عجز الموازنة العامة وحالات الاختلال التي تصيبها

الفرع الثاني : اسباب عجز الموازنة العامة

المطلب الرابع : ظاهرتي الازمات المالية العالمية والفساد الاداري واثرهما علي عجز الموازنة العامة

الفرع الاول : ظاهرة الفساد الادارى والمالي وعلاقتها بتزايد معدلات عجز الموازنة

الفرع الثاني : الازمات المالية العالمية واثرها علي الموزنات العامة بالاقتصاديات الوطنية

المبحث الاول : عجز الموازنة فى ضوء الوضع النفطي بمصر والعراق

المطلب الاول : لمحة عن الوضع النفطي بالدول العربية

الفرع الاول : اثر التقنيات الحديثة للطاقة فى إعادة تقسيم مصادر الطاقة

الفرع الثاني : التوجهات الدولية لتباين العرض والطلب

الفرع الثالث : معدلات استاهلاك المشتقات البترولية بالمنطقة العربية
المطلب الثاني : التوجهات الدولية لتباين العرض والطلب للطاقة
الفرع الاول : التوجهات الدولية الحديثة لعرض الطاقة العالمي
الفرع الثاني : التوجهات الدولية الحديثة لطلب الطاقة العالمي
المطلب الثالث : معدلات استهلاك المشتقات النفطية بالمنطقة العربية
الفرع الاول : معدلات الاسنهلاك بالمنطقة العربية مقارنة بالمعدلات العالمية
الفرع الثاني : اسعار المشتقات النفطية ببعض الدول العربية
المبحث الثاني : القروض الخارجية وانعكاساتها علي تفاقم عجز الموازنة العامة في مصر والعراق
المطلب الاول : ارتفاع نسبة الدين الخارجي الي الناتج القومي
المطلب الثاني : القروض الخارجية واثرها علي الاقتصاد المصري
الفرع الاول : مستويات الدين العام بالاقتصاد المصري
الفرع الثاني: مؤشرات كفاءة ادارة الدين الخارجي
الفرع الثالث : وضع الميزان التجاري البترولي المصري
الفرع الرابع : حركة الصادرات والواردات النفطية بمصر
الفرع الخامس : مقارنة الميزان التجاري النفطي المصري بالوضع عربيا
الفرع السادس : الوزن النسبي للصادرات النفطية مقارنة بالدول العربية
المطلب الثاني : القروض الخارجية واثرها علي الاقتصاد العراقي
الفرع الاول : الواقع الاقتصادي العراقي وحتميات الاصلاح الهيكلي
الفرع الثاني : معدلات عجز الموازنة العامة العراقية في ضوء مصادرها الايرادية
الخـــاتمة :
النتائج والتوصيات
المراجع والمصادر

المبحث التمهيدى

التعريف بالقروض الخارجية واسباب عجز الموازنة العامة

لقد حظيت مشكلة الديون الخارجية باهتمام عالمي واسع النطاق، كما تم طرح العديد من المبادرات من قبل كل من الدول الدائنة والمدينة، عقد العديد من الاجتماعات بين الاطراف المعنية بالأمر، وبالرغم من وضع تلك الحلول والاقتراحات والجهود الدولية فى مجالالتخفيف من العبء الحالي للديون الخارجية للبلدان النامية لكن هذه المشكلة لازالت قائمة فعلي سبيل المثال قيام بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية أو بريطانيا وفرنسا بإلغاء جزء من ديونها الخارجية لاحدى الدول النامية منها مصر أثناء أزمة الخليج الثانية ١٤١١هـ فمازال حجم ديونها الخارجية مرتفعا بالمقارنة ببقية الدول النامية الأخرى وقامت الدول بمجهودات ووضع اقتراحات لمواجهة هذه المشكلة والحد من آثارها نظرا لضخامة حجم الديون الخارجية للدول النامية وآثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وقد قامت دولة العراق والتى بلغ حجم عجز الموازنة العامة بها ما يقدر بمبلغ ٢٧ تريليون دينار عراقي بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ ,[١] , وتطلعت الي الحصول علي قرض من صندوق النقد الدولي املا فى حل ازمة الدين وعجز الموازنة الذي يفوق ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ،بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني عام٢٠١٦ مع صندوق النقد الدولي.[٢] ولا يختلف الحال كثيرا فى العراق عن مصر فى اتفاقاتها الاقراضية مع صندوق النقد الدولي لتفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة لديها.

وفي هذا الاطار يتم تناول هذا المبحث من خلال اربعة مطالب رئيسية علي النحو التالي:

المطلب الاول : ماهية القروض الخارجية وطبيعتها

المطلب الثانى: طبيعة مشكلة القروض الخارجية

المطلب الثالث : عجز الموازنة – اسباب وحالات الاختلال

المطلب الرابع : ظاهرتي الازمات المالية العالمية والفساد الاداري واثرهما علي عجز الموازنة العامة

(١) قانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٨ بربط الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨

(٢) صندوق النقد الدولي، www.imf.org وزارة المالية العراقية www.mof.gov.iq

المطلب الأول
ماهية القروض الخارجية وطبيعتها

تمهيد وتقسيم :

يمثل القرض الخارجي اتفاقًا بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية مع الالتزام بسدادها مع الفوائد المترتبة عليها خلال فترات زمنية متفق عليها فى عقد القرض[١].

وقد شكلت مشكلة القروض الخارجية للدول النامية المصدر الأهم للصعوبات الاقتصادية فى هذه البلدان وخطرًا على قدرة النظام المالي على الاستمرار.

هذا الأمر يقتضي دراسة ماهية هذه القروض التي تعيش الدول النامية مشاكلها منذ وقت طويل ، وبناء عليه فإننا سوف نتناول هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: ماهية القروض الخارجية وصورها.

الفرع الثاني: الأسباب التي تضطر الدول النامية إلى الاستدانة الخارجية

الفرع الأول
ماهية القروض الخارجية وصورها

يختلف مفهوم القرض الخارجي من رجل القانون إلى رجل الاقتصاد[٢]، فالقرض الخارجي بالنسبة لرجل القانون يتسم بأن له مفهومًا قانونيًا فهو يشير إلى إلتزام بين طرفين، مدين ودائن ومصدر هذا الالتزام فى الغالب عقد أو ما شابه ذلك ويجوز أن يحكمه القانون الدولي، وفي هذا الصدد فإن العقود الدولية تثير بعضًا من التساؤلات مثل تحديد القانون الذي يحكم عقد القرض والطبيعة القانونية لعقد القرض والضمانات الواجب توافرها فى عقد القرض، أما بالنسبة لرجل الاقتصاد فهو يتمثل فى مقدار الخصوم التعاقدية المنصرفة والقائمة فى وقت محدد على

(١) عرف البنك الدولي القرض الخارجي بأنه «الموارد المالية التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للسداد بعملات أجنبية أو سلع وخدمات».

World Bank, World Debt tables, December/1981, p. 111.

(٢) محمد مصطفى يونس، دور صندوق النقد الدولي فى مواجهة أزمة المديونية الخارجية، ص٢٤.

المقيمين فى بلد ما إلى غير المقيمين لسداد أصل هذا القرض من فوائد وأقساط سواء كان القرض بفائدة أم بدون فائدة[١].

أولاً: تعريف القرض الخارجي:

ويكون القرض خارجيًا إذا اكتتب فى سنداته أشخاص طبيعيون أو اعتباريون من خارج إقليم الدولة المقترضة ومن ثم فهو يطرح فى السوق المالي الخارجي. فالدولة تتوجه فى هذه الحالة إلى المدخرات الأجنبية فى دولة أخرى أو تلجأ إلى مؤسسة من مؤسسات التمويل الدولية لإقراضها. وغالبًا ما يتطلب الأمر أن تضفي الدولة المقترضة على سندات القرض قدرًا من الضمانات والمزايا إضافة للفوائد المتفق عليها فى عقد القرض، وذلك لدفع الأفراد على منح الائتمان للدولة المقترضة، وتلجأ الدولة للاقتراض من الخارج عندما لا تكون هناك مدخرات أو رءوس أموال وطنية كافية لتغطية الدين العام الذي تحتاجه. وقد يكون الأمر ملحًا فتضطر الدولة إلى الاستعانة برءوس الأموال الأجنبية لاستخدامها فى إجراء التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو لتغطية العجز فى ميزان مدفوعاتها.

وقد تلجأ الدولة، عند تحسن ظروفها الاقتصادية إلى تحويل القرض الخارجي إلى قرض داخلي وذلك قبل حلول أجله، من خلال قيام الدولة أو رعاياها بشراء سندات القرض من الدائنين المقيمين فى الخارج[٢].

ثانياً: خصائص القرض الخارجي:

من الجدير بالذكر أنه توجد مجموعة من الخصائص التي تميز القرض الخارجي نوجزها فيما يلي:

القرض الخارجي يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للدولة المقترضة بما يعطيه للاقتصاد القومي من قوة شرائية خارجية تسهل عملية شراء المعدات الإنتاجية

(١) هذا التعريف للقرض الخارجي مقبول لدى كل من الصندوق والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبنك المقاصة الدولي، وورد فى النشرة المشتركة عن تعريفه لسنة ١٩٨٨.

أمينة عز الدين عبد الله: مشكلة الديون الخارجية للبلاد النامية ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٩ ص٥.

من الجدير بالذكر أن التعريف الاقتصادي للقرض الخارجي يجوز أن يكون مقتضيًا أو فضفاضًا لدى رجل القانون. فالتعريف الفضفاض يشمل ديون مختلف الهيئات العامة والخاصة خلاف الحكومة فى حين يكون مقتضبًا إذا تم استبعاد الديون غير الثابتة بعقود.

(٢) حصل هذا الأمر فى مصر فى عام ١٩٤٢ عندما حولت قروضها الأجنبية إلى قروض وطنية، حيث قامت بعملية تبديل للدين الأجنبي والوطني بتخفيض سعره. كما قامت بتحويل سندات الدين الموحد والدين الممتاز إلى سندات القرض طويل الأجل.
راجع: زين العابدين بدوي ناصر، علم المالية العامة، ١٩٩١ ص٢٨٦.

اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية فهو يؤدي لزيادة القوة الشرائية بصفة مباشرة مما يزيد من حالة التشغيل والعمالة داخل الدولة وذلك بشرط استخدام القرض لتمويل استثمارات منتجة وإلا كان سببًا للتضخم داخل الدولة المقترضة[١].

القرض الخارجي يعفي الجيل الحاضر من عبء الادخار المتمثل في الحرمان من الاستهلاك الواقع على هذا الجيل وينقله للأجيال المستقبلة وفي هذه الفترة تكون القروض الخارجية قد أدت لزيادة الاستثمار والإنتاج مما يخفف من عبء هذه الديون على الأجيال المستقبلة[٢].

يلقي القرض الخارجي على الدولة المقترضة عبئًا نقديًا ويجعلها ملتزمة برد أصله وفوائده خاصة في حالة استخدام القرض في استثمارات غير منتجة ولا يعتبر هذا بمثابة إعادة لتوزيع الدخل القومي

فالقرض الخارجي يشكل عبئًا نقديًا على الاقتصاد القومي ككل أي على الجيل الذي يقوم بهذه المدفوعات، كما يشكل عبئًا على ميزان المدفوعات[٣].

يلقي القرض الخارجي عبئًا عينيًا مباشرًا على الدولة المقترضة يتمثل فيما يضيعه على الجماعة المقترضة من رفاهية اقتصادية، وتفسير ذلك أن المقرضين الأجانب يستخدمون المدفوعات التي يقبضونها سدادًا للفوائد أو ردًا لأصله في شراء سلع وخدمات من الجماعة المقترضة وهذا يؤدي لحرمان هذه الجماعة من جزء من السلع والخدمات التي تحت تصرفها وهذا يؤدي لانخفاض الرفاهية الاقتصادية القومية. كما أن القرض الخارجي يلقي عبئًا عينيًا غير مباشر على الدولة المقترضة بما يستلزمه من فرض ضرائب جديدة تؤدي لانخفاض الإنتاج لما يسببه من ضغط في النفقات الاجتماعية في الدولة المقترضة خاصة إذا أسيء استخدام القرض الخارجي ولم يستثمر في مشروعات ذات طابع إنتاجي[٤].

القروض الخارجية كانت هي البوابة التي دخل منها الاستعمار لاستغلال موارد وثروات البلدان المختلفة وتاريخ مصر القريب خير دليل يؤكد صحة هذا الأمر حيث أدت قروض إسماعيل إلى تدخل القوى الأجنبية في الاقتصاد والسياسة المصرية إلى حد تعرضت فيه البلاد وكما يقول التاريخ لأبلغ الهنات.

(١) محمد حلمي مراد، المالية العامة، سنة ١٩٥٦، ص٢٢٤.

(٢) زين العابدين بدوي ناصر، علم المالية العامة. ١٩٩١، ص٢٨٧.

(٣) أنور إسماعيل الهزاري، القروض الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصة لجمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٤ص٩٨.

(٤) إبراهيم شحاتة، الحدود السياسية للتمويل الخارجي، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر ١٩٦٨، ص٧٩٦.

ثالثاً: صور القروض الخارجية:

وتنقسم القروض الخارجية بدورها من حيث مصدر انسياب رأس المال الأجنبي إلى عدة صور.

القروض الحكومية الثنائية bilateral loans

وهي القروض التي تعقد بين حكومات الدول المانحة للقروض وحكومات الدول النامية أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة.

قروض مؤسسات التمويل الدولية multilateral loans:

وهي القروض المقدمة من المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الصفات الدولية مثل I.M.F-I.F.C -I.D.A وI.B.R.D[1].

أما من حيث شروط القروض الخارجية فهي تقسم إلى قروض ميسرة وقروض صعبة.

القروض الميسرة: وهي التي تتميز بعدة خصائص:

سعر فائدة منخفض قد يصل إلى ١٪.

مدة سداد طويلة تصل إلى ٤٠ أو ٥٠ عامًا.

فترة سماح تطول نسبيًا وقد تصل عشر سنوات.

ارتفاع عنصر المنحة Grant element.

القروض الصعبة (غير الميسرة): فهي على النقيض من القروض السهلة ومن أهم خصائصها:

ارتفاع سعر الفائدة حيث يحدد وفق للسعر السائد فى السوق.

مدة سداد قليلة قد تكون أقل من سنة أو سنة واحدة فقط.

انخفاض فترة السماح.

عدم وجود عنصر المنحة أو الضعف النسبي فى عنصر المنحة.

(١) زين العابدين ناصر، د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي سنة ١٩٩٦/١٩٩٧، دار الثقافة الجامعية، ص٢٠٧-٢٠٨.
I.M.F.: International Monetary Fund.
I.F.C: International Finance Corporation.
I.D.A: International Development Association.
I.B.R.D: International Bank for Reconstruction and Development.

مع ملاحظة أن القروض الميسرة ليست منحة من حكومات الدول المتقدمة اقتصاديًا إلى الدول النامية، وإنما هي قروض يراد بها الدخول لأسواق الدول النامية لتوسيع حجم التجارة الدولية معها[1]. وإذا كانت القروض الخارجية تتضمن عددًا من المشاكل فالأمر يتعلق بالدرجة الأولى بأوجه استخدام هذه القروض، بمعنى أن استخدامها في مشاريع استثمارية منتجة سينجم عنه عائدات تعود على الاقتصاد القومي بالمنفعة التي تخفف- ويمكن أن تنهي- المشاكل الناجمة عن هذه القروض. أما استخدامها في أغراض استهلاكية أو في مشروعات غير منتجة فإنه كمن يستجير من الرمضاء بالنار، وهذا يعني أن هذه المشكلة سوف ينجم عنها مشاكل أضخم وتحمل الاقتصاد القومي بأعباء لا قبل له بطاقتها فبدلًا من أن يكون الاقتراض من أجل أهداف تنموية يصبح من أهم العوائق التي تقف في طريق تحقيق التنمية المنشودة.

الفرع الثاني
الأسباب التي تضطر الدول النامية إلى الاستدانة الخارجية

لقد تعددت الأسباب التي كانت الدافع من وراء لجوء الدول النامية للاقتراض الخارجي من ضعف في الموارد المحلية إلى ارتفاع في نفقات الأمن والدفاع إلى الزيادة السكانية، إلا أن ذلك لا يعني أن المشكلة وليدة أخطاء في السياسات الداخلية للدول النامية بحيث تتحمل هذه الدول وحدها المسئولية كاملة عن هذه المشكلة، وإنما تعددت الأطراف المسئولة عن المشكلة بتعدد أسباب هذه المشكلة وتنوعت هذه الأطراف بين الدول المدينة والدول الدائنة من جهة والمنظمات المالية الدولية والبنوك التجارية من جهة أخرى.

هذا التعدد في الأطراف أدى إلى تعقد المشكلة ووصولها إلى مستويات عجزت معها الدول النامية سداد أعبائها، مما أدى لانفجار المشكلة في خريف ١٩٨٢ بإعلان كبريات الدول المدينة عدم قدرتها على الاستمرار في سداد أعباء التزاماتها المالية الخارجية مما دب الذعر في الأوساط المالية الدولية التي سارعت بدورها للتدخل في الأزمة وإيجاد مخرج مناسب لها بما يحقق مصلحتها في المقام الأول لأنه وكما قال اللورد جون ماينردكينز «إذا اقترضت من مدير البنك ألف جنيه فإنك تكون تحت رحمته، أما إذا اقترضت من مدير البنك مليون جنيه فإنه يكون تحت رحمتك».

(١) يحيى حسن المصري: القروض الخارجية. أهميتها للاقتصاد القومي ومشاكلها الاقتصادية. البنك المركزي المصري، سنة ١٩٩٢/ ١٩٩٣، معهد الدراسات المصرفية ص٣-٤.

إلا أن ديون الدول النامية وصلت لمستويات أكبر بكثير من هذا المليون ومع ذلك فهي ما تزال تحت رحمة البنك ولم يصبح البنك تحت رحمتها أبداً.

ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية نوضحها على النحو التالي:

الأسباب الداخلية وتتمثل فى الآتي:

دافع الاستثمار من أجل التنمية: فمن المعروف أن عملية إحداث تنمية تتطلب رءوس أموال وتكنولوجيا متقدمة وهو ما لم تقدر عليه الدول النامية مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات اللازمة.

سوء تقدير الأمور والأوضاع الداخلية عندما تم اللجوء إلى الاقتراض كان يفترض إقامة مشاريع ضخمة يتم من طريقها سداد مثل هذه القروض إلا أنه مع سوء التخطيط وتغير الظروف والسياسات الاقتصادية فشلت معظم هذه المشاريع لأنها لم تكن مبنية على أساس علمي واقتصادي دقيق.

الفساد والاستهلاك الترفي: كثيراً ما اقترنت عمليات الاقتراض بزيادة كبيرة فى الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات والتي بدلاً من أن تقترض لرفع المستوى المعيشة للشعب نراها تقترض من أجل إشباع رغبة شخصية تحت غطاء المصلحة العامة. إضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي يعد ظاهرة تنتمي إلى الدول العربية من دون غيرها.

سياسات التصدير وتوظيف القروض: تم التركيز فى الدول الرأسمالية على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة التي تستلزمها برامج التنمية الصناعية. ثم أصبحت تصدر السلع ذات الأسعار المرتفعة وبذلك حققت التنمية المطلوبة.

إهمال قطاع الزراعة: يتميز معظم الدول النامية بأنها دول زراعية فى المقام الأول، أي أنها تمتلك ميزة نسبية فى ذلك. إلا إن إهمالها لهذا القطاع أدى إلى زيادة الواردات الغذائية والاهتمام بالصناعة التي تتطلب إمكانات رأسمالية عالية تفوق طاقات هذه الدول مما اضطرها إلى المديونية الخارجية[1].

(١) محمد الأمين الشنقيطي، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، بدون تاريخ، ص٥٥.

الأسباب الخارجية:

انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام: هذه الدول تعتمد على تصدير المواد الخام الأولية فى الأسواق الدولية وعند انخفاض الأسعار سيحدث عجز فى ميزان المدفوعات نتيجة الانخفاض فى قيمة الصادرات السلعية.

حدوث ركود وتضخم عالمي : بما أن الدول النامية ذات تبعية اقتصادية للدول المتقدمة، فإن حدوث أي أزمات أو تقلبات اقتصادية سيؤثر بالطبع فى الأوضاع الاقتصادية فيها.

ارتفاع أسعار الفائدة: والتي لها بالغ الأثر على خدمة الدين وفوائده: وبالنظر إلى الأسباب السابقة التي ساهمت فى شكل كبير فى تفاقم المديونية، نلاحظ أنها تركت آثاراً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

فعلى المستوى الاقتصادي نجد أنه فى الوقت الذي تكونت فيه عائدات نفطية فى المنطقة بكميات كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار، شهد حجم الدين الخارجي زيادة لم يسبق لها مثيل ما أثر فى شكل مباشر فى خطط التنمية المستقبلية، وبمعدلات الادخار المحلي الذي تناقص تدريجياً لأسباب مختلفة. وهو ما أدى إلى عدم إمكان تنمية الموارد المالية الذاتية. كما أن اعتماد الدول النامية ومنها الدول العربية على القروض الخارجية، أدى إلى تزايد معدلات التضخم بسبب الضغوط التي تسببها هذه القروض على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة، إضافة إلى أن أعباء خدمة الدين تستحوذ على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل فى الغالب انخفاضاً للموارد المالية التي من الممكن توجيهها للادخار من أجل التوسع فى الاستثمار[١].

ومن الملاحظ أن الكثير من هذه الدول اضطر إلى تأجيل تنفيذ مشاريع استثمارية عدة كما اضطرت إلى خفض معدلات الاستثمار بسبب نقص السيولة ونقص الموارد الاجنبية، ما أدى فى النهاية إلى مزيد من التبعية فى كل أشكالها تجارية ومالية وتكنولوجية[٢].

ففي هذه النقطة بالتحديد نجد أن التبعية التجارية يقصد بها تحكم الطلب العالمي فى معدلات نمو اقتصاديات الدول النامية. وذلك وليد اليوم وإنما نشأ منذ الاستعمار وازداد أكثر بعد تفاقم أزمة الديون.

(١) أحمد عبده محمود. مبادئ المالية العامة دراسة فى الاقتصاد العام. دار المعارف بمصر. ١٩٧١م. ص٤٦.
(٢) إبراهيم قطب محمد. الموازنة العامة للدولة. الهيئة المصرية العـــامة للكتاب ١٩٧٨م. ص٨٨.

أما التبعية المالية فهي ترجع فى المقام الأول إلى أن هذه الدول تحتاج إلى مصادر تمويل المشاريع الإنمائية. أما التبعية التكنولوجية فيقصر لها استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة واستخدامها فى الإنتاج من دون العمل على تطويرها. كما أن لها مشكلات عدة ساهمت فى شكل كبير فى تفاقم أزمة المديونية، وهي أن هذه التكنولوجيا فى غالبية الأحوال لا تتناسب مع طبيعة الإنتاج فى هذه الدول، ما أدى إلى إزدياد عملية التبعية[١].

أما بالنسبة إلى الآثار السياسية للمديونية، فيلاحظ أنها أكثر مدة من غيرها لأنها تعرض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوط والتدخل الأجنبي، ما يؤثر بالطبع فى سيادة الدولة فتكون مثل الشرطي الذي يعطي تعليمات بتوجهات معينة يجب على الدول تنفيذها، وهو ما يشكل اختراقاً لسيادة الدولة التي هي فى الأساس مخترقة[٢].

أما بالنسبة إلى الآثار الاجتماعية، فإنه نتيجة لتطبيق برامج التكييف والإصلاح الهيكلي تنفيذاً لتعليمات المنظمات الدولية المانحة قد عانت من البطالة التي أصبحت تهدد الاستقرار الاجتماعي نتيجة لأن برامج الاصلاح الاقتصادي فى معظم هذه الدول استهدفت خصخصة القطاع العام، ما أدى إلى تسريح الآلاف من العاملين، وهي برامج كان لا بد من تنفيذها حتى تتم جدولة الديون والحصول على قروض أخرى وفقاً لشروط الجهات المانحة[٣].

وفي الوقت الحالي ونظراً لتفاقم أزمة المديونية الخارجية، نجد أن الدول العربية مهتمة بالذهاب للتفاوض مع نادي باريس من أجل جدولة الديون ما يفاقم المشكلة ولا يخففها لأنها بمثابة عملية تأهيل للسداد وليس أكثر. لذلك كان من الضروري البحث عن الأسباب الحقيقية ومواجهتها، وهي العمل على تهدئة هذه التوترات السياسية فى المنطقة والتي تتطلب إنفاقاً عسكرياً مبالغاً فيه، يجب الحد منه حتى يمكن الصرف على الاستثمار الذي سيؤدي فى النهاية إلى تحسين البنية الاقتصادية وإحداث تنمية اقتصادية عربية تستطيع من خلالها زيادة القدرة المالية وسداد الدين بدلاً من جدولته[٤].

(١) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م، ص٩٨.
(٢) كلود برتيليمي جان، ديون دول العالم الثالث، منشورات عويدات، بيروت – لبنان ١٩٩٦م، ص٥٢.
(٣) حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة، دار النهضة العربية، ١٩٧١ م، ص٦٤.
(٤) رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، – مجلة النفط والتعاون العربي – المجلد ١٣- العدد ٢ -١٩٨٧م، ص١٥.

المطلب الثاني
طبيعة مشكلة القروض الخارجية

تمهيد وتقسيم:

شكلت القضايا المتعلقة بمشكلة القروض الخارجية بشكل خاص، والديون الخارجية بشكل عام اهتمامًا واسعًا في الآونة الأخيرة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. يرجع ذلك إلى أن هذه الأزمة وإن كانت تخص في المقام الأول مجموعة الدول النامية، إلا أنها تمثل مع ذلك قضية عالمية، حيث إن الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية والذي تمثل فيه الدول المدينة وضعًا خاصًا غير متكافئ، قد لعب دورًا هامًا في تفجير هذه الأزمة[١].

من هنا نجد أن المشكلة ما زالت محل بحث ودراسة مستمرين من قبل الدوائر الأكاديمية في مختلف مؤسسات ومعاهد البحث العلمي في العديد من دول العالم. وقد انعكس ذلك على كافة جوانب المشكلة ومنها طبيعة هذه المشكلة[٢].

من ناحية ثانية يمكن القول إن هذه المشكلة في الثمانينيات أعادت للأذهان مسألة أهلية أو قدرة الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها على المستوى الدولي لأول مرة منذ ثلاثينيات القرن العشرين[٣].

والسؤال الرئيسي والهام في هذا الفرع يدور حول تحديد طبيعة المشكلة، ذلك أن هذا التحديد يمثل فائدة مهمة تتمثل في أن التكييف الصحيح لطبيعة المشكلة يساعد في الوصول إلى العلاج المناسب.

ونظرًا لأهمية هذا التكييف. فإننا سوف نتولى شرح طبيعة هذه الأزمة في الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: مشكلة القروض الخارجية مشكلة سيولة.

الفرع الثاني: مشكلة القروض الخارجية مشكلة إفلاس.

الفرع الثالث: مشكلة القروض الخارجية مشكلة سياسية.

---

(١) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية.. رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، مرجع سابق ص٤٧٤.

(٢) سامح محمود أبو العينين، أبعاد المديونية الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٣، يوليو ١٩٨٨، ص١٦٦- ١٦٧.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عن التجارة والتنمية، ١٩٨٥، ص٩٠.

الفرع الأول
مشكلة القروض الخارجية مشكلة سيولة

يقال إن دولة ما فى حالة مشكلة سيولة (Illiquidity problem) إذا كانت المشكلة المالية التي تمر بها مشكلة مؤقتة. وتعود لأسباب خارجة عن إرادتها. بحيث أصبحت فى وضع لا تستطيع معه القيام بخدمة ديونها الخارجية. وهذا يعني أن هذه الدولة لو اتخذت إجراءات إصلاح وتكييف وتحسنت ظروف الاقتصاد العالمي لأدى ذلك إلى تخفيض العجز فى النقد الأجنبي لديها ولاستطاعت بالتالي التحكم فى خدمة ديونها بكميات معقولة من التمويل الأجنبي(١).

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن مشكلة القروض الخارجية ليست إلا مشكلة سيولة مؤقتة وليست مشكلة إفلاس حقيقي ودائم للدول النامية. وأن التغلب عليها يتوقف على مدى الانتعاش الاقتصادي الذي سيحدث فى الاقتصاد العالمي. ذلك أن هذا الانتعاش سوف يزيد من حصيلة صادرات هذه الدول وسيحسن من المؤشرات المختلفة التي تقاس بها الجدارة الائتمانية للجزء الأكبر من هذه الدول، لذلك فالاستراتيجية المطلوبة لمواجهة المشكلة تكون فى تسهيل إقراض هذه الدول بدلا من تقييد فرص الاقراض أمامها.

ويؤيد هذا الاتجاه الدول الغربية الدائنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة الاقتصادي الأمريكي الشهير (William Cleine)(٢). حيث يرى أن مشكلة القروض فى الدول النامية مشكلة سيولة مؤقتة وليست مشكلة إعسار. لذلك فهو يرى أن برامج التكييف والإصلاح التي يوصي بها صندوق النقد الدولي تؤدي لنتائج طيبة فى بعض الدول النامية. ويرى كلاين أن تحسن الأوضاع الاقتصادية الدولية، مثل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية وتحسن أسعار الصرف يؤدي بالضرورة إلى التغلب على هذه المشكلة.

---

(١) سيد أحمد عبد الخالق، البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية، ص٢٤.

- تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي يرى فى تقريره عن التنمية لعام ١٩٨٢ أن حالة نقص السيولة ينشأ عندما يصبح البلد المقترض عاجزا عجزا مؤقتا عن اقتراض أو كسب نقد أجنبي للوفاء بخدمة ديونه لأن أسعار الفائدة نفسها ارتفعت ارتفاعا غير متوقع. أما الإفلاس فله دلائل أكثر خطورة. ذلك أن المقترض هنا لا تتوافر لديه الموارد اللازمة لخدمة دينه حتى ولو كان يستخدم الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل.

- راجع: البنك الدولي تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٢، الطبعة العربية، ص١٦.

(٢) راجع فى ذلك:

William R. Cleine: international debt: systematic Risk and policy Response institute Of international Economics. Washington D. C 1984.

إلا أن تصور وليم كلاين لم يتحقق، فقد استمر الركود الاقتصادي، ولم تنتعش صادرات الدول النامية، كما ارتفع معدل الفائدة على القروض، هذا بالإضافة للتدهور الذي حدث لأسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل إلى أقل من نصف الحد الذي افترضه كلاين وهو أن سعر برميل النفط سوف يبقى عند ٢٩ دولارا.

كما أشار الاقتصادي ماك فادن (Me Fadden)[1] إلى أن ظهور مشكلة القروض الخارجية يعود للتغيرات النقدية المحلية التي تعكس سياسات حكومات هذه الدول تجاه عمليات التمويل الحكومي والاستهلاك الجاري وضعف الإدارة الاقتصادية وإلى وجود خطط طموحة للتنمية مع عدم كفاية حجم المدخرات المحلية.

بالطبع فإن هذا الاتجاه يمثل وجهة نظر الدائنين. وهم يدافعون عنه في المحافل الدولية المختلفة. ويوصون باتباع نمط التنمية الغربي كعلاج للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية.

والذي يدفع الدول الدائنة لتبني هذا الاتجاه هو أن الأخذ به يؤدي بالدول المدينة إلى الاستمرار في الوفاء وعدم التوقف عن الدفع. لذلك فإن النتيجة المباشرة لهذا الرأي هو حصول الدول الدائنة على مستحقاتها وإن تم ذلك على حساب الحاجات الأساسية للشعوب الأخرى.

والحقيقة أن هذا الرأي محل نظر ويمكن الرد على حجة أنصاره من زاويتين:

الأولى: أنه مر على اندلاع الأزمة فترة طويلة من الزمان وما زالت هذه الأزمة حقيقة فعلية، بل أنها تزداد صعوبة وتعقيدًا يومًا بعد الآخر بسبب ارتفاع تكاليف أعباء الديون وهذا ما يؤكد أن الأزمة ليست مسألة سيولة مؤقتة.

الثانية: أنه لو صح هذا التكييف للأزمة لساعدت القروض الخارجية التمويلية التي قدمها الدائنون للمدينين على الخروج من هذا المأزق. وهو ما لم يحدث سابقًا ولا توجد مؤشرات إيجابية على إمكانية حدوثه في القريب.

---

(١) راجع في ذلك:

- Daniel Me Fadden and others. Is there life after debt, An Econometric Analysis of credit worthiness of developing countries paper presented at the conference on international debt and the developing countries, World Bank- Washington D. C. 1984.

الفرع الثاني
أزمة القروض الخارجية أزمة إفلاس

رأينا أن هناك من يقول إن أزمة القروض الخارجية للدول النامية هي أزمة سيولة مؤقتة، وإزاء عدم تقديم هذا الاتجاه للتكييف الصحيح لأزمة القروض ذهب فريق آخر إلى اعتبارها أزمة هيكلية تشوب الاقتصاد المدين فى كافة نواحيه، فالأزمة تتمثل فى إفلاس الدول المدينة وعدم قدرتها على سداد ديونها.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة تكون فى حالة أزمة إفلاس Insolvency عندما غير قادرة على خدمة ديونها، وهذا يرجع إلى كون الدولة تعاني من مشاكل بنيوية وهيكلية. وتحتاج إلى فترات طويلة للتغلب عليها، أي أنها تعيش أزمة تنمية حقيقية. ومن ثم لا حل أمامها إلا إسقاط هذه الديون، أو على الأقل جزء كبير من هذه الديون إلى الحد الذي يمكنها من السيطرة على الجزء المتبقي، وإيجاد سبيل معقول تستطيع من خلاله خدمة ديونها المتبقية.

وكانت نقطة البداية التي انطلقوا منها هي - فى الواقع - أفكار الاقتصادي (دومار) الذي توصل فى دراسة له عن (عبء الديون والدخل القومي) والتي نشرها فى المجلة الاقتصادية الأمريكية فى عام ١٩٤٤ حيث أثبت أنه إذا كان متوسط سعر الفائدة الذي يقترض به البلد عالياً ويزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن نسبة الدين الخارجي/ الناتج المحلي سوف تتزايد بلا حدود وتعرض البلد للمخاطر الخارجية[١]. ويرى أصحاب هذا الرأي أن أزمة عدم القدرة على الوفاء تتحقق عندما تكون خدمة الدين فى فترة زمنية معينة فى الدولة المدينة أعلى من قيمة الفائض من الصادرات عن نفس الفترة، لذلك ذهبوا لاعتبار طبيعة الأزمة إنما هي أزمة إفلاس هذه الدول، وعدم قدرتها على السداد، وليس مشكلة سيولة مؤقتة، ودليلهم فى ذلك:

إذا كان سعر الفائدة يزيد عن معدل الناتج القومي الإجمالي (GNP) فإن نسبة الدين الخارجي/ الناتج القومي الإجمالي سوف تتزايد، مما يدفع المدين للعجز عن الوفاء بأعباء الجيل الضخم من الديون المتراكمة عليه.

انقضاء ما يزيد عن ٢٥ عامًا على هذه الأزمة، ومع ذلك لم تستطع السياسات من قبل أن يصبح تكييف المشكلة على أنها سيولة مؤقتة تقديم حلول مناسبة للمشكلة[٢].

---

(١) راجع فى ذلك:

- Every Domar: The burden of debt and National income, in American Economic Review, No 34, 1944, pp. 798- 827.

- مشار لهذه الدراسة فى كتاب الدكتور رمزي زكي، أزمة القروض الدولية ص١٤٩- ١٥١.

(٢) إدواردو ويسنر، الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون فى أمريكا اللاتينية، التمويل والتنمية، العدد الأول مارس/ آذار ١٩٨٥، ص٢٤.

أسباب أزمة الديون تكمن فى أسباب هيكلية موجودة فى الاقتصاديات النامية وعلى قمتها ظاهرة التخلف، وما نتج عنها من تعثر جهود التنمية وزيادة البطالة والاعتماد على الخارج، كما تكمن فى طبيعة النظام الاقتصادي الدولي متمثلا فى التقسيم الدولي للعمل، والوضع غير المتكافئ الذي تحتله الدول النامية فى هذا التقسيم. وبالطبع فإن هذه الأسباب لا تستطيع الدول النامية التخلص منها بمفردها، كما لا يتوقع أن يغير الاقتصاد الدولي من آليته.

وفي رأينا أن تكييف المشكلة على أنها مشكلة إفلاس أفضل من تكييفها على أنها مشكلة نقص فى السيولة، ذلك أن هذا التكييف يربط المشكلة بمشكلات التنمية وتزايد أخطار التمويل الخارجي بالبلاد المتخلفة.

مما سبق نستنتج أن البلاد النامية فى ظل الظروف الموضوعية المحيطة بها لن تستطيع- لا فى الوقت الحالي ولا فى المستقبل القريب أو المنظور- أن تسدد أعباء قروضها الخارجية.

الفرع الثالث

أزمة القروض الخارجية أزمة سياسية

رأينا أن هناك من يقول إن أزمة القروض الخارجية للدول النامية إنما هي أزمة سيولة مؤقتة، ولذلك اقترحوا لحلها قروضا جديدة قصيرة الأجل.

ولما لم تفلح هذه الإجراءات فى العلاج ذهب البعض الآخر للقول إنها أزمة هيكلية واقترحوا لها القروض الطويلة الأجل والتنازل عن جزء منها من قبل الدائنين.

إلا أن هذه الإجراءات لم تفلح فى الحل، ودليل ذلك أن المشكلة ما زالت قائمة بل وازدادت تعقيدا، لذلك ذهب البعض إلى اعتبارها أزمة سياسية، تتمثل فى إرادة المدينين رفض سداد ديونهم والتنكر لها.

يدافع أصحاب هذا الرأي عن وجهة نظرهم بالقول:

إنه فى إطار العلاقات الدولية بصفة عامة، وفي مجال العقود الدولية بصفة خاصة. فإن أحد أطراف العلاقة عادة ما يكون دولة ذات سيادة. وهذه الدولة تستطيع لاعتبارات عديدة: سياسية- اقتصادية- قانونية، القيام بفسخ العقد من جانب واحد والتخلي عن الالتزام الذي التزمت به من قبل، وذلك بإعلان التخلي أو التوقف المؤقت عن الدفع تمهيدا لإعلان التوقف النهائي عنه.

ورغم أن هذا الرأي يستند إلى طبيعة العلاقات الدولية، إلا أنه يؤخذ عليه أنه يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي الذي ينعكس على الدول الدائنة والمدينة على حد سواء، ذلك أن قيام الدولة المدينة بالتوقف عن سداد ديونها سواء بشكل مؤقت أم غير مؤقت يؤدي لنتائج فى غير مصلحة الدول المدينة.

فتوقف الدول المدينة عن سداد التزاماتها يؤدي إلى انهيار الثقة الدولية فى الجدارة الائتمانية لهذه الدول، ومن ثم مدى أهليتها للحصول على قروض جديدة، وبالتالي فإن الدول النامية بهذا التصرف سوف تجد الكثير من العراقيل فى طريقها وتصبح معها مسألة حصولها على قروض جديدة أمرًا مشكوكًا فيه إن لم يكن معدومًا خاصة فى ظل الوضع الحالي، حيث نرى الدول النامية ورغم مشاكلها على حالة من التفرق والتمزق، وتفتقر إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها فى الوقت الذي نرى فيه تكتل الدائنين مع بعضهم البعض فى جبهات متماسكة للحصول على ما يريدون فى مواجهة الدول المدينة.

تجدر الإشارة إلى أن البعض اعتبر الأزمة بمثابة انعكاس لأزمة هيمنة رأس المال الدولي[1]. فالهيمنة فى الاقتصاد الرأسمالي الدولي تكون لأحد رءوس الأموال فى إطار العلاقة بين أقوى الاقتصاديات المتقدمة ونقطة انطلاقها القوة الاقتصادية الوطنية، ويحدد نمط الهيمنة فى إطار الصراع المستمر بين رءوس أموال الاقتصاديات الأخرى.

فلا عجب القول إن مشكلة قروض الدول النامية ما هي إلا نتاج للاستراتيجية اللعينة التي مارسها رأس المال المالي الدولي بالتعاون مع المنظمات المالية الدولية لعلاج مشكلة الفوائض التي تكونت لديها، ونقلها إلى دول العجز المالي بعد أن عجزت المجالات الإنتاجية بالدول الرأسمالية عن استخدام هذا الفائض مما خفف من موجة الكساد التضخمي التي عصفت بكيان هذه الدول من جهة، وحقق لها أعلى الأرباح والتي كانت تحققها لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الماضي.

أما فيما يتعلق بتكييف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لطبيعة أزمة القروض الخارجية فهي على النحو الآتي[2]:

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذا التكييف، راجع- د. رمزي زكي، أزمة القروض الدولية.. الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، مرجع سبق ذكره، ص١٥١- ١٦٧.

(٢) راجع فى ذلك:

- G. Russell Kivaid, Conditionality and use of fund Resources, Jamaica, in Finance and Development, Vol. 18, No. 3, June 1981, p. 20.

يرى الصندوق أن الأزمة تنبع من وجود إفراط في الطلب الكلي ناجم عن أخطاء السياسة الاقتصادية الداخلية، هذا الإفراط انعكس في وجود اختلال داخلي واختلال خارجي، وقد تمثل الاختلال الداخلي في زيادة قوى الطلب الكلي على قوى العرض الكلي للسلع والخدمات، وهو الأمر الذي تبلور في وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة. أما الاختلال الخارجي فهو يتمثل في زيادة الواردات عن الصادرات ومن ثم عجز الموازين التجارية والحسابات الجارية، الأمر الذي استدعى الاقتراض وتراكم الديون عامًا بعد الآخر.

ويرى الصندوق أن الحل ليس في المزيد من القروض فهذا يؤجل المشكلة ولا يحلها، وإنما المطلوب القضاء على الاختلال واستعادة التوازن، وهذا لن يتحقق إلا من خلال جملة من إجراءات التثبيت أو التكييف التي يتعين عدم التأخر في تنفيذها، لأن ذلك يجعل التكييف مضنيًا وشاقًا، ومن الأفضل الإسراع به اليوم قبل الغد.

كما يرى الصندوق أن ما تحتاج إليه الدول النامية هو الأموال الخاصة وليس القروض العامة. ولكي تتمكن هذه الدول من جذب الأموال الخاصة فإنه يجب عليها أن تخلق مناخًا ملائمًا، ليس فقط للقطاع الخاص الأجنبي، وإنما أيضًا للمحلي، وهذا يتطلب رفع القيود على المعاملات الخارجية. وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء احتكار وتدخل الدولة في مجال الاستيراد والتصدير وتخفيض سعر صرف العملة المحلية وإعطاء ضمانات سياسية وحوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين الأجانب[1].

والحقيقة أن هذا التكييف محل نظر ونقد: محل نظر لأن الإجراءات التي يفرضها الصندوق والمترتبة على هذا التكييف قاسية وصعبة ولم تفلح في إخراج البلاد النامية من أزمتها وذلك لأن الهدف الأساسي لهذه الإجراءات هو تمكين البلاد النامية من الاستمرار في سداد ديونها بصرف النظر عن جذور المشكلة وأسبابها والعمل على حلها.

وهي محل نقد لأن تكييف الصندوق يمثل في الحقيقة وجهة نظر الدول المتقدمة وليس كل الدول المتقدمة وإنما الدول التي ترسم سياسة واستراتيجية هاتين المنظمتين الماليتين وهذا ما يجعل استمرار المشكلة أمرا عاديا بل وتفاقمها ليس بالأمر العجيب، فالدائن يهمه استمرار المدين غارقًا في الدين حتى يبقى محكمًا قبضته عليه ويجعله رهن إرادته وكي يملي عليه ما يريد من أوامر تحقق مصالحه في نهاية الأمر.

(١) راجع في معرفة تكييف الصندوق والبنك للأزمة- د. رمزي زكي، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الأفكار الرومانسية والتصور الموضوعي، ندوة الأرصدة والمديونية العربية للخارج السياسات البديلة لحماية ومواجهة المديونية منتدى الفكر العربي، عمان/١٩٨٦، ص٩٢-٩٦.

أما رؤية البنك الدولي لطبيعة أزمة القروض الدولية للدول النامية فهي تتلخص في الآتي:

في الحقيقة إن رؤية البنك الدولي لا تخرج عن رؤية الصندوق، فالبنك يشخص الأزمة على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها الدول النامية، وأن عنف هذه الأزمة وشدتها نجما عن تأخر الدول النامية في إجراء عمليات التكييف اللازمة للقضاء على الاختلالات الهيكلية.

فالبنك شأنه شأن الصندوق لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل رئيسي في إفراز آثارها المدمرة على تلك الدول (ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع أسعار الواردات، ارتفاع أسعار الفائدة، تقلب أسعار الصرف، انخفاض حصيلة الصادرات). فهو ينظر لهذه العوامل على أنها متغيرات خارجية حدثت واستقرت، ومن المتعين على الدول المدينة أن تكيف اقتصادياتها وسياساتها مع هذه المتغيرات[1].

فالبنك ينظر للدول النامية على أنها توابع للنظام الرأسمالي العالمي، وعليها ألا تنتهج سياسات اقتصادية مستقلة إذا أرادت مواجهة أزماتها والخروج منها.

إلا أن هذا الأمر ليس صحيحًا، ذلك أن العوامل الخارجية كان لها دور سلبي مهم على اقتصاديات الدول النامية حيث بلغ تأثير الصدمات الخارجية (تدهور شروط التبادل التجاري، ارتفاع سعر الفائدة) على دول أفريقيا الصحراوية إلى خسارتها ١٤,٤٪ من ناتجها القومي الإجمالي، وخسارة دول شرق آسيا لـ ٨,١٪ من ناتجها القومي الإجمالي، وخسارة دول جنوب آسيا لـ ١٠,٢٪ من ناتجها القومي الإجمالي. فإذا أضفنا لهذه العوامل تأثير الكساد العالمي على حصيلة صادرات الدول النامية والحماية الجمركية وغير الجمركية على صادرات الدول النامية فإن تأثير العوامل الخارجية يبدو مذهلاً.

وإذا كانت برامج صندوق النقد الدولي غير كافية لإجراء التغييرات الهيكلية، فضلاً عما تعرضت له من انتقادات عنيفة، فإن دور البنك الدولي هو تسهيل مهمة الصندوق في إعادة صياغة وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية

(١) يقول بيارم- لاندميلس أحد موظفي البنك الدولي في قسم أفريقيا الشرقية (ينبغي اعتبار بعض التغيرات التي طرأت على الأسعار الدولية تغيرات نهائية، وينبغي بالتالي مواجهتها بتكييفات طويل المدى للهياكل الاقتصادية في البلدان المعنية، الأمر الذي يختلف عن التدابير المؤقتة التي تتخذ لإيجاد حل ملائم للاختلالات قصيرة المدى في موازين المدفوعات).
- راجع في ذلك: بيارم لاند ميلس، الإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي (تجربة أولى). مقال بمجلة التمويل والتنمية. المجلد ١٩، رقم ٤، ديسمبر ١٩٨١، ص١٧- ١٨.

والاجتماعية للبلدان المدينة، والحرص على تكييف هياكلها الإنتاجية بما يتناسب مع أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وذلك من خلال ما يقدمه لها من قروض طويلة الأجل لإنجاز هذه المهمة. ومن المفيد الإشارة إلى أن مضمون برامج التكييف الهيكلي وقروضه التي يفرضها البنك لا تختلف عن القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي لدعم برامجه إلى حد يصعب التمييز بينها، فكل من السياستين تتكاملان بشكل عضوي، وكل منهما يعمل بشكل متسق مع الآخر حتى لا يحدث التعارض أو التضارب في مواقفهما تجاه البلاد النامية[1].

فالتكييف تابع لمصالح المسيطرين على الصندوق والبنك والمتحكمين في قراراته، وما قرارات أي منهما إلا انعكاس لرغبات الدول الكبرى الدائنة ومصالحها في فرض إرادتها على الدول المغلوبة على أمرها لإبقائها تابعة لها ورهينة لما تمليه عليها من سياسات وبرامج تحقق أطماعها.

بناء على ما تقدم يمكن القول في معرض تكييف أزمة القروض الخارجية إن أصحاب الرأيين الأول والثاني والقائلين أن الأزمة هي أزمة سيولة مؤقتة أو أزمة إفلاس يعانيان من خطأ مفاده افتراض أن الدولة على الصعيد الدولي تتشابه مع الفرد أو المشروع الخاص على المستوى الداخلي، ومن ثم يجري على الدولة ما يجري على المشروعات الخاصة من أحكام وقواعد مثل (الإفلاس. الإعسار) بحيث يمكن تطبيقها على الدولة في حالة تعرضها للأزمات الاقتصادية. والحقيقة أن ذلك غير مقبول، فالأحكام المتعلقة بالمشروع الخاص لا تطبق على الدولة، فلا يمكن القول بفكرة التصفية وبيع ممتلكات الدولة تمهيدا لزوالها من الوجود، ذلك أن الدولة لها كيان قانوني يتمتع بحقوق وسلطات تستمدها من القانون الدولي ذاته ومادته المتمثلة في حق البقاء وحق السيادة، كما أن الدول جميعا متساوية أمام القانون.

والذي يبدو أن هذا الخلط وقع نتيجة المعالجة الجديدة للأزمة في القانون الدولي وخلو النظام القانوني الدولي من قواعد وأحكام يسترشد بها في هذا الشأن، لذلك فإن أحكام ومفاهيم القانون الداخلي تحاول أن تسد الفراغ نظرا لما تتمتع به هذه الأفكار من اكتمال البناء القانوني وباعتبار أن النظام القانوني الداخلي هو السابق في الوجود.

(١) راجع في ذلك:
- Stanely, Please: the world bank: lending for structural in: R. E. Feinberge and V. Kallab Adjustment crisis in the third world overseas Development council, Washington: D. C, 1981, P. 87.

أما أنصار الرأي الثالث والقاضي باعتبارها أزمة سياسية فهو محل نظر أيضًا، ذلك أن القول إن المدينين لديهم القدرة على الوفاء لا يستند إلى أساس سليم، اللهم إلا إذا قبلت فكرة بيع أصول وممتلكات الدولة. لذلك فالأزمة ليست أزمة سيولة مؤقتة على طول الخط، ولا أزمة هيكلية خالصة، ولا أزمة سياسية فقط، وإنما تشترك في هذه الأوصاف الثلاثة على النحو التالي (نقص في السيولة- هياكل اقتصادية تتصف بها الدول المدينة- رغبة المدينين في التخلص منها) وهذا يؤدي للقول إلى إنها أزمة مركبة تتصف بها وتنفرد بها القروض الخارجية التي تشهدها الدول النامية[١].

والحقيقة أن تحديد طبيعة أزمة القروض الخارجية للدول النامية تثير مسألة تحديد خصائص هذه الأزمة. وفي هذا الصدد يمكن القول إن هذه الأزمة تمثل جزءًا لا يتجزأ من أزمة النظام الرأسمالي الدولي التي تتمثل أهم جوانبها في (البطالة الواسعة، الحماية المتزايدة، تباطؤ النمو، الديون الخارجية، فائض الطاقة الإنتاجية)[٢].

ولا توجد أزمة أو مشكلة تؤرق بال الاقتصاد الدولي مثل أزمة القروض الخارجية للدول النامية خاصة بعد وصول عدد كبير من هذه الدول إلى مرحلة عدم القدرة على السداد، بل يمكن عد هذه الأزمة فريدة من نوعها من حيث الوطأة والشدة، ولذلك فقد تصدرت جداول أعمال العديد من المؤتمرات الدولية، وحظيت باهتمام سائر الدوائر السياسية والمالية والاقتصادية لدى غالبية المجتمع الدولي بشقيه الدائن والمدين[٣].

والمفروض وحسب المعنى اللغوي أن كلمة أزمة تعني وجود وضع شاذ ومؤقت يتعارض مع الوضع العادي للأمور، وبالتالي فهو غير مقبول على الدوام.

والسؤال: هل ينطبق هذا الكلام وهذه الصفة على أزمة قروض الدول النامية الخارجية، خاصة في ظل استمرار وضع الاقتراض نحو عقد من الزمن وحتى الآن.

---

(١) يمكن القول إن هذا الاختلاف في تكييف الأزمة يعود إلى أن المهتمين بها نظروا لها بشكل مجرد وكأن المسألة مسألة ديون وأرقام وتوازن بين سعر الفائدة ومعدل الزيادة في الإنتاج القومي. وطالما يوجد تساوي فلا توجد مشكلة ويظل الباب مفتوحًا للحصول على الائتمان الدولي. وكأن الدول النامية قدر لها أن تظل تعتمد على الموارد الخارجية طالما أنها لن تستطيع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ذاتية لأن كل زيادة في إنتاجها القومي يتم ضخه للخارج. وهذا يؤكد على أن قضية القروض هي بعد حقيقي من أبعاد قضية أشمل وأعم وهي قضية التخلف.

(٢) رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف. سلسلة عالم المعرفة/١١٨، ١٩٨٧، ص٣٠٥.

(٣) رياض صالح أبو العطا: ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٣٥.

والجواب واضح إلى حد بعيد وهو النفي لأن هذا الوضع لا يتحقق فى مسألة قروض الدول النامية. فقروض هذه الدول بالطبع تشكل أزمة، إلا أنه ينتفي معها وصف التأقيت والذي لا ينفي وجودها وانما يدل على استمرارها، خاصة وأن كافة المؤشرات والدلائل تشير إلى تواصل هذه الأزمة فى المستقبل(١).

كما أن هذه الأزمة تخللت الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدرجة لم تشاهد من قبل، واتهمت هذه الأزمة بوقف النمو الاقتصادي فى الدول النامية، واعتبرت مسئولة عن الخلل الاجتماعي والاقتصادي وبوجه خاص تعريض الاتجاهات الديمقراطية فى الدول النامية للخطر.

كما تمثل هذه الأزمة جزءًا من أزمة أكبر تشكل وجه العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي مشكلة العلاقة بين قلة من الأغنياء تملك كل شيء وكثرة من الفقراء لا تملك أي شيء(٢).

إضافة إلى أن تفاقم هذه الأزمة ووصولها إلى مستويات مرتفعة جدًا أضفى عليها بعدًا اجتماعيًا، وذلك لمساسها بمصالح الغالبية العظمى من سكان العالم النامي، وتأثيرها على مستويات المعيشة والحقيقة أن هذه الأزمة تشبه حالة شخص ضعيف البنية أصابته وعكة نتيجة ظروف داخلية وخارجية مفاجئة فلجأ إلى المسكنات، ولكن ما لبث أن أدمن الدواء وأساء استعماله واستغنى عن علاج يقوي بنيته ومناعته، حتى تحول إلى داء عضال أعجزه عن الحركة وأعاق نموه الطبيعي، وزاد من تعقيد العلاج وصعوبته.

المطلب الثالث

عجز الموازنة العامة – اسباب وحالات الاختلال

تجدر الاشارة الي انه فى ضوء تعاظم الاهمية التى اصبحت تحتلها الموازنة العامة فى مختلف اقتصادات العالم وفي ضوء تنامي دور الدولة فى النظم الإقتصادية الحديثة فقد أدى ذلك إلي زيادة مختلف الاهداف التى تسعي الدولة جاهدة لتحقيقها وبالمقابل فقد اتجه العجز فى الموازنة إلي التزايد فى مختلف دول العالم وأصبحت تعاني الغالبية العظمى من الدول من عجز الموازنة العامة وسواء كانت الدول المتقدمة أو النامية وقدتزايد القلق بشأن تجاوزعجز الموازنة للحدود المعقولة

(١) بهرام توزاد: دروس من عقد الديون، مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث، مارس/ ١٩٩٠، ص١٠.
(٢) . محمود محمد محمد نور، الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، مصر المعاصرة، عدد ٤٦٣، إبريل ١٩٧٦، ص١٠٩.

بالقياس للناتج المحلي الاجمالي GDP والصادرات , لدرجة أصبحت ذات تأثير سلبي على الإستقلال والذاتية فى إتخاذ القرارات المصيرية السيادية منها والإقتصادية تحديداً [١].

ويتم تناول هذا المطلب علي النحو التالي :

الفرع الاول :ماهية عجز الموازنة العامة وحالات الاختلال التي تصيبها

الفرع الثاني : اسباب عجز الموازنة العامة

الفرع الاول

ماهية عجز الموازنة العامة وحالات الاختلال التى تصيبها

اصبحت هناك ضرورة لاصلاح الاختلالات المالية التى تمر بها موازنات الدول النامية عند رسم السياسات العامة ويتجلى ذلك فيما تتحمله الموازنة العامة من اعباء وزيادة فى النفقات , وبالتالى استلزمت المشاكل الاقتصادية التى تمر بها تلك الدول - بل يمكن القول الازمات الاقتصادية الطاحنة التى تمر بها الاقتصاديات النامية – بان يتم اللجوء الى تخفيف الاعباء على الموازنة العامة للدولة كما أنه فى حالة إعتماد الدول علي تمويل عجز موازنتها العامة عن طرق غير تضخمية مثل الإقتراض الداخلي طرح أذونات الخزانة v والسندات الحكومية إو الإقتراض الخارجي , فقد نجم عن ذلك تصاعد حجم الدين الداخلي وأعباء خدمته , ونمو شديد فى حجم المديونية الخارجية مع ما ينجم عن ذلك من آثار سلبية ولعل أهمها تزايد التبعية للمنظمات الدولية والدول المقرضة[٢] .

مفهوم ماهية عجز الموازنة العامة : لقد تعددت الدراسات التى حاولت تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة , ويمكن تعريف العجز الموازني بانه « زيادة الانفاق الحكومي عن الايرادات الحكومية , اي عدم توازن الموازنة العامة للدولة « او هو» رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة اعلي من ايراداتها « . وهو « النقص فى الايرادات الحكومية عن تمويل النفقات العامة باشكالها وصورها المتنوعة , سواء كانت نفقات استثمارية او جارية «

(١) دراسة بعنوان " عجز الموازنة المشكلات والحلول " صادرة عن المعهد العربي للتخطيط – منظمة عربية مستقلة – سلسة دورية تعني بقضايا التنمية فى الدول العربية – العدد الثالث والستون – مايو / أيار ٢٠٠٧ – السنة السادسة ص ٢, ٥

(٢) دراسة بعنوان " عجز الموازنة المشكلات والحلول " صادرة عن المعهد العربي للتخطيط – منظمة عربية مستقلة – سلسة دورية تعني بقضايا التنمية فى الدول العربية – العدد الثالث والستون – مايو / أيار ٢٠٠٧ – السنة السادسة مرجع سابق ص ٢, ٥

هو زيادة حجم النفقات العامة بالمقارنة بحجم الايرادات العامة , ويرجع ذلك لتطور دور الدولة وزيادة تدخلها فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية بشكل حتمى لتجنب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والتى ادت لزيادة النفقات المتعلقة بالدفاع والامن الداخلى .

ويلاحظ ان زيادة النفقات العامة اتى على مر السنين وفى جميع الدول ايا كان نظامها السياسي او الاقتصادى وايا كانت ظروفها [١] .

وعجز الموازنة بما يمثله من الفرق بين مجموع ايرادات الحكومة ونفقاتها يؤدى لوجود فجوة فى التمويل ومما يؤدى لالتجاء الدولة الى الاقتراض والاصدار النقدى لتغطية العجزوهو مايسمى التمويل التضخمى [٢] ينتج معه الدخول لحلقة تضخمية تتدهور معها قيمة النقود والقوة الشرائية للافراد , ذلك فى ظل اتساع دور الدولة فى الحياة الاقتصادية وعدم الاقتصار على الدور التقليدى بالتسيير العادى لمرافق الدولة [٣] .

٢- حالات اختلال توازن الموازنة العامة

لعجز الموازنة العامة اشكال متعددة ومختلفة منها :

العجز الجاري

هو ذلك الفرق بين الانفاق العام الجاري والايرادات العامة الجارية , , فهو يعبر عن صافي مطالب الحكومة من الموارد , ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الاجمالي بين مجموع مجموع انواع الانفاق والايرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الانفاق الحكومي المخصص لسداد اليون المتراكمة من السنوات السابق , دون النظر للموازنة من الجانب الاستثماري.

العجز الشامل

وهو التعريف الرائج للعجز , فهو يقيس الفرق السالب بين اجمالي النفقات الحكومية متضمنة فوائد القروض السابقة , وبين الايرادت الحكومية متضمنة

(١) حيث يعد ذلك خروجا على مبادى الاقتصاديين الكلاسيك والذين تمسكوا بتوازن الموازنة , وكانوا ينظرون الي نظرة شك وريبة حيال كل فائض او عجز والذي غالبا مايتم تحديده عن طرق الاقتراض او الاصدار النقدى / لمزيد من التفاصيل انظر رائد ناجي احمد , علم المالية العامة والتشريع المالي فى العراق , الناشر العاتك لصناعة الكتاب – القاهرة ٢٠١٢ ص ١١٦

(٢) انظر عادل احمد حشيش , رشدي مصطفي شيحة , مقدمة فى الاقتصاد العام , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية ١٩٩٨ ص ١٤٦

(٣) دراسة "عجز الموازنة المشكلات والحلول" المعهد العربي للتخطيط , منظمة عربية مستقلة , العدد الثالث والستون – مايو / ايار ٢٠٠٧ – السنة السادسة , الكويت ص ٤,٥

الايرادات الضريبية وغير الضريبية , وغير مشتملة الدخل من الاقتراض , فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالاضافة الي الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الاخري كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة (الصناعية والتجارية) ., فهو يقدم صورة وافية لكافة انشطة الكيانات الحكومية.

العجز الاساسي : هو يستند هذا النوع من العجز علي استبعاد الفوائد المستحقة علي الديون , فهذه الفوائد نتيجة لعجز سابق وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة , فهو يقدم لنا صورة واضحة عن سياسات الموازنة الحالية من خلال استبعاد فوائد القروض والديون السابقة

العجز الهيكلي : يبين هذا النوع من العجز الصفة الهيكلية والتى تنتج عن الاستمرار الزمني وتراكم عجز الموازنة عبر سنوات متتالية ويصبح عجز دائم يصيب الكيان الاقتصادى ككل بما له من تبعيات علي جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة فى تدني الناتج المحلي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة , وانخفاض معدلات الانتاج الكلي [1].

الفرع الثاني
اسباب عجز الموازنة العامة

اولا : توازن الموازنة العامة فى الفكر المالي الحديث

ترفض المالية العامة الحديثة نظرة المالية العامة التقليدية لمبدأ توازن الميزانية وتنظر لمالية الدولة فى نطاق الحياة الإقتصادية للمجتمع , وتوجه إهتمامها أساساً للتوازن العام الإقتصاد القومي ككل حتى ولو أدى ذلك بالتضحية بمبدأ التوازن الحسابي التقليدى

فقد أدت الأزمات الدورية التى تعاقبت علي النظم الرأسمالية ولاسيما أزمة ١٩٢٩ – ١٩٣١ إلي لفت الأنظار إلي إعادة التفكير فى مبدأ توازن الموازنة , حيث كشف التحليل الكينزي عن الخطأ الكامن فى هذا المبدأ , وما تفرع عنه من القول بإتجاه تلك النظم الرأسمالية تلقائياً نحو التشغيل الكامل , فقد تبين ان هذا التشغيل

(١) للمزيد من التفاصيل انظر / " سياسة الميزانية فى علاج عجز الموازنة العامة للدولة , دراسة مقارنة الجزائر – تونس , جامعة محمد خيضر – بسكرة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية , رسالة دكتوراة ٢٠١٤ ص ١٦٠

الكامل لا يتحقق تلقائياً وإنما توجد فترات من الركود والرخاء نتيجة لتقلب مستوى التشغيل الكامل فى الإقتصاد , ومتي كان الإمر كذلك فلابد من أن تخرج المالية العامة وغيرها من أدوات السياسة الإقتصادية عن قواعدها التقليدية لتحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي ولذا ظهر فى المالية العامة الحديثة ما يعرف بنظرية العجز المنظم فى الموازنة , كوسيلة للتوسع الإقتصادي فى فترات الركود والبطالة وتحقيق فائض ضوروي لضبط عوامل التضخم فى فترات الرخاء .

إن مثل هذا التحليل ينطبق علي الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة التى تملك جهازاً إنتاجياً مرناً , أما الإقتصاديات النامية , فهي تعاني أصلاً من عدم مرونة جهازها الإنتاجي ومن ثم فإن أي توسع فى الطلب النقدى لايؤدى عندئذ إلا إلي إرتفاع فى الأسعار .

ثانيا : اسباب عجز الموازنة

ومما هو جديرا بالذكر أنه توجد أسباب عامه لعجز الموازنه ، نعرض لها فى النقاط الأتيه[1] :-

تزايد مستويات المديونية العامة والخاصة

شهدت مستويات المديونية العامة والخاصة ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة وبشكل دخلت معه الموازنات لغالبية الدول النامية فى عجز مزمن , واصبح الامر من ابرز سمات الاقتصاد العالمي, وقد يُنذر بأزمة مديونية عالمية جيدة علي غرارا ازمة الرهون العقارية الامريكية ٢٠٠٨ , حيث بلغت عام ٢٠١٨ مستويات الدين الحكومي والدين الخاص (ديون المؤسسات غير المالية ممثلة فى مديونيات الاسر والشركات) مستويات قياسية مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الازمة المالية العالمية , ففي الاقتصادات الناشئة ارتفعت نسبة الدين الخاص الي الناتج المحلي من ١٣٩ ٪ الي ٢٠١٠ ٪ الي ما يقرب من ٢٠٠٪ عام ٢٠١٧ وتحديدا بالصين التى ارتفعت نسبة ديون القطاع غير المالي بها من ١٨٠ ٪ الي اكثر من ٢٥٠ ٪ من الناتج المحلي فى نفس الفترة , فى العديد من هذه الاقتصاديات , حيث تم توجيه جزء كبير من الزيادة فى الديون الخاصة نحو العقارات والاصول المالية عوضا عن راس المالي المنتج ومن ثم فإن تلك الزيادة غير مدعومة بأصول إنتاجية وهو ما يجعلها مصدرا للمخاطر المالية[2] .

(١) دراسة بعنوان " عجز الموازنة المشكلات والحلول " صادرة عن المعهد العربي للتخطيط - منظمة عربية مستقلة - سلسة دورية تعني بقضايا التنمية فى الدول العربية - العدد الثالث والستون - مايو / آيار ٢٠٠٧ - السنة السادسة ص ٧

(٢) صندوق النقد العربي , آفاق الاقتصاد العربي , تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم , سبتمبر ٢٠١٨ , ص٨

تراكم مواطن الهشاشة المالية بالاسواق الناشئة

تواجه الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة مخاطر ناتجة عن عدد من العوامل الخارجية والداخلية من شأنها حال حدوث أية صدمة تؤثر فى الاسواق وتضعف مستويات ثقة المستثمرين أن تنعكس بشكل كبير علي اداء هذه الاسواق فخلال العقد الماضي فقد اتسمت تلك الفترة بتسيير السياسة النقدية فى الاقتصادات المتقدمة وانخفاض مستويات المديونية العامة العامة والخاصة فى عدد من هذه البلدان وحالياً فقد تم بدء العودة للمسارات التقليدية للسياسة النقدية وجولات الرفع المتتالية فى الولايات المتحدة الامريكية والتى من المحتمل أن تتسارع خلال الفترة المقبلة من المتوقع ان يواجه العديد من هذه الدول تحديات كبيرة , وتحديدا تلك التى تتسم بهشاشة معدلات النمو وارتفاع مستويات العجوزات الداخلية والخارجية [١]. وغالبا ما سيكون من الصعب علي عدد من هذه الدول يبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية حال حدوث اضطربات فى الاسواق نظراً لانخفاض الحيز المالي المتاح لدى العديد منها , تلك التطورات قد تؤدى الي تدفق كبير لرؤوس الاموال خارج هذه البلدان الت تراكمت لديها مديونيات كبيرة بالدولار كما سوف تزداد حدة هذه الصدمات لديها بشكل كبير علي غرار ماحدث لبعض دول شرق اسيا [٢].

اسباب اقتصادية

بناء الدولة للهياكل الاقتصادية التى يعجز او يعزف القطاع الخاص عن القيام بها وخاصة فى البلدان المتخلفة

انخفاض القوة الشرائية للنقود ويرجع ذلك لارتفاع مستوى الاسعار ونقص مقدار السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها بنفس الوحدات النقدية وهذا يؤدى الى زيادة الانفاق العام

زيادة عدد السكان واتساع النمو العمرانى وما يتطلبه من الزيادة فى الخدمات العامة

تغير الفن المالى والذي قد يكون سبب ازدياد النفقات العامة زيادة ظاهرية

(١) صندوق النقد العربي , آفاق الاقتصاد العربي , تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم , مرجع سابق , ص ٩

(٢) انظر / دراسة بعنوان " الازمة المالية الاسيوية ١٩٩٧ , الازمة المالية العالمية , الاسباب , الاثار والدروس المستفادة " دراسة مقارنة , قحطان عبد سعيد , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العدد الحادى والعشرون ٢٠٠٩ , ص ١٢

يسهم الجمود الضريبي وعدم تطويره لإسهام فى خدمة أهداف التنمية الإقتصادية وبما يؤدى لضعف الحصيلة الإيرادية

منح الدولة الاعانات للمشروعات الوطنية والصغيرة وذلك لتمكين المشروعات الوطنية من المنافسة والصمود فى وجه المنافسة الاجنبية فى الاسواق العالمية والمحلية

معالجة اثار الدورات الاقتصادية والتى تتزامن مابين الانكماش والانتعاش وخاصة فترات الازمات التى يستلزم على الدولة مد يد العون للعاطلين والمتضررين.

٣- اسباب ادارية

ازدياد عدد الموظفين الناتج عن توسع الدول فى وظائفها نتيجة زيادة تدخلها فى كافه الأنشطه ، فى محاوله لرفع العباء عن محدودى الدخل مما يزيد من النفقات العامة الفساد الادارى وزيادة الانفاق الحكومى غير المبرر

سوء التنظيم الادارى وعدم تطويره بما يلائم النظم الاقتصادية والاجتماعية للدولة وزيادة الرواتب بشكل اسمى

- الاسباب المالية

زيادة التمويل بالعجز والاصدارت النقدية لمواجهة اعباء ارتفاع خدمة الديون

الاعفاءات الضريبية غير الموضوعية

ارتفاع تكلفة الاستمثار الحكومى لعدم اتباع طرق الادارة الحديثة

عدم ترشيد سياسات الدعم والانفاق الاستهلاكى

عدم مراعاة القواعد المالية فى اعداد الموازنة كقاعدة وحدة الميزانية

الاسباب السياسية والامنية

انتشار النظم الديموقراطية وما يترتب عليها من التجاء الحكومات الى زيادة الانفاق العام كسبا للراى العام

تقرير مبدأ مسئولية الدولة عن اعمالها غير المشروعة وما يترتب عليه من الحكم بالتعويض.

ازدياد نفقات التمثيل السياسي والدبلوماسي والتجاري والاعداد والاشتراك فى المؤتمرات.

زيادة الانفاق العسكري والدواعى الامنية للتسلح وخاصة مع ازدياد الاضطرابات السياسية والحدوية بين الدول واحيانا داخل الدولة الواحدة

ويلاحظ ان عجز الموازنه فى مصر له أسباب تاريخيه سياسيه ، ومن المنطقى دراسه الحاله السياسيه لمصرخلال المده من ثوره ١٩٥٢/٧وحتى الأن،ذلك أن ثوره يوليو صاحبها ظهور قوى لدور مصر ليس على المستوى الأقليمى فقط-عربيا وأفريقيا- بل أمتد لدور عالمى –دول عدم الأنحياز-وبسبب ذلك الدوركانت حربى ٥٦،٦٧،ومانتج عنهما من إحتلال لسيناء ووقف الملاحه فى قناه السويس،فضلاعن تحطيم للبنيه التحتيه المصريه بل ومعدات الجيش ،وهو ماأستتبع توجيه موارد الدوله للإنفاق العسكرى وتحمل كافه مرافق الدوله بل والمواطنين لعبء الأستعداد لحرب الشرف والتى بدأت إرهاصاتها بحرب الأستنزاف،وما أن قامت حرب ٧٣ وبدأت مصر تدخل مرحله السلام حتى كانت المقاطعه العربيه وبدايه طرد العماله المصريه،فضلا عما لحق عمليه الإنفتاح الأقتصادى من سلبيات عديده،أبرزها تحوله لأنفتاح إستهلاكى وليس إنتاجى،فلم تبنى مشاريع عملاقه لدعم الأقتصاد وإنما أقيمت مشاريع أستهلاكيه زادت من حجم الفجوه بين الأغنياء والفقراء،ومع بدايه الثمانيات لعب الإرهاب الأسود دورا بارزا فى وقف حركه السياحه وضرب تركيز الدوله حتى بدايه التسعينيات حيث كانت حربى الخليج الأولى والثانيه،ومانتج عنهما من أثار وخيمه على المنطقه،ثم كانت سنه٢٠١١ بدايه لمرحله أخرى،إذ تحولت ثوره الشعب إلى مطالب فئويه دفعت ميزانيه الدوله تكلفتها ،ولعل من الأنصاف أن تكون هذه الحقبه التاريخيه محل دراسه أوسع وأشمل حتى نخرج بنتائج صحيحه تساهم فى الوصول بنا الي بر الأمان [1].

(١) لمزيد من التفاصيل ، دراسة بعنوان ، اوراق غير حزبية للثورة المصرية فى السياسة المالية فى مصر ، النظام الضريبى ، الدعم ، ادارة الدين العام ، اعداد شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، ماهر عتلم ، منال متولي ، عبدالحميد نوار ، احمد غنيم ، دون سنة نشر ، ص ١٢ وما بعدها .

المطلب الرابع
ظاهرتي الازمات المالية العالمية والفساد الاداري
واثرهما علي عجز الموازنة العامة

من المعلوم ان ظاهرة الفساد جزء من واقع الكثير من المجتمعات ولها عمق فى تاريخ البشر والوطن العربي ليس بمنئا عن ظاهرة الفساد باعتباره جزءا من هذا العالم ولكنه قد يكون له خصوصية بالوطن العربي لضعف الشعور بالمواطنة واعتياد القيادات علي احاطة نفسهم بمعزل عن واقع الشعوب ومهما كانت الحالة الاقتصادية بالبلاد.

الفرع الاول : ظاهرة الفساد الادارى والمالي وعلاقتها بتزايد معدلات عجز الموازنة

الفرع الثاني : الازمات المالية العالمية واثرها علي الموزنات العامة بالاقتصاديات الوطنية

الفرع الاول
ظاهرة الفساد الادارى والمالي وعلاقتها بتزايد معدلات عجز الموازنة

اولا : مفهوم الفساد

ونعني بها الانحراف الاخلاقي للمسؤولين فى الحكومة والادارة وبما يؤدى للتنازل عن املاك الدولة من اجل مصالح شخصية , والتعريف المعتمد من مؤسسة البنك الدولي واعتمد فى جميع الكتابات « استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة او الاستغلال السيء للوظيفة العامة اي الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة » ولقد اطلقت عليه التقارير الصادرة عن البنك الدولي « الفساد العدو الاول للشعب بالدول النامية »[1]

ثانيا : الفساد الاداري والمالي فى الدول النامية

لا يوجد محل للشك فى ان الفساد الاداري والمالي بالدول النامية يفوق مثيله بالدول المتقدمة , حيث انه ليس ظاهرة عارضة فى فى الدول النامية , فقد اصبح جزءا لا يتجزا من نمط الحياة لدرجة اعتبار الرشوة احيانا اكرامية تضاف الي

(١) المصدر / بيان صحفي صادر عن البنك الدولي بعنوان " الفساد العدو الاول للشعب بالدول النامية" , واشنطن ١٩ ديسمبر / كانون الاول ٢٠١٢ الموقع الرسمي للبنك الدولي www.albankaldawli.org

التكاليف المخصومة من الضرائب والمحسوبية واجب علي اصحاب المناصب تجاه ذويهم وما زاد من تسهيل وزيادة انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي هة بزوغ تطور جديد لهذه الظاهرة وهو الفساد المالي الالكتروني حيث ادى عولمة شبكة الاتصال المعلوماتية الي تسهيلات غير عادية لعمليات التحويل الالكتروني للموال الفاسدة ومما يؤدى لصعوبة التعرف والتتبع لمثل هذه الاموال فى ذات الدولة او عبر الدول[١]

الفساد الادارى والمالي بمصر

من الملاحظ تاخر صدور قانون مكافحة غسيل الاموال فى مصر حتى عام ٢٠٠٢ والصادر برقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ والمعدلة اخيرا بالقرار رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠١٦ ويرجع ذلك للضغوط التى تعرض لها هذا البلد فى وضع مثل ذلك القانون والمقامة التى واجهها هذا التشريع محليا من قبل المتضررين من صدور مثل ذلك القانون مثال شركات التامين , ومكاتب تبديل العملة وبعض المصارف ولدرجة ادعاء البعض ان مثل هذا التشريع قد يمثل تهديد خطير للاستثمار الاجنبي المباشر فى مصر

الفساد الادارى والمالي بالعراق

من واقع التقارير الدولية يتفشي الفساد فى كل مناحي الحياة فى العراق , علي صعيد المدارس والجامعات ودور العبادة والدوائر الحكومية وجمعيات المجتمع المدني ولقد عجل من الفساد ضغوطات نادي باريس والثالوث الرسمالي منظمة التجارة العالمية , صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من ضرورة تخصيص الشركات الحكومية العراقية بسرعة كبيرة كشرط لاعادة جدولة ديون العراق , من اجل دفع العراق سريعا علي طريق اقتصاديات السوق وحجب الصلاحيات العديدة عن مؤسسات الدولة وترك المجال للقطاع الخاص ومما يفتح المجال ويخلق الشروط لاتساع ظاهرة الفساد .

وتزداد الفجوة فى بنية الاقتصاد العراقي بين التوسع فى الانشطة المالية والتجارية والركود فى مجال الانشطة الانتاجية والتصديرية ومما اثر علي مستوى توزيع الدخول والثروات بين طبقات الشعب الواحد , وتكاد تكون ظاهرة الفساد لها وضع خاص بالعراق نظرا لما مرت به من ظروف سياسية وامنية متلاحقة وادت التى توتر الاوضاع وتباين الانظمة الحامة واختلاف مذاهبها وتوجهاتها الفكرية[٢]

(١) للمزيد من التفاصيل / سالم محمد عبود , ظاهرة الفساد الادارى والمالي , دراسة فى اشكالية الاصلاح الادارى والتنمية , الناشر المكتبة الوطنية , بغداد ٢٠٠٨ ص ١٤٢ , ١٥٠

(٢) انظر المرجع السابق ص ١٦٧ , ١٦٨

الفرع الثاني

الازمات المالية العالمية واثرها علي الموزنات العامة بالاقتصاديات الوطنية

نشات العديد من الازمات الاقتصادية التى اجتاحت العالم من وقت لاخر واثرت على مقدرات الدول واثرت على العديد من القطاعات الاقتصادية بها وهي تلك الأزمة التى بدأت مع نهاية عام ٢٠٠٧ بالولايات المتحدة الامريكية كأزمة مالية وامتدت عام ٢٠٠٨ الى المجالات العينية (صناعية , انتاجية , اقتصادية) ومنها الى كافة الاقتصاديات العالمية ويعزو ذلك الى العولمة ومايترتب عليها من انفتاح الاسواق العالمية وانسياب التجارة عبر الدول, وبالتالى فان مايحدث من أزمات فى دولة ما أو مجموعة مترابطة من الدول من الحتمى أن تتأثر به الدول الاخري, ولكن مع اختلاف درجة التاثير باختلاف شدة الأزمة ومدى قوة الاقتصاد العالمي , والاقتصاديات المكونة له , ودرجة الإنفتاح على العالم الخارجى [١].

١- ازمة الغذاء العالمية

اخذت هذه الازمة شكلا يهدد الامن الغذائي بارتفاع حاد فى اسعار المواد الغذائية وارتفاع فى معدلات الفقر والجوع ومن يعيشون تحت خط الفقر

وترجع اسباب تلك الازمة الى تغير المناخ نتيجة ظاهرة الاحتباس الحرارى وتغير الانظمة الغذائية وارتفاع اسعار منتجات الطاقة والاسمدة وزيادة الطلب على المحاصيل الغذائية فى انتاج الوقود الحيوى وانخفاض المخزون العالمى من الغذاء على المدى المتوسط وقد اثرت هذه الازمة على قطاعات اقتصادية عديدة فى العديد من دول العالم خاصة الفقيرة وانعس ذلك على موازين المدفوعات وقطاع المالية العامة وارتفاع نسب التضخم ومما اضطرت معه الحكومات الى تعديل سياستها لتلافى اثار تلك الازمة وصدمتها السعرية بدعم اسعار المواد الغذائية والوقود وحماية المزارعين بما يمثل عبء اضافى على المالية العامة للدول [٢]

(١) وهذا السبب الاخير تحديدا هو مادى الى عدم تاثر مصر وبقية المنطقة العربية بدرجة كبيرة بالاثار السلبية للازمة العالمية عكس الحال باقتصاديات دول جنوب شرق اسيا) بعد تخطيها الازمة الاسيوية ١٩٩٧ (والتى تأثر القطاع التصديرى والاستثمارى بتلك الدول, وكذلك تاثر القطاعات المالية فى بلدان الاتحاد الاوروبي جراء الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ , وحيث لم يمضى وقتا طويلا على احداث الحادى عشرعام ٢٠٠١ من ديسمبر والتى اثرت على المجريات الدولية العالمية .

source : Matthew J. Heckman , The Impact of 9/11 on Business and Economic – the Business of Terror – the day that changed everything , Palgrave, macmillak , printed in United States of America 2009 , another source : Peter A. G van Beregeijk , Arjan de Haan , The Financial Crisis and Developming Contries , printed by P G books group , u k 2011

(٢) تقرير صادر عن منظمة الفاو بعنوان " استمرار الازمات الغذائية وتفاقم الجوع الحاد " نشر على موقع الفاو ٢٢ مارس / اذار ٢٠١٨ www.faw.org

٢- ازمة الوقود والطاقة

ظهرت هذه الازمة فى شكل تقلبات حادة فى اسعار البترول مابين انخفاض وارتفاع وذلك بسبب التاثيرات السياسية وتزامن ذلك مع سوء استخدام الطاقة فى جميع انحاء العالم وسواء على مستوى الاستهلاك الدولى او المحلى او المنزلى وهو ما دعى الى ضرورة الاستخدام الامثل للطاقة والبحث عن البدائل المتمثل فى الطاقة المتجددة والغير ملوثة للبيئة

وهى المعروفة بازمة الرهن العقاري فى الولايات المتحدة الامريكية والتى سرعان ما طالت كافة المؤسسات المالية بداخلها ثم امتدت الى كافة دول العالم واصابت العديد من مؤسساته مثل شركات التامين والبورصات والبنوك وادخلت العالم فى حالة من الركود والتضخم فى نفس الوقت ومما ادى الى مزيد من الانفاق العام وبالتالى تحمل الموازنات العامة للدول بضغوط انفاقية كبيرة دفعت بمؤشرات العجز فى هذه الموازنات الى مزيد من الارتفاع .[١]

المبحث الاول

عجز الموازنة العامة فى ضوء الوضع النفطي بالدول العربية مصر والعراق أنموذجاً

لقد كان إكتشاف النفط [٢] منعطفاً هاماً فى تطور حياة الإنسان , وبالتالي تغير نمط حياته وتفكيره ونظرته وعلاقاته إذ بعد بدء العصر الصناعي والثورة الصناعية ولكي يمتد هذا العصر ويتطور كان لابد من وجود عناصر إضافية هامة تسهل إمتداد العصر الصناعي ليشمل العالم ولعل من أهم العناصر المطلوبة عنصريين أساسيين : الطاقة أو الوقود [٣] والمواصلات , والذي بناءا عليهما دخل الإنسان عصراً جديداً , وفي مجالات تتسع وتتنوع يوما بعد يوم ووالنفط كان ولايزال هبة من الله

(1) source : Matthew J. Heckman , The Impact of 9/11 on Business and Economic – the Business of Terror – the day that changed everything , Palgrave, macmillak , printed in United States of America 2009 , another source : Peter A. G van Beregeijk , Arjan de Haan , The Financial Crisis and Developming Contries , printed by P G books group , u k 2011 .

(٢) كلمة نفط تعنى كحيل او قطران او الزيت الخام وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال . اسود يميل الى الاخضرار ويوجد فى الطبقة العليا من القشرة الارضية , ويتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات , ويتحدد بناءا عليها درجة نقاوته , ويطلق عليه البترول . وكلمة نفط لغويا تعنى تجمع فيه ماء , وفى مجال الطاقة يعنى زيت معدنى يوجد فى الابار, المصدر: المعجم الوجيز

(٣) الفرق بين مصطلحى الطاقة والوقود , يعرف الوقود بانه اية مادة تحترق وتكون مصدرا للحرارة والطاقة, وتنتج الحرارة عن عملية الاحتراق التى يتحد فيها عنصري الكربون والهيدروجين الموجودين فى الوقود مع الاوكسجين لانتاج الحرارة, وتوفير الطاقة مثل الحرارة والكهرباء سواء فى شكلها الميكانيكى او الكهربائي هو السبب الرئيسي وراء احتراق الوقود, وعند استخدام مصطلح الطاقة على وجه الدقة فى احصاءات الطاقة, فهو يشير فقط الى الحرارة والكهرباء ولكن جرى الوضع بالمنظمات الدولية على ان يتم استخدام مصطلح الطاقة للاشارة الى الوقود , ويظهر ذلك بوضوح عند التفرقة بين استخدمات الوقود فى انتاج الطاقة والاستخدمات الاخرى التى لاتتعلق بالطاقة, لمزيد من التفاصيل انظر دليل احصاءات الطاقة ٢٠٠٥ (وكالة الطاقة الدولية IEA, منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD, مكتب الاحصاء الاوروبي EUROSTAT)

تمثل ثروة قومية نحو التقدم والازدهار , وان الذي يملك هذه الثروة يمتلك الحد الادني من المقومات الحضارية والمستقبلية , بشرط الحفاظ عليها وتنميتها ,بعيدا عن تطلعات بعض الدول الاخري فى نهب هذه الثروات , و التى جعلت من النفط سببا فى الاحتلال والاستغلال , وانعكاس ذلك بنتائج سلبية اقتصاديا وسياسيا , وكان من نتائج ذلك ضرورة وجود منظمات دولية لحماية هذا المنتج الهام وتولدت منظمة الاوبك[١] من اجل الدفاع عن مصالح وحقوق الدول المنتجة محليا ودوليا[٢]

ويتم تناول هذا المبحث فى المطالب الاتية :

المطلب الاول : لمحة عن الوضع النفطي بالدول العربية

المطلب الثاني : التوجهات الدولية لتباين العرض والطلب للطاقة

المطلب الثالث : معدلات استهلاك المشتقات البترولية بالمنطقة العربية

المطلب الاول
لمحة عن الوضع النفطي بالدول العربية

للنفط أهمية لا يمكن مقارنتها بأهمية اية مادة خام اخري لما له من ابعاد اقتصادية وعسكرية واجتماعية وسياسية , وهناك اجماع كامل تقريبا علي ان المشاكل الرئيسية الاربع فى العالم وهي الحرب , التنمية , الطاقة والتلوث البيئي , لايمكن فصمها عن النفط الخام

تتنوع وتتعدد مصادر الطاقة بحسب خصائصها الفيزيائية و الكيماوية وتوزيعها الجغرافى ونسبة ومعدلات تواجدها بالطبيعة وخاصة من حيث الوفرة او النضوب وتطور طرق استخلاصها [٣]

ويتم تناول المطلب الاول علي النحو التالي :

(١) يذكر ان اوبك منظمة دولية تعني بشئون البترول , وتاسست فى بغداد عام ١٩٦٠, حيث كانت العراق ومعها السعودية , والكويت وايران وفنزويلا – الدول المؤسسة لتلك المنظمة , اوبك , هى منظمة حكومية دولية دائمة , انشات عام ١٩٦٠, وتضم دول عربية ودول غير عربية واعضاؤها ١٣ عضو ,وهم ايران , العراق , ليبيا , الامارات , الكويت , السعودية , فنزويلا , قطر , اندونسيا (علقت عضويتها ثم تم عودتها ديسمبر ٢٠١٥) , الجزائر , نيجيريا , الاكوادور , انجولا (عودة الجابون عام ٢٠١٦ (opec bulletin , GABON return) ٢٠١٦/٧/٦,opec) المصدر منظمة الاوبك www.opecorg.org وللمزيد من التفاصيل حول تشكيل اوبك وتكوينها وسياساتها الاحتكارية فى تحديد الانتاج والاسعار وعلاقتها بشركت الانتاج العالمية انظر: MANA SAEED AL-OTAIBA , OPEC and the Petroleum Industry , croom Helm ,LONDON ,1975 :

(٢) انظر / مجلة النفط والتنمية , مجلة تعني بشؤن النفط والتنمية فى الوطن العربي والعالم , السنة السادسة كانون الثاني , شباط ١٩٨١ , العدد ٥٤, ص٦ , ٧٧

(٣)انظر/ دراسة فى جغرافيا الطاقة , الاهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة , سوريا , مجلة جامعة دمشق , المجلد ٢٧ , العدد الاول ٢٠١١ www.damasc university.edu.sy

الفرع الاول : اثر التقنيات الحديثة للطاقة فى إعادة تقسيم مصادر الطاقة

الفرع الثاني : التوجهات الدولية لتباين العرض والطلب

الفرع الثالث : معدلات استاهلاك المشتقات البترولية بالمنطقة العربية

الفرع الاول

اثر التقنيات الحديثة للطاقة فى إعادة تقسيم مصادر الطاقة

لقد تباين هيكل مصادر الطاقة مع بداية القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر, فبعد ان تصدرالفحم المشهد بين مصادر الطاقة خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر, أخذ فى التراجع منذ بداية القرن العشرين أمام النفط اولا ثم الغاز الطبيعى فى مرحلة تالية وخاصة بعد ان بدأ الاستخدام التجارى لتلك الموارد ينتشر مع الربع الاول من القرن العشرين وظلا يتصدران المشهد رغم الجهود المناهضة لذلك من قبل الحركات البيئة الدولية المعنية بالبيئة (١)

ويعد معيار الديمومة والعمر الزمنى , من أهم المعايير المعمول بها للتفرقة بين مصادر الطاقة, مع الاشارة الى التطورات العلمية الجديدة التى اضافت بعض التعديل الى ذلك المعيار للتفرقة بين مصادر الطاقة ؛ فلم يعد التقسيم النمطى بين مصادر الطاقة الى مصادر تقليدية احفورية من جانب ومصادر طاقة متجددة من جانب أخر – هو السائد حاليا حيث اصبحت التفرقة تتم داخل مصادر الطاقة التقليدية ذاتها مابين احفورية تقليدية وغير تقليدية (التسخين والتكسير الهيدروليكى للصخور) من جانب ومصادر الطاقة المتجددة فى الجانب الاخر (٢)

ووفقاً لتقديرات عام ٢٠١٠ وفرت الطاقة المتجددة مايقرب من ١٧٪ من إجمالى الاستهلاك العالمى من الطاقة, وجاء مايقرب من ٨٪ من هذا المجموع من مصادر حديثة للطاقة المتجددة بما فى ذلك الطاقة المائية, وطاقة الرياح والطاقة الشمسية,

(١) يذكر ان عام ١٩٧٩ شهد انعقاد اول مؤتمر عالمى بشان المناخ , وتوالت الاجتماعات الدولية بشان البيئة والمناخ الى ان اعتمد بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧ ودخل حيز النفاذ عام ٢٠٠٥ : حيث الزم البروتوكول الدول المتقدمة بضرورة القيام بخفض الانبعاثات الضارة بالبيئة وذلك فى مرحلتيه ٢٠٠٨/٢٠١٢ , ٢٠١٣/٢٠٢٠ , المصدر برنامج الامم المتحدة للبيئة UN and climate change (UNEP)www. unep.org.

(٢) لقد ذخرت الدراسات السابقة بمعايير عديدة لتقسيم مصادر الطاقة ومنها تقسيم مصادر الطاقة الى مصادر متجددة واخرى ناضبة طبقا لمعيار التجدد والنضوب, كما تنقسم الى مصادر تقليدية وغير تقليدية طبقا لمعيار درجة الاستخدام, كما قد تنقسم الى مصادر طاقة اولية ومصادر طاقة ثانوية من حيث معيار اشتقاقها , وتنقسم الى مصادر ذات شكل صلب واخرى سائلة واخرى ذات الشكل الغازى طبقا لمعيار شكل الطاقة عند الاستخراج والاشتقاق . وهناك معيار تداولها بالاسواق التجارية حيث تنقسم مصادر الطاقة الى مصادر الطاقة ذات الاستخدام التجارى والمصادر التى لم تصل بعد الى الانتشار والاستخدام التجارى , المصدر : جامعة دمشق - سوريا , المجلد ٢٧ العدد الاول ٢٠١١ الاهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة (دراسة فى جغرافيا الطاقة) مرجع سابق

والطاقة الحرارية الارضية, والوقود الحيوى والكتلة الحيوية الحديثة ؛ حيث أصبح الحصول على الطاقة المتجددة من الأساسيات لمعظم دول العالم وتحديدا فى ظل مايشهده العالم من ازمات ومشكلات بيئية واقتصادية متفاقمة[1]

الفرع الثاني

تطورمعدلات استهلاك الطاقة العالمى من مصادرها المتنوعة

من خلال تتبع تطور الاستهلاك العالمى لمصادر الطاقة التقليدية والمتجددة منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٥ يتبين الاتى :

تزايد استهلاك الطاقة البترولية بنسبة ٥٤٪ عام ٢٠٠٥ ثم ٧٠٪ عام ٢٠١٠ ثم ٨٩٪ عام ٢٠١٥

ازدياد استهلاك الغاز الطبيعى بنسبة ٢٢,٨٪ عام ٢٠٠٥ ثم ٢٣,٧٠٪ عام ٢٠١٠ ثم ٢٣,٨٥٪ عام ٢٠١٥

تزايد استهلاك الفحم بنسبة ٢٨,٦٪ عام ٢٠٠٥ ثم ٢٩,٨٤ ٪ عام ٢٠١٥ ثم ٢٩,٢٠٪ عام ٢٠١٥

تزايد استهلاك الطاقة المائية بنسبة ٦,٢٥٪ عام ٢٠٠٥ ثم ٦,٤٤٪ عام ٢٠١٠ ثم ٦,٧٩٪ عام ٢٠١٥

تزايد استهلاك الطاقة النووية بنسبة ٥,٧٣ ٪ عام ٢٠٠٥ثم ٥,١٤ ٪ عام ٢٠١٠ ثم ٤,٤٤٪ عام ٢٠١٥

تزايد استهلاك الطاقة الشمسية بنسبة ٠,٠١٪ عام ٢٠٠٥ ثم ٠,٠٦٪ عام ٢٠١٠ ثم ٠,٤٥ ٪ عام ٢٠١٥

تزايد استهلاك طاقة الرياح بنسبة ٠,٢٢٪ عام ٢٠٠٥, ثم ٠,٦٣٪ عام ٢٠١٠ ثم ١,٤٤٪ عام ٢٠١٥

تزايد استهلاك مصادر الطاقة المتجددة الاخرى بنسبة ٠,٥٤٪ عام ٢٠٠٥ ثم ٠,٧٠٪ عام ٢٠١٠ , ثم ٠,٨٩٪ عام ٢٠١٥

(١) التكنولوجيا ومستقبل الطاقة , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ٢٠١٢ , وانظر فى ذات المعنى مجلة النفط والتنمية , مجلة تعنى بشؤون النفط والتنمية فى الوطن العربي والعالم , تطورات استهلاك الطاقة فى العراق , السنة السادسة , عدد مزدوج ١١،١٢ , اب , ايلول ١٩٨١ , نضوب النفط والبدائل ومضامينها السياسية , ص ١٠٠ , ١٠١

ويوضح الشكل رقم (١) تطور الاستهلاك العالمى لمصادر الطاقة التقليدية والمتجددة فى الفترة من ٢٠٠٥/٢٠١٥

شكل رقم (١): تطور الإستهلاك العالمى من مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة فى الفترات ٢٠٠٥, ٢٠١٠, ٢٠١٥

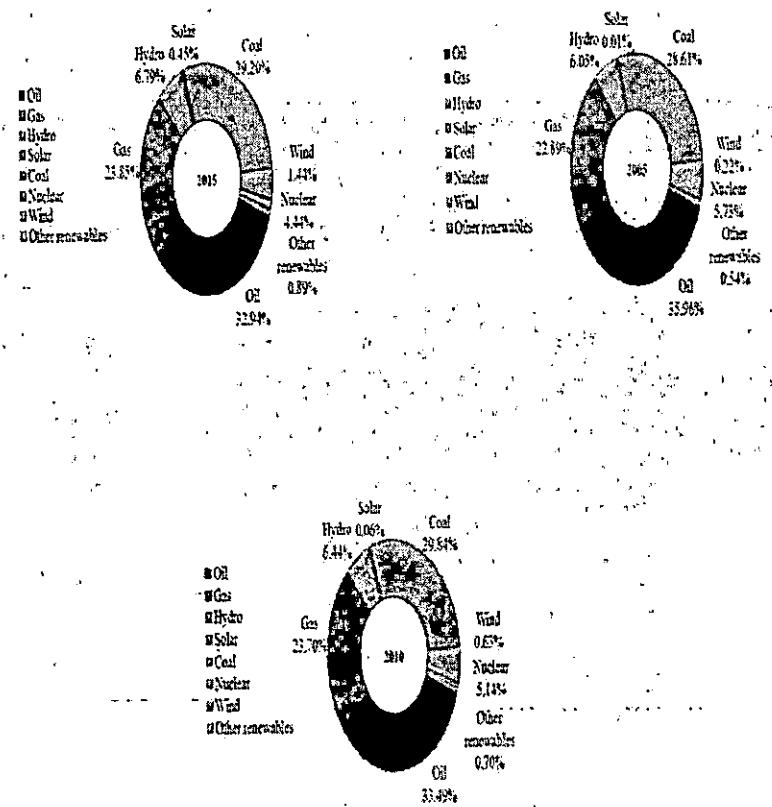

المصدر: 2016 world Energy Concil, world energy resources

وفيما يتعلق بالوضع بالدول العربية يوجد تباين ملحوظ فى معدلات إستهلاك الطاقة , وقد زاد الإستهلاك بمعدل ٣,٩٪ عام ٢٠١٥ , وتعزو هذه الزيادة إلي ثلاثة عوامل رئيسية هي حجم الاحتياطيات النفطية ونسبتها الى مصادر الطاقة المتجددة المتاحة , وحجم الناتج المحلي الإجمالى , وعدد السكان ويوضح الشكل التالى رقم (٢) الاستهلاك النوعى لمصادر الطاقة بمصر والمنطقة العربية[١]

شكل رقم (٢) هيكل استهلاك الطاقة بدول المنطقة العربية ٢٠١٥

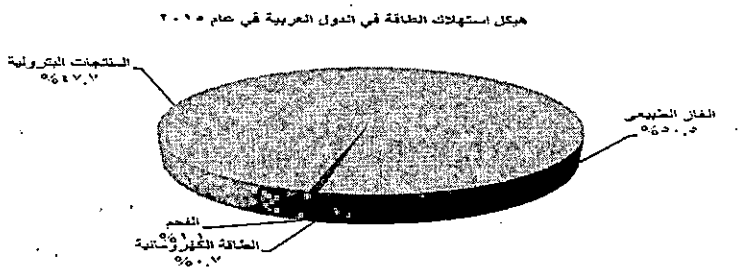

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) تقرير الامين العام السنوى ٢٠١٥

ويبين من الشكل السابق ضآلة مصادر الطاقة الاخرى بخلاف النفط والغاز لتوليد الطاقة بالدول العربية ولا تتعدد كمية الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة ٥٪ عام ٢٠١٣, ويعد من أهمها المصادر المائية حيث تنتج مصر حوالى ٦٠ ألف برميل نفط مكافئ فى اليوم والمغرب ٢٠ ألف برميل نفط مكافئ فى اليوم, وهذا يقارب معظم الطاقة المتولدة من المصادر المتجددة فى العالم العربي وأما الفحم الحجرى وهو يعد ثانى مصدر لتوليد الفحم فى الحجرى فى العالم فينشط إستهلاكه فى المغرب بمعدل ٨١ ألف برميل مكافئ ومصر بمعدل ٢١ ألف برميل مكافئ والإمارات بمعدل ٣٥ ألف برميل مكافئ وفيما يتعلق بالطاقة النووية فلا يوجد محطة نووية لتوليد الطاقة فى العالم العربي[٢]

(١) تنتمي مصر ضمن دول المنطقة العربية , والتى تتألف من ٢٢ بلدا فى شمال افريقيا وغرب اسيا وتمتد من المحيط الاطلنطى الى المحيط الهندى , يبلغ سكان المنطقة نحو ٣٥٠ مليون نسمة عام ٢٠١٦, المصدر برنامج الامم المتحدة الانمائي – الدول العربية www. arabstates .undp. org , ومن جانب المنظمات المعنية بالبترول فإن مصر تعد احد اعضاء منظمة الاوابك وهى منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والتى تهتم بشؤن البترول دون التأثير فى الحصص التصديرية فى السوق الدولية , وذلك بخلاف منظمة الاوبك والمعنية بالحصص التصديرية للبترول وتضم دولا غير عربية بجانب الدول العربية النفطية (مصر ليست عضو فى منظمة الاوبك)

(٢) التكنولوجيا ومستقبل الطاقة , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ٢٠١٢ مرجع سابق

المطلب الثاني

التوجهات الدولية لتباين العرض والطلب للطاقة

نتناول فى هذا الفرع تطورات العرض والطلب النفطى طوال عقد من الزمن امتد من ٢٠٠٤, حتى ٢٠١٤ , ومدى تغير حجم العرض والطلب بين المجموعات الدولية المختلفة , ومؤشرات كثافة استهلاك الطاقة صعودا وهبوطا دوليا [١].

ويتم تناول هذا المطلب علي النحو التالي :

الفرع الاول : التوجهات الدولية الحديثة لعرض الطاقة العالمي

الفرع الثاني : التوجهات الدولية الحديثة لطلب الطاقة العالمي

الفرع الاول

التوجهات الدولية الحديثة لعرض الطاقة العالمى (إمدادت النفط)

شهدت الإمدادات النفطية العالمية (النفط الخام والغاز الطبيعى) ارتفاعا وذلك بالنظر الى إمدادات النفط الخام العالمية على مستوى المجموعات الدولية الرئيسية: حيث ارتفعت امدادات مجموعة دول امريكا الشمالية من النفط الخام خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٤) بمعدل نمو سنوى بلغ ٤٪ وارتفعت امدادات مجموعة دول اوروبا الشرقية ايضا خلال نفس الفترة بمعدل نمو سنوى بلغ ١,٨٪, وارتفعت امدادت مجموعة دول اسيا الهادى بمعدل نمو سنوى بلغ ٠,١٪ فقط, فى حين تراجعت امدادات مجموعة دول اوروبا الغربية من النفط الخام خلال فترة الدراسة بمعدل تراجع بلغ ٦,٥٪ سنويا, وتراجعت امدادات مجموعة دول امريكا الجنوبية بمعدل انخفاض بلغ ٠,٢٪ سنويا [٢]

كما ارتفعت امدادت مجموعة دول الشرق الاوسط وافريقيا من النفط الخام خلال فترة الدراسة بمعدل نمو سنوى بلغ ٠,١٪ فقط, ومن ضمن مجموعة دول الشرق الاوسط وافريقيا شهدت امدادات الدول الاعضاء فى اوابك من النفط الخام ارتفاعا

(١) بلغ الفرق بين سعر نفط برنت (الاعلى جودة ممثلا للنفوط الخفيفة) وسعر نفط دبى (ممثلا للنفوط الثقيلة) ١,٤ دولار / برميل عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع ٢,٤ دولار / برميل خلال عام ٢٠١٤ , وتراجعت اسعار النفوط العربية بوجه عام , فقد تراجع الخام العربي الخفيف السعودى ليبلغ ٤٩,٩ دولار / برميل, وخام موربان الاماراتى ليصل ٥٢,٩ دولار / برميل, وخام السدرة الليبي ليصل الى ٥١,٤ دولار / برميل . والخام البحرى القطرى ليصل الى ٥٠,٧ دولار للبرميل, والبصرة العراقي ٍصل الى ٤٧,٩ دولار للبرميل , مع ملاحظة اختلاف سعر البيع فى مجال العقود الاجلة, المصدر: Gabon return to opec , OPEC bulletin , ٢٠١٦/٧

(٢) ارتفعت الإمدادات النفطية العالمية عام ٢٠١٥ بنحو ١,٨ مليون برميل / يوم, بنسبة ٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٤ ليصل الانتاج الى ٩٤,٩ مليون برميل / يوم, المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك), التقرير السنوى للامين العام ٢٠١٥

بمعدل نمو سنوى بلغ ٠,٦٪, لترتفع حصتها من اجمالى الامدادات العالمية من ٢٨,٩٪ عام ٢٠٠٤ الى ٢٩,٤عام٢٠١٤ [١] انظر (الشكل رقم ٣)

شكل رقم (٣): العرض العالمى للنفط عام ٢٠٠٤

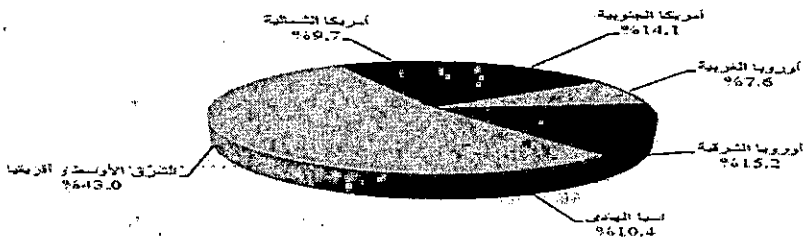

المصدر: المرجع السابق

ويستنتج من الشكل السابق ارتفاع نصيب دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا فى امدادات النفط عام٢٠٠٤ وان كان أغلب الانتاج يأتى من الدول العربية النفطية تحديدا وبإمدادات غزيرة وذلك لتصدرالامدادات النفطية صادرات تلك الدول فى الوقت التى شرّعت بعض الدول الكبري قوانين تصدق على حظر الامداد النفطى خارج البلاد (الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٥) وقد ارتفعت الامدادات النفطية عالميا عام ٢٠١٤ انظر الشكل رقم (٤)

شكل رقم (٤): العرض العالمى للنفط عام ٢٠١٤

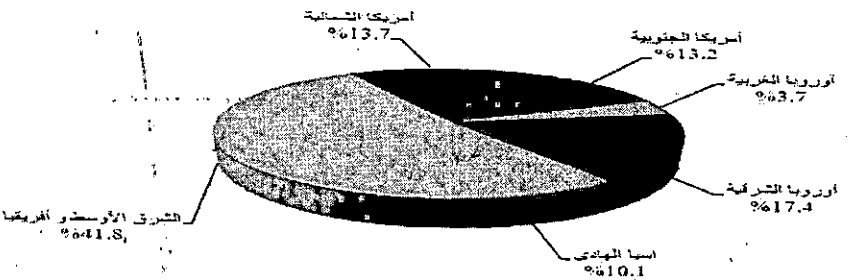

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك مارس ٢٠١٦

(١) المصدر / منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك، ٢٠١٦ مرجع سابق

يستنتج من الشكل السابق ارتفاع النسبة المئوية لإمدادات النفط من جانب دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا وتحديدا مجموعة دول أوابك بنسبة ٦٪ [١] وهى تمثل اكثر النسب ارتفاعا فى الإمدادات وتليها مجموعة دول امريكا الشمالية وبنسبة ٤٪ فى حين يأتى جزءاً كبيراً من الزيادة فى الإمدادات النفطية من دول خارج منظمة اوبك [٢] من المصادر غير التقليدية لإنتاج النفط [٣]

الفرع الثاني : التوجهات الدولية الحديثة لطلب الطاقة العالمى

شهد الطلب العالمى على النفط تطورا ملحوظا خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤ ؛ حيث ارتفع بمعدل نمو بلغ ١,٨٪ سنويا [٤] وعلى مستوى المجموعات الدولية الرئيسية, شهدت مجموعة دول امريكا الشمالية [٥] تراجعا فى الطلب على النفط خلال الفترة محل الدراسة بمعدل ٤٪ سنويا, كما شهدت مجموعة دول اوروبا الغربية [٦] ايضا تراجعا فى الطلب على النفط خلال نفس الفترة بمعدل ١,٢٪ سنويا فى حين شهدت مجموعة دول امريكا الجنوبية [٧] ارتفاعا فى الطلب على النفط خلال فترة الدراسة بمعدل ٣,٦٪ سنويا وشهدت مجموعة أوروبا الشرقية ارتفاعا بمعدل ٢,٠٪ سنويا وفى المقابل شهدت مجموعة دول أسيا الهادى ارتفاعا ملحوظا فى الطلب على النفط خلال نفس الفترة بمعدل ٣,١٪ [٨].

---

(١) اوابك منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط, انشات عام ١٩٦٨, عدد اعضاؤها ١١ دولة وهم الكويت, البحرين, قطر, العراق, السعودية, الامارات العربية, مصر, الجزائر, ليبيا, تونس, سوريا

(٢) اوبك, هى منظمة حكومية دولية دائمة, انشات عام ١٩٦٠, وتضم دول عربية ودول غير عربية واعضاؤها ١٢ عضو, وهم ايران, العراق, ليبيا, الامارات, الكويت, السعودية, فنزويلا, قطر, اندونسيا (علقت عضويتها ثم تم عودتها ديسمبر ٢٠١٥), الجزائر, نيجيريا, الاكوادور, انجولا (عودة الجابون عام ٢٠١٦ (opec bulletin , GABON return to opec ٢٠١٦/٧/٦) المصدر منظمة الاوبك www.opeccrg.org وللمزيد من التفاصيل حول تشكيل اوبك وتكوينها وسياساتها الاحتكارية فى تحديد الانتاج والاسعار وعلاقتها بشركت الانتاج العالمية انظر, MANA SAEED AL-OTAIBA , OPEC and the Petroleum Industry , croom Helm ,LONDON, ١٩٧٥

(٣) يلاحظ ان هناك تشابها واضحا فى الاسباب الرئيسية وراء الازمة الحالية التى تشهدها اسعار النفط العالمية منذ منتصف ٢٠١٤ مع الازمة التى شهدتها فى منتصف الثمانينات من حيث الزيادة فى امدادات النفط من الدول المنتجة خارج اوبك المتزامنة مع تباطؤ نمو الطلب العالمى على النفط, كما تجدر الاشارة ان مجلس النواب الامريكى (الكونجرس) قد وافق فى نهاية عام ٢٠١٥ عى تشريع يقضى برفع الحظر عن صادرات النفط الامريكية للمرة الاولى منذ عام ١٩٧٥ , الامر الذى مكن منتجو النفط الامريكى فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ من تصدير اول شحنة من النفط من ميناء هيوستن جنوبى ولاية تكساس الى احد الموانئ الايطالية لصالح احدى اكبر الشركات المتخصصة بتجارة النفط, المصدر : التقرير الاقتصادى العربي الموحد , صندوق النقد العربي و الكويت ٢٠١٦ , يذكر ان التقرير الاقتصادى العربي الموحد يصدر سنويا وبدأ اصداره منذ ١٩٨٠ ويشارك فى اعداده كل من الامانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابك)

(٤) بلغ معدل النمو ١,٥ مليون برميل / يوم مقارنة بمعدل نمو بلغ ١,١ مليون برميل /يوم خلال عام ٢٠١٤ ليصل مستوى الطلب الى ٩٢,٩ مليون / برميل خلال٢٠١٥, فى ظل الوفرة فى الامدادات من خارج اوبك لتصل الى ٥٦,٩ مليون برميل / يوم, فى الوقت الذى شهدت امدادات دول اوبك ارتفاعا بمعدل ٠,٦ مليون برميل / يوم لتصل الى ٣٨ مليون برميل / يوم, كما تاثرت اسعار النفط العالمية بعدة عوامل اخرى من اهمها التباطؤ فى نمو الاقتصاد الصينى

(٥) تضم الولايات المتحدة الامريكية وكندا , المصدر : ملخص دراسة تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة علي الدول الاعضاء فى اوابك, ٢٠١٦

(٦) تضم الدنمارك وفرنسا والمانيا وايطاليا وهولندا والنرويج وتركيا والمملكة المتحدة ودول يوغسلافيا السابقة ودول اخرى, المرجع سابق

(٧) تتضمن الارجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والاكوادور والمكسيك وبيرو وترينداد وتوباجو وفنزويلا ودول اخرى, المرجع سابق

(٨) تضم استراليا وبروناي والصين والهند واندونسيا وماليزيا ونيوزلاندا ودول اخرى, المرجع سابق

كما ارتفع الطلب على النفط فى مجموعة دول الشرق الاوسط وافريقيا [١] بمعدل ٦,٤ومن ضمن مجموعة دول الشرق الاوسط وافريقيا, شهد طلب الدول الاعضاء فى منظمة أوابك على النفط الخام ارتفاعا بمعدل ٧,٣٪ [٢] (انظر شكل رقم (٥) وشكل رقم(٦) بشان تطور الطلب على النفط فى الفترة من ٢٠٠٤/٢٠١٤)

شكل رقم (٥): الطلب العالمى على النفط عام ٢٠٠٤

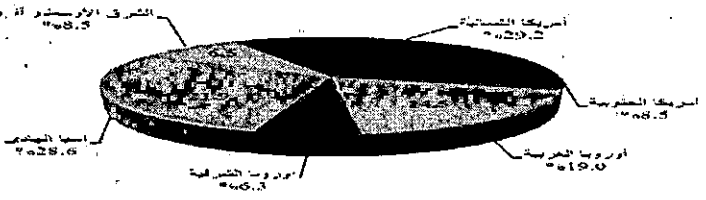

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك), تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك مارس ٢٠١٦

شكل رقم (٦): تطور الطلب العالمى على النفط عام ٢٠١٤

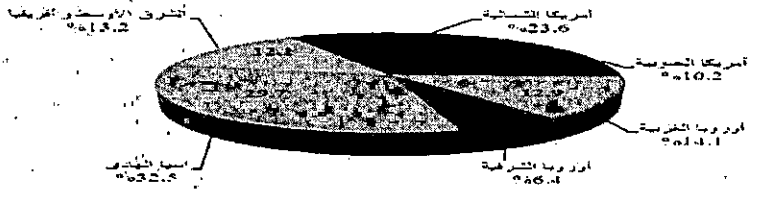

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك), تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك, مارس ٢٠١٦

(١) تضم الدول العربية اعضاء فى اوابك والدول العربية الاخرى وايران والدول الافريقية بخلاف الجزائر وليبيا ومصر وتونس : المرجع السابق

(٢) المصدر , منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) , تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك , مارس ٢٠١٦ (المرجع السابق)

المطلب الثالث

معدلات استهلاك المشتقات البترولية بالمنطقة العربية

ازداد استهلاك الدول العربية من الطاقة خلال الفترة الاخيرة ويمكن تناول هذا الجانب فى الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦ [١] وفقا الاحصاءات الحديثة الصادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) عام ٢٠١٧ [٢].

ويتم تناول ذلك المطلب علي النحو التالي :

الفرع الاول : معدلات الاستهلاك بالمنطقة العربية مقارنة بالمعدلات العالمية

الفرع الثاني : اسعار المشتقات النفطية ببعض الدول العربية

الفرع الاول

معدلات الاستهلاك بالمنطقة العربية مقارنة بالمعدلات العالمية

شهد عام ٢٠١٥ تنامى استهلاك المنتجات البترولية فى الدول العربية , اذ ارتفع هذا الاستهلاك بمعدل يقارب ٤,٤٪ وذلك بالمقارنة مع ٠,٨٪ عام ٢٠١٤ , و٣,٣٪ فى عام ٢٠١٣ , وبذلك سجل استهلاك هذه المنتجات فى الدول العربية معدلا سنويا بلغ ٢,٦٪ خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٥ ليبلغ ٧ ملايين فى عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع ٦,٣ مليون فى عام ٢٠١١ [٣].

(١) التقرير الاحصائي السنوي ٢٠١٧ ; منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ص ٦٤

(٢) بدات معدلات استهلاك الطاقة فى الدول العربية بالازدياد منذ عام ٢٠٠٤ , واستمر الاتجاه التصاعدى لمعدلات الاستهلاك خلال عام ٢٠٠٥ , فقد ارتفع اجمالي الاستهلاك بنسبة ٥,٦ ٪ حيث بلغ ٨,١ مليون برميل مكافئ نفط يوميا بالمقارنة ب ٧,٦ مليون (ب م ن /ى) فى عام ٢٠٠٤ , اى ما يمثل حوالي ٤,٤ ٪ من اجمالي الاستهلاك العالمي , المصدر / الفصل الخامس . التطورات فى مجال النفط والطاقة، صندوق النقد العربي, ٢٠٠٦ www.amf.org , ص ٩٢

(٣) يقصد بمصطلح ب م ن ى . برميل مكافئ نفط يومى

جدول رقم (١)

اجمالي استهلاك الطاقة / الف برميل مكافئ نفط/ يوم ببعض الدول العربية فى الفترة ٢٠١٢- ٢٠١٦

البلد	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الامارات	١٥٦٥,٩	١٦٧٨,٦	١٥٨٢,١	١٦٩٠,٢	١٧٦١,٤
البحرين	٢٦٥,٤	٢٨١,٤	٢٩٤,٨	٢٩٥,١	٢٩٤,٢
تونس	١٧٠,٢	١٧٩,٦	١٩٢,٦	١٩٢,٣	١٩٢,٣
الجزائر	١٠٠٣,٦	١٠١٥,٠	١٠٨٠,٤	١١٤٢,٦	١١٢٧,٧
السعودية	٣٩٩٩,٧	٤٠٥٥,٣	٤٣٠٣,٨	٤٤٩٨,٣	٤٥٣٩,٤
سوريا	٣٣٩,٢	٢٨٧,٣	٢٤٠,٣	٢٢٤,٩	١٩١,١
العراق	٧٧٨,١	٨٤٤,٧	٧٩١,٥	٨٠٢,١	٨٤٧,٨
قطر	١٣٢٨,٣	٧٤٩,٠	٧٤٤,٠	٨٨٠,٦	٩٨٢,١
الكويت	٦٤٠,٦	٦٨٢,٧	٦٣٩,٨	٦٨٩,٧	٧٠٠,٨
ليبيا	٥٠٤,٥	٤٩٨,٤	٤٩٢,٦	٤٧٤,٨	٣٩٦,٩
مصر	١٧٨١,٣	١٨١٠,٨	١٧٥١,٤	١٧٤٤,٨	١٨٢٥,٨

المصدر: التقرير الاحصاءي السنوي ٢٠١٧ , منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ص ٦٤

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان الاتجاه العام هو الزيادة فى معدلات استهلاك الطاقة النفطية وسواء علي مستوى الدول المصدرة للنفط كالعراق والكويت او علي مستوى دول مستوردة للنفط مثل مصر وبما يؤثر تأثيرا سلبيا علي معدلات الانفاق العام وسواء كان علي مستوى الاحتياطي النقدى العام للدولة المصدرة للنفط مثل الكويت (صندوق الاجيال القادمة) , او علي مستوى دول مدينة ذات عجز موازنة ذو مؤشرات خطيرة مثل مصر والعراق

هذا وقد بلغت حصة الدول العربية ٧,٩٪ من اجمالى استهلاك المنتجات البترولية فى العالم عام ٢٠١٤ وقد بلغت حصة الدول الصناعية ٤٨,٣٪ مقابل ٣٨,٩٪ للدول النامية , ٤,٩٪ لدول الاتحاد السوفيتى السابق بالنسبة لحجم الاستهلاك على حدا عام ٢٠١٥, فقد سجلت كل من الامارات ٧,١٪ و٦٪ فى قطر , ٤,١٪ , و٤٪ فى البحرين , و٣,٨٪ فى مصر وتقع مصر ضمن مجموعة الدول العربية التى تمثل المنتجات

البترولية أقل من نصف احتياجات الطاقة فيها بنسبة ٤٩,٧٪ [١] ويوضح الشكل رقم (٧) التوزيع النسبي لاستهلاك المشتقات النفطية ٢٠١٥.

الشكل رقم (٧): التوزيع النسبي لاستهلاك المشتقات النفطية بالدول العربية ٢٠١٥

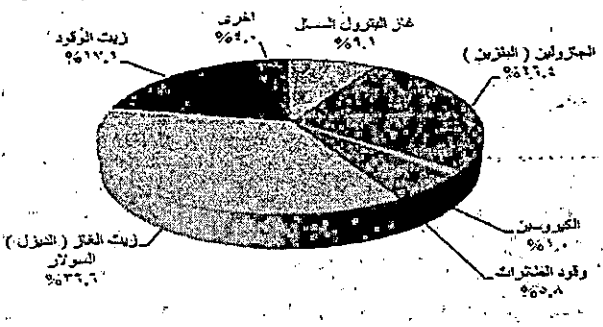

المصدر: تقرير الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) ٢٠١٥

ويبين من الشكل السابق رقم (٧) استحواذ زيت الديزل علي نسبة ٣٦,٦٪ من استهلاك المشتقات النفطية , حيث يم استخدام ذلك النوع بمحطات الكهرباء وتشغيل المصانع وسيارات النقل ,ويأتى غاز البترول المسال بنسبة ٩,١٪ والذى يستهلك فى جانب كبير منه فى الصناعة, كما يبين من الشكل رقم (٨) ارتفاع كثافة استهلاك المشتقات النفطية فى ليبيا يليها مصر والبحرين , يلها قطر والجزائر ثم السعودية وهو مايتناسب مع ماسبق ذكره بشأن معدلات استهلاك الطاقة عموما

ويوضح الشكل رقم (٨) كثافة استهلاك المشتقات النفطية بالدول العربية (طن مكافئ نفط/ مليون) دولار امريكى .

(١) وتشمل هذه الفئة تونس ٤٩,٧ , الجزائر ٣٩,٤٪ , الامارات ٢٥,٤٪ , البحرين ١٠٪ , قطر ٨,٧ , ويتباين ذلك عن فئة البلدان التى ماتزال المنتجات البترولية تغطى اكثر من نصف متطلبات الطاقة وهى العراق بنسبة ٨٠,٧٪ , سوريا ٦٥٪ , ليبيا ٦٢,١٪ , و٥٧,٩٪ والكويت ٥٢,٣٪ , المصدر: المرجع السابق

شكل (٨) تطور كثافة استهلاك المشتقات النفطية بالدول العربية الفترة ٢٠١١- ٢٠١٥

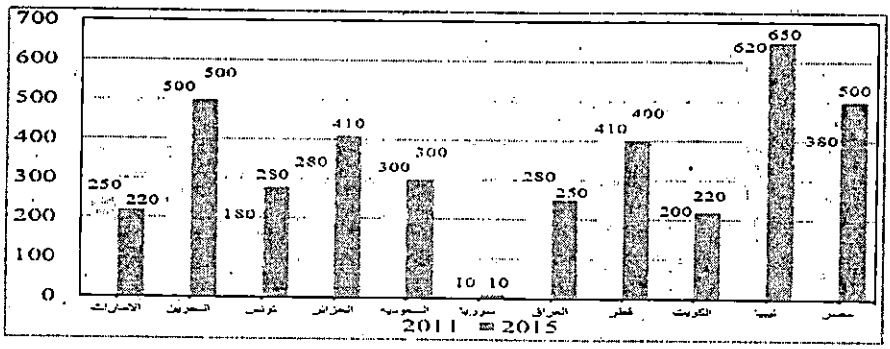

المصدر، تقرير الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) ٢٠١٥

ويستنتج مما توضح وجود تزايد فى استهلاك الطاقة الاولية , ويقابل ذلك زيادة كثافة استهلاك الطاقة , فى حين ان تزايد القيمة المضافة للصناعات التحويلية ليس بالمستوى المطلوب والمساوى للاقتصاديات الصاعدة والتى تصل فيها القيمة المضافة للصناعات التحويلية الى ٣٠٪ مع انخفاض كثافة استهلاك الطاقة[1].

الفرع الثاني

اسعار المشتقات النفطية ببعض الدول العربية

تطورت أسعار النفط العالمية منذ فترة بداية السبعينيات , وتحديدا منذ صدمة النفط الاولى عام ١٩٧٣ وبما أحدث إرتفاعاً للأسعار على نحو غير معتاد , وظلت الاسعار تتذبذب هبوطا وارتفاعا منذ ذلك الحين , وشمل ذلك اسعار المشتقات والمنتجات النهائية النفطية , وانعكس ايضاً على اسعار المنتجات الصناعية كثيفة الطاقة[2].

(١) بلغ قيمة الناتج الصناعى العربي الموحد ٧٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧ مقابل ٦٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ويستحوذ القطاع الاستخراجى على نسبة ٢٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠١ الى ٤١٪ عام ٢٠٠٧ ولم يستفد القطاع الصناعى التحويلى من الانتعاش الاقتصادى فى تلك الفترة فبينما يمثل القطاع الصناعي التحويلى فى الناتج المحلى الاجمالى نسبة ٣٤٪ فى الصين , ٢٨٪ اندونسيا , ٢٥٪ سنغافورة , ٢٣٪ الارجنتين , فان قطاع الصناعات التحويلية فى الدول العربية لم يتجاوز ١٠٪ فى الدول العربية كمجموعة اقليمية , حيث بلغت نسبة المساهمة فى الناتج المحلى ١١,٢٪ عام ٢٠٠٢ ولم تتجاوز نسبة ٩,٢ ٪ عام ٢٠٠٧ المصدر ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية , فيينا ٢٠١٠

(2) Source : John Bale and David Drakakis – Smith, Primary Resources and Energy in the Third World , "Energy Crises in the third World " Routledge, London and New York , 1988 p 43 ; also peruses Derek Ezra , Coal and Energy the need to exploit the world's most abundant fossil fuel ,p 7 ,p 25 , also peruses T.M. RYBCZYNSKI , The Economic of Oil Crisis , trade policy research center London , 1976 " Historical Background World Energy Crisis" p 3

ويشمل الجدول التالى رقم (٢) بيان لأسعار المنتجات النفطية ببعض الدول العربية الاعضاء فى منظمة اوابك ومقارنتها بالأسعار المحلية فى مصر للتوصل للتسعير الغالب للمنتجات النفطية بالدول العربية وباعتبارها نموذج للدول النامية .

جدول رقم (٢) الاسعار المحلية للمنتجات البترولية فى الدول اعضاء اوابك عام ٢٠١٥ (العملة المحلية / لتر)

	العملة	بنزين السيارات		الكيروسين	زيت الغاز	غاز البترول
		ممتاز	عادى	المنزلى	الديزل	المسال
الامارات	درهم	١,٧٩	١,٦٨	٣,٢٥	٤,٤٢-٢,٣٤	٠,٩٣
البحرين	دينار	٠,١٠٠	٠,٠٨٠	٠,٠٢٥	٠,١٠٠	١,٢٠٠
تونس	دينار	٠,٩٩٨	٠,٩٩٨	٠,١٨٠	٠,٣٥٧	٠,١٥٨
الجزائر	دينار	٢٣,٠٠	٢١,٢٠	-	١٣,٧٠	٩,٠٠
السعودية	ريال	٠,٩٠	٠,٧٥	٠,٦١	٠,٤٥-٠,٣٣	٠,٧٢
سوريا	ليرة	١٠٠	-	٤٠,٠	٦٠	١٢٠٠
العراق	دينار	-	٤٥٠	١٥٠	٤٠٠	١٦٠
قطر	ريال	٠,٨٠	١,٠٠	-	١,٠٠	١٥,٠٠
الكويت	دينار	٠,٠٦٥	٠,٠٦٠	٠,١١٠	٠,١١٠	٠,٧٥
ليبيا	دينار	٠,١٥	-	٠,٠٨٠	٠,١٧٠	٠,٠٥٤
مصر	جنيه	٦,٢٥	٢,٦٠	١,٨٠	٢,٨-١,٨	٨,٠٠

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول, تقرير الامين العام السنوى, ٢٠١٥

يلاحظ من الجدول السابق الاتى :

١- انخفاض اسعار المنتجات النفطية بالدول العربية بشكل عام , وسواء تعلق الامر بالبنزين او الكيروسين او الديزل , وزيت البترول المسال , وذلك لتطبيق سياسة دعم الطاقة بالقطاع الصناعي تحديدا .

٢- فيما يتعلق بسعر زيت البترول والذى يوجه الى القطاع الصناعي , فهو يمتاز بالانخفاض علي ذات النهج بسائر اسعار المشتقات , رغم ان الاخيرة توجه فى غالبها الى قطاعات سكنية او وسائل النقل, وقطاع الكهرباء والتى لاتدر عائد ربحى مثلما هو الحال فى القطاع الصناعي الحكومى والاستثمارى .

٣- تؤدى تقلبات الاسعار النفطية فى السوق الدولية , الى ضرورة تعديل الاسعار بمايتناسب مع الاسعار العالمية لتلاشي الانعكاسات السلبية لتلك التقلبات فى حالتيها صعودا وهبوطا والتى أدت الى تحول فوائض موازنات العديد من الدول العربية الى عجز بموازناتها وانخفاض الاستقطاعات المحولة للاحتياطى بتلك الدول, وتمثل الحالة الاولى بالمملكة العربية السعودية والتى بلغ عجز الموازنة العامة بها ٨٧ مليار دولار عام ٢٠١٦ وتمثل الحالة الثانية دولة الكويت حيث انخفضت المبالغ المحولة الى صندوق الاجيال القادمة - بفعل دعم المواد البترولية وانخفاض عوائد الصادرات النفطية - وفقا لاعتمادات القوانين الصادرة بربط الموازنة العامة للدولة بالكويت عن الاعوام ٢٠١٣/٢٠١٤ , ٢٠١٤/٢٠١٥, ٢٠١٥/٢٠١٦ [١].

(١) مرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٣ بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية الكويت ٢٠١٣ /٢٠١٤
قانون رقم (٩٢) ٢٠١٤ بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية الكويت ٢٠١٤/٢٠١٥
قانون رقم (٣٨) ٢٠١٦ بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية الكويت ٢٠١٦/٢٠١٧

المبحث الثاني
القروض الخارجية وانعكاساتها علي تفاقم عجز الموازنة العامة في مصر والعراق

شكلت قضية القروض الخارجية استراتيجية جديدة الدول الاستعمارية فى إعادة فرض سيطرتها على موارد الدول النامية وإن كان بشكل غير مباشر من خلال الظروف التي رافقت عملية الاقتراض فى مجملها, هذا فضلاً عن القيود التي رافقت عملية الاقتراض من عمولات ارتباط إلى خبرات فنية وتقييد الشراء من الدول المقرضة، بل وأكثر من ذلك اشتراط أن يتم النقل على سفن تابعة للدول المقرضة فى حال كون القرض عينيًا وهذا أعظم البلاء[١].

كل ذلك انعكس بشكل سلبي على الحياة الاقتصادية بمختلف جوانبها من انخفاض فى حجم مدخراتها المحلية إلى ارتفاع فى معدلات التضخم وتزايد العجز فى موازين مدفوعات الدول النامية إلى انخفاض فى القدرة على الاستيراد، مما أوقع هذه الدول فى حلقة دائرية خبيثة ما زالت تتخبط فيها حتى يومنا هذا، وتتمثل هذه الحلقة فى أن البلاد النامية لم تعد تقترض من أجل التنمية وانما تقترض من أجل سداد أعباء القروض القديمة، وبالتالي أصبح الاقتراض من أجل السداد والسداد من أجل الحصول على قروض جديدة[٢].

وأمام هذه الأعباء والمخاطر تعددت الآراء والطروحات والحلول لايجاد مخرج من الأزمة، وتضافرت جهود الدول المدينة إلى جانب جهود الدول المتقدمة وجهود المنظمات الدولية المختصة من أجل هذا الهدف انطلاقًا من ضرورة أن يكون الحل ذو طبيعة عالمية، نظرًا لطابع العالمية الذي اتصفت به هذه المشكلة. وبين هذا الحل وذلك وقع الخلاف بين أطراف المشكلة نتيجة سعي الدول المدينة أن يكون الحل على مستوى الدول النامية جميعها وإصرار الدول الدائنة على معالجة المشكلة حالة بحالة[٣].

ويتم تناول ذلك المبحث من خلال المطالب الاتية :

---

(١) د. يحيى حسن المصري، القروض الخارجية. أهميتها للاقتصاد القومي ومشاكلها الاقتصادية، البنك المركزي المصري، سنة ١٩٩٢/ ١٩٩٣، معهد الدراسات المصرفية ص٢.

(٢) محمد مصطفى يونس، دور صندوق النقد الدولي فى مواجهة أزمة المديونية الخارجية، دار النهضة العربية، طبعة ١٩٩٥، ص٢٤.

(٣) أنور إسماعيل الهواري، القروض الخارجية ودورها فى التنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصة لجمهورية مصر العربية- رسالة دكتوراه، كلية الحقوق/ جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٤، ص٩٨.

المطلب الأول: ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي

المطلب الثاني : القروض الخارجية وأثرها على الإقتصاد المصرى

المطلب الثالث : القروض الخارجية وأثرها على الإقتصاد العراقي

المطلب الاول

ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي

لا جدال أن عجز الموازنه تكون له تداعييات خطيره فى نواحى شتى ،لعل ابرزها ارتفاع نسبة الدين الخارجي الي الناتج القومي , وكذلك معدلات التضخم والبطاله ، ونعرض لكل منهما بعد تبيان اثر الازمات العالمية السلبي علي الاقتصادايات الوطنية , والتى دائما ما تكون علي ذات الموقف المحايد والمتذبذب فى توقعات النمو وخاصة انها تواجه تحديات عالمية وتحديدا دول الشرق الاوسط المستوردة للنفط ومنها مصر – وتكون ذات مستويات الانفاق العالية علي دعم الطاقة [١] , وفيما يلى بعض مؤشرات الدين العام

ولقد أدت الزيادة فى القروض الخارجية فى العديد من الدول النامية إلى ارتفاع نسبة الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول إلى إجمالي الناتج القومي.

نتيجة لذلك فإن دول العالم النامي أصبحت مجبرة على تحويل جزء مهم من ناتجها القومي للدول المقرضة والمنظمات الدولية كي تتمكن من سداد التزاماتها الخارجية[٢].

وقد وصلت هذه النسبة فى بعض الدول النامية إلى حد يدعو للقلق، ذلك أنه من المعروف أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي هي أحد المؤشرات المستخدمة فى قياس عبء الدين الخارجي , وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية والذي يمكن ان يؤدى هذا الي زيادة مواطن الضعف فى المالية العامة وتشديد الاوضاع المالية العالمية بدرجة تفوق التوقعات[٣]

ومن مؤشرات خدمة الدين .

نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الاجمالي.

(١) صندوق النقد الدولي , افاق الاقتصاد العالمي , الامال والواقع والمخاطر , ابريل ٢٠١٢ ص٧

(٢) محمد محمود الإمام، دور رأس المال الأجنبي فى التنمية طويلة الأجل، مذكرة رقم ١١٥٦، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٠

(٣) دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية – افاق الاقتصاد الاقليمى – , مستجدات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان , –ادارة الشرق الاوسط وىسيا الوسطى, مايو ٢٠١٨ ص٢

نسبة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي

نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

والحقيقة أن مؤشر قياس عبء المديونية من خلال حجم الناتج القومي الإجمالي أفضل من معدل خدمة الديون وذلك لأنه يربط المديونية بمتغير مهم وهو حجم الناتج القومي باعتباره يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد القومي.

وإذا كانت القروض الخارجية تمثل حقوقا للغير فى مواجهة البلد المقترض فإن ارتفاع نسبة هذه القروض إنما يعني ازدياد حقوق الغير فى الناتج القومي الإجمالي[١]

وربما يعود هذا الوضع إلى ما يعرف عن الديون من أنها تتكاثر ذاتيا وخاصة الديون من مصادر خاصة ، كذلك فإن التدهور فى أسعار المواد الأولية وفي صادرات الدول النامية من هذه الموارد والتي تمثل المكون الأساسي فى صادراتها لعب دورا بالغ الأهمية فى ازدياد حجم الناتج القومي بمعدلات منخفضة وبطيئة[٢].

ونستخلص مما سلف أن قضية الاقتراض الخارجي وما أفرزته من مشاكل بالنسبة للدول النامية المقترضة جعل هذه الدول تدور فى حلقة مفرغة لا خلاص منها، فمن اقتراض إلى سداد لأعباء القروض إلى اقتراض جديد لسداد القروض القديمة وهكذا دواليك[٣].

هذا الواقع يفرض وبشكل حتمي أن تبذل الدول المدينة مجتمعة جهدا مضنيا لكسر إسار التبعية للدول المتقدمة مع ملاحظة أنه ليس المقصود من كسر التبعية أن تنعزل الدول النامية وتقطع علاقاتها بدول الشمال، ذلك أن هذا المفهوم السلبي ضار من ناحية فضلا عن أنه غير ممكن من ناحية ثانية خاصة بحكم موقع الدول النامية المعروف فى تقسيم العمل الدولي، وإنما المقصود هو التحرك نحو التعامل مع العالم الخارجي بندية وتكافؤ تمنع أو تحيج قدرة القوى الخارجية على استنزاف مواردها وتشكيل بنيتها الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يتفق مع مصالحها، والتحرك فى هذا الاتجاه لا يحقق غايته فى يوم وليلة أو بإصدار قرار، وإنما هي عملية ممتدة ومخططة وهي عملية هدم القديم وبناء الجديد فى نفس اللحظة

(١) رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق. ص١٢٥.

(٢) سيد أحمد عبد الخالق: البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية. بدون سنة نشر ، ص١٢

Nicolas c. hope developments in and prospects for the external debt of the developing countries op cit p 48.

(٣) عادل حسين: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية. المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. مايو ١٩٧٠. ص٧٥. د. فوزي منصور: التنمية المستقلة فى العالم الثالث. مقال منشور بجريدة الأهرام. القاهرة. صادر فى ١٩٩٨/٥/٢٧. ص٦.

تبدأ بتعديل النظام الاقتصادي والاجتماعي فى هذه الدول وتصفية الانحرافات الموروثة من خلال تنمية شاملة ومستقلة وتعامل مع العالم الخارجي بندية وتكافؤ.

من المفيد الإشارة إلى أن هذه النسبة خفت إلى حد ما فى بعض الدول العربية ولكن ذلك لا يرجع إلى السياسات الاقتصادية المرسومة أو حسن استخدام هذه القروض فقط، وإنما يرجع وبالدرجة الأولى لعملية إعادة الجدولة التي تؤخر يوم الحساب والى إلغاء بعض القروض كمقابل لبعض المواقف السياسية التي وقفتها هذه الدول بجانب الدول الدائنة (مصر فى حرب الخليج)[1]، لذلك فالأفضل عدم الاستناد إلى هذه الانخفاض فى النسبة للوصول إلى نتائج إيجابية بخصوص السياسات المتبعة أو الاستخدام الأمثل لحصيلة هذه القروض.

المطلب الثاني

القروض الخارجية وأثرها على الإقتصاد المصرى

يتكون الاطار المؤسسي للدولة من الكيانات الآتية :-

الجهاز الادارى للدولة

الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية

شركات القطاع العام

شركات قطاع الاعمال العام - الشركات القابضة

الجهاز المصرفى (البنوك الخاضعة للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ باصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفي والنقدى والمعدل بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤ وبالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥)

شركات حكومية خاضعة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

ويضاف إلي ذلك الإطارالقطاع الخاص بإعتباره إحدى الكيانات العاملة فى الدولة تحت مظلة قواعد القانون الخاص والقطاع الخاص يمثله الشركات والمؤسسات الفردية الخاصة التى لاتملكها الدولة[2]

(١) راجع فى ذلك:
IshacDiwan and Lyn Squire; Private Assets and public Debts, External financial in A peaceful Middle east, Middle East journal, vol. 49, No. 1, Winter 1995, p. 82.

(٢) القانون الخاص هو مجموع القواعد القانونية التى تنظم العلاقات التى تنشأ بين اشخاص لايعمل أي منهم بصفته صاحب سيادة ، سواء كان جميع الأشخاص أشخاصاً عاديين أي لايملكون السيادة أم كان بعضهم ممن يملكون السيادة ولكنه لايدخل فى العلاقة القانونية بهذه الصفة أي بإعتباره صاحب سيادة . تم تعديل قانون الجهاز المصرفي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤ والقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥

شكل رقم (٩) الإطار المؤسسي للدولة بجمهورية مصر العربية

				شركات قطاع الأعمال العام منشأة بالقانون رقم ٩١/٢٠٣			الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية منشأة بالقانون رقم ٦٣/٦١				
				القطاع المصرفي							
				قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣							
		القطاع الخاص - قانون التجارة الجديد رقم ٩٩/١٧ -قانون شركات الاموال رقم ٨١/١٥٩				شركات القطاع العام منشأة بالقانون رقم ٨٣/٩٧	- الهيئات الاقتصادية (مستقلة) - الهيئات الخدمية (تابعة)			الجهاز الإداري للدولة	
										- الوزارات ٢٨ - مصالح حكومية ٣٢ - وحدات الادارة المحلية (المحافظات ٢٨)	

شكل من اعداد الباحث ، المصدر بيانات وزارة المالية . www.mof.gov.eg

ويتم تناول هذا المطلب من خلال الاتي :

الفرع الاول : مستويات الدين العام بالاقتصاد المصري

الفرع الثانى: مؤشرات كفاءة ادارة الدين الخارجى

الفرع الثالث : وضع الميزان التجارى البترولى المصري

الفرع الرابع : حركة الصادرات والواردات النفطية بمصر

الفرع الخامس : مقارنة الميزان التجاري النفطي المصري بالوضع عربيا

الفرع السادس : الوزن النسبي للصادرات النفطية مقارنة بالدول العربية

الفرع الاول
مستويات الدين العام بالاقتصاد المصري

اولا : وسائل الدين العام

يقصد بالدين العام المحلي تلك المبالغ التى تلتزم بها احدى الوحدات العامة فى الدولة للغير سواء أشخاص طبيعين اواعتبارين والمقيمين فى اقليم الدولة بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين او اجانب) نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز فى الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على أصل الدين حسب شروط انشاء هذا الدين [1].

يتمثل الدين الحكومى المحلى فى السندات الحكومية وأذون الخزانة والاقتراض من بنك الاستثمار القومى ويكون الدين المحلى بالجنيه المصري والدائن جهة وطنية بخلاف الدين الخارجى والذي يكون مستحق لدائنين خارج البلاد وسواء كانت

(١) ان مصطلح الدين العام يشتمل على المبالغ النقدية المقترضة , وبالتالى لايدخل فيه الدين التجارى الناتج عن توريد سلع وخدمات فى الباب الاول والثانى فى الموازنة , وكذا مايعرف بالمستحقات الاستثمارية للمقاولين والموردين عن اعمال استثمارية , كما ان المقصود بالحكومة هو الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى , والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية , وفيما يتعلق ببنك الاستثمار القومى فقد انشأ بموجب القانون ١١٩ لسنة ١٩٨٠ , ويودع فيه المدخرات القومية من اموال التامينات والمعاشات وحصيلة شهادات الاستثمار, واموال هيئة البريد , واي مدخرات محلية اخرى . ويتبع البنك وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٢ , ويضاف الى ذلك ان المقصود بالجهاز الادارى للدولة الحكومة المركزية, الهيئات العامة الخدمية, وحدات الحكم المحلى , ويخرج عن نطاق الوحدات العامة شركات قطاع الاعمال العام او البنوك العامة , حيث تتحدد الوحدات العامة , بالجهاز الادارى للدولة , الهيئات العامة الاقتصادية . وبنك الاستثمار القومى. المصدر , ورقة بحثية بعنوان ازمة الدين العام المحلى فى مصر وسبل مواجهتها – الادارة العامة للبحوث المالية . قطاع مكتب الوزير – وارة المالية مصر ٢٠١٣ , وانظر ايضا , ازمة الدين العام المصري , , رؤية تحليلية , المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠١٦

مصارف حكـومية أو مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولى [١].

ثانيا: مؤشرات الدين العام

من المؤشرات عالية الخطورة فى الاقتصاد المصري ان الفوائد علي الدين العام تقدر بمبلغ ٢٩٢,٥٢٠ مليون جنيه وتمثل نسبة ٣١,٢٪ من إجمالى المصروفات, كما تلتهم الفوائد نسبة ٤٦,٣٪ من اجمالى الايرادات, وتقدر الفوائد على الدين المحلي بمبلغ ٢٨٤,٨٦١ مليون جنيه بنسبة ٩٧,٤٪ من اجمالى الفوائد, بينما تقدر الفوائد على الدين الخارجى بمبلغ ٧,٦٥٩ مليون جنيه بنسبة ٢٪ من اجمالى الفوائد [٢].

شكل رقم(١٠) مؤشرات الدين الخارجى فى نهاية يونيو ٢٠١٤

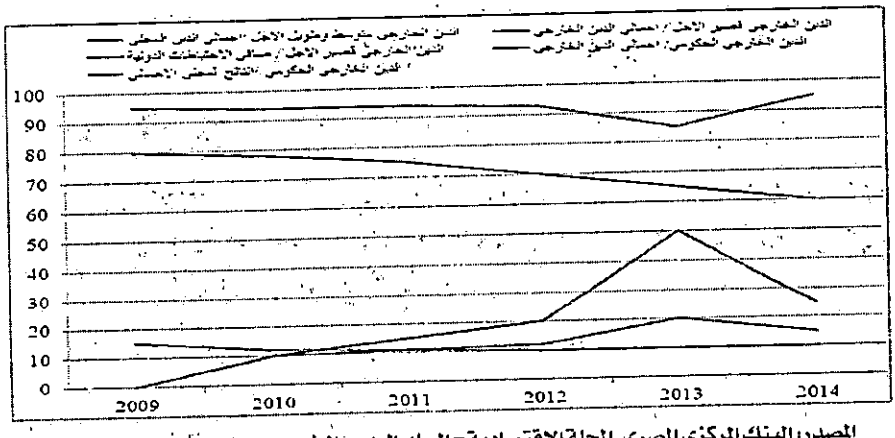

المصدر: البنك المركزي المصري, المجلة الاقتصادية – المجلد الرابع والخمسون – العدد الرابع ٢٠١٣/٢٠١٤

ويوضح الشكل رقم (١٠) ارتفاع معدلات الدين الخارجى الى الناتج المحلي , وارتفاع الدين الخارجى قصير الأجل إلي صافي الإحتياطيات الدولية , ويعتبر الدين العام مشكلة مزمنة فى الاقتصاد المصري , وهو احد اسباب تخفيض التصنيف الائتمانى لمصر لدى المؤسسات الدولية بسبب تخطيه الحدود الامنة ؛ حيث يعتبر المؤشر الرئيسى لقياس التغير فى الدين العام الى الناتج المحلي نسبة ٦٠٪ .

(١)وتمثل اعباء خدمة الدين العام , ماتتحمله الجهات المدينة من مبالغ تحسب وتدفع دوريا للدائنين ممثلة فى الاتى الفوائد وهى نسبة منوية من قيمة الدين تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة , وتظهر فى الموازنة الجارية للدولة سنويا وتمثل احد بنود الانفاق الجاري , اقساط سداد الدين , وهي المبالغ التى يتم سدادها دوريا من اصل الدين للدائنين فى موعد استحقاقها وتظهر فى موازنة التحويلات الراسمالية , مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٧ - وزارة المالية مصر

(٢) مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٧ - وزارة المالية مصر مرجع سابق

ويعد نظام دعم الطاقة احد ابرز السياسات المؤدية الي زيادة الدين العام ؛ حيث بلغ الدعم نحو ١٣٤ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ , منها ٩٥ مليارا جنيها لدعم الطاقة فى حين ان جملة الايرادات العامة فى تلك السنة المالية بلغت ٣٠٣,١٢١,٨٨٩,٠١٤ بما يعادل ٣١٪ من قيمة الايرادات العامة , وبما يؤدى إلي تمويل مخصصات دعم الطاقة بمزيد من الاستدانة , وعلي الجانب الاخر فإن من شأن الغاء دعم الطاقة للصناعات كثيفة الطاقة ان يخفض المبلغ المحدد لدعم الطاقة بنحو ٦٠٪ [١] , وتشير التقديرات الى ان إجمالى الدين الحكومى بلغ نحو ١,٩ تريليون جنيه (٩٦,٤٪ من الناتج المحلي) مع نهاية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ وقد سجل الدين المحلي نحو ١,٧ تريليون جنيه (٨٦,١٪ من الناتج المحلي) والدين الخارجى حوالى ٢٠٥ مليار جنيه (١٠,٤ ٪ من الناتج المحلي) فى ذات العام [٢].

جدول رقم (٣) تطور هيكل الدين المحلي فى الفترة من ٢٠١٢/٢٠١١ حتى ٢٠١٥/٢٠١٤

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤
اجمالى الدين العام المحلي	١,٢٣٨,١٣٧	١,٥٢٧,٣٧٨	١,٨١٦,٥٨٢	٢,١١٦,٣٤٥
1) صافي الدين المحلى الحكومى متمثلا فى	٩٩٠,٥٢٩	١,٢٦١,١٤١	١,٥٣٨,٤٥٩	١,٨٧١,٣٣٢
- سندات واذون خزانة	١,٠٧٨,١٦٢	١,٢٦٩,٢٨٩	١,٤٧٨,٨٤٦	١,٧٢٢,١٦٥
- اقتراض من جهات اخرى	١٣,٠٣٦	٢٥,٣٤٨	١٥,٦٨٦	٥,٦٤٠
- تسهيلات التمانية من صندوق التامين الاجتماعي				
- شهادة المصري الدولارية	١٩٣	١,٤٢١	٢,٢٥٦	٢,٢٠٧
2) صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	٦٣,١١٢	٦٣,٢٥٦	٥٨,٣٦٠	-
3) صافي مديونية بنك الاستثمار القومى	٢٥١,٠٢٨	٢٦٦,٥٩٥	٢٨٠,٩٤٦	٢٩٣,٩٠٢
4) مديونية الحكومة والهيئات الاقتصادية قبل بنك الاستثمار القومى	٦٦,٥٣٢	٦٣,٦١٤	٦١,١٨٣	٦٠,٢٣٠
مؤشرات الدين العام المحلي				
معدل النمو فى الدين العام المحلي	٢٣,٦	٢٣,٤	١٨,٩	١٦,٥
الدين العام المحلي / الناتج المحلى الاجمالى	٧٤,٧	٨٢,٨	٨٦,٤	٨٧,١
متوسط نصيب الفرد من الدين المحلي	١٥٠٢٥,٩	١٨٠٢٢,٨	٢٠٩٥٢,٥	٢٣٧٧٩,٢

المصدر: النشرة الشهرية بالبنك المركزى المصري والبيان المالي وزارة المالية عن الاعوام المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠١٦/٢٠١٥ [٣]

(١) ورقة بحثية بعنوان (ازمة الدين العام المحلى فى مصر وسبل مواجهتها) مرجع سابق
(٢) موازنة المواطن ٢٠١٤/٢٠١٣ موقع وزارة المالية مصر
(٣) مشار اليه فى دراسة بحثية بعنوان , ازمة الدين العام المحلي فى مصر وسبل مواجهتها ٢٠١٣ مرجع سابق

من خلال الجدول السابق يتبين ان :

إرتفاع الدين العام المحلي بسبب سياسة التمويل بالعجز المتمثلة فى اصدار اذون وسندات الخزانة, علي سبيل المثال ارتفعت الارصدة من اذون وسندات الخزانة فى مارس ٢٠١٦ الى ٢,٢٢٢,٥١٧ مليون جنيه مقارنة بـ١,٤٧٨,٨٤٦ مليون جنيه فى يونيو ٢٠١٤ بزيادة ٥٠,٣٪ , و١,٢٦٩,٢٨٩ مليون جنيه فى يونيو ٢٠١٣ بزيادة ٧٥,١٪ فى حين ان حد الامان يقدر بنسبة ٦٠٪ للدين العام (المحلى والخارجى) وهذا يعنى تآكل الناتج المحلى الاجمالى تدريجيا بفعل تنامى الدين العام المحلى , مما يتعين معه استحداث السبل اللازمة من اجل حل مشكلة مديونية العالم الثالث ومن اهم هذه المشاكل اصلاح منظومة الدعم[1].

الفرع الثانى
مؤشرات كفاءة ادارة الدين الخارجى

يتمثل الدين الخارجى بمفهومه الشامل فى الالتزامات القائمة بالعملة الاجنبية على المقيمين تجاه غير المقيمين ويتم سداده او تسويته بالعملة الاجنبية.[2]

اولا : الدين الخارجى والناتج المحلى

بلغ حجم الدين الخارجى فى مصر فى بداية التسعينات مايقدر بحوالى ٥٥ مليار دولار, تم تسوية جزء كبير عن طريق تسويات إعادة الجدولة بنادى باريس واسقاط دول الخليج لبعض الديون ابان فترة حرب الخليج حتى وصل الدين الخارجى الى أدنى مستوى له بحوالى ٢٦ مليار دولار فى منتصف ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ثم عاود الدين الخارجي للتزايد بفعل ادارة بعض الملفات بطريقة غير كفء ومنها قضية دعم الطاقة , والتى ادت إلى تزايد نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى بما يؤكد وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين الدين الخارجى والايرادات العامة والناتج المحلى , وذلك على خلاف العلاقة الطردية طويلة الاجل بين الدين الخارجى

(1) Source : Barry Herman , Jose Antonio Ocampo and Shari Spiegel , Overcoming Developing Country Debt Crises , Oxford university press 2010 , p236" intergovernmental relations in debt restructuring"

(٢) والمقيمين هم الافراد او الجهات المقيمة فى مصر , وغير القيمين هم مؤسسات او حكومات او افراد , وقد يكون القرض الخارجى من القروض الثنائية الميسرة وغير الميسرة , والقروض من المؤسسات الدولية , والاقليمية , وصاغ ودائع غير المقيمين , كما انه من حيث القطاع المدين , يتكون الدين الخارجى من الديون الحكومية , وديون القطاع الخص , محمد عبد الحليم عمر , الدين العام , لمفاهيم – المؤشرات – الاثار , جامعة الازهر ٢٠٠٢ , وفى ذات المعنى انظر : رمزى زكى . حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة الوضع الراهن لمديونية مصر , ١٩٨٦

والنفقات العامة[١] .

ثانيا: الدين الخارجي وعجز الموازنة

جدول رقم (٤) تطور حجم الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣)

السنة	اجمالى الدين الخارجى بالمليار دولار	نسبة اجمالى الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى	نسبة اجمالى الدين الخارجى الى الصادرات السلعية	اعباء خدمة الدين بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى بالدولار
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٠,٠	٪٢٧,٦	٨٢,٤	٣,٠	٤٠١,٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٠,٠	٪٢٢,٨	٧٠,٤	٣,٠	٣٩٨,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٣,٩	٪٢٠,١	٥٩,٩	٣,٠	٤٥٠,٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣١,٥	٪١٧,٠	٦٤,٤	٣,٠	٤١٨,٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٣,٧	٪١٥,٩	٧١,٠	٢,٦	٣٩٩,٢
٢٠١١/٢٠١٠	٣٤,٩	٪١٥,٢	٧١,٤	٢,٨	٤١٣,٦
٢٠١٢/٢٠١١	٣٤,٤	٪١٣,٥	٧٤,٨	٢,٩	٣٨٩,٧
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٣,٢	٪١٧,٣	٨٩,٧	٣,١	٤٨٩,٩
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٦,٠٦٧	٪١٥,٦	١٠٥,٣	٪٧,٣*	٤٧٥,٣
٢٠١٥/٢٠١٤	٤٨,٠٦٣	٪١٤,٩	١٠٩,٤	٪١٢,٨*	٥٠٦,٤

المصدر: البنك المركزى المصري (التقرير السنوى) ، اعداد متتالية عن السنوات بدءا من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠١٤/٢٠١٥

يمثل هذا الجدول نسبة خدمة الدين العام الخارجى الى الصادرات السلعية.

ويلاحظ من الجدول السابق:

تزايد حجم الدين الخارجى فى الفترة محل البحث وتزامن ذلك مع ارتفاع سعر صرف الدولار؛ حيث بلغ حجم الدين الخارجى ٣٤,٩ مليار دولار فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، وذلك لارتفاع اسعار صرف معظم العملات المقترض بها امام الدولار.[٢]

---

(١) انظر / دراسة بعنوان ، اثر عجز الموازنة العامة فى مصر فى الدين الخارجى باستخدام التكامل المشترك والسببية ، نيفين فرج ابراهيم ابراهيم - كلية التجارة - جامعة الازهر - فرع البنات - منشور فى مجلة بحوث اقتصادية عربية - العدد ٧١ / صيف ٢٠١٥

(٢) كما انه حدث انخفاض اجمالى الدين الخارجى ليبلغ نحو ٣٤,٤ مليار دولار فى عام ٢٠١١/٢٠١٢ ، وذلك نتيجة لانخفاض اسعار صرف العملات المقترض بها امام الدولار ، بما يعادل ١٦٥١,٤ مليون دولار . وتحقق صافى الاستخدام من القروض والتسهيلات والودائع بكافة اجالها بنحو ١٠٤٦,٢ مليون دولار . وارتفاع رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة فى الاسواق العالمية بما قيمته ٨٤,٠ مليون دولار. المصدر: البنك المركزى المصري ، التقرير السنوى ٢٠١١ - ٢٠١٢

وقد ارتفع اجمالى الدين الخارجى ليبلغ ٤٢,٢ مليار دولار عام ٢٠١٢/٢٠١٣ بمعدل نمو بلغ ٢٥,٦٪ عن عام ٢٠١١/٢٠١٢ , وواصل الدين الخارجي ارتفاعه ببلوغه ٤٨,٠٦٣ مليار دولار فى ٢٠١٤/٢٠١٥ بمعدل نمو ٤,٣ وان كانت هذه النسبة أقل من نسبة زيادة الدين المحلى الخارجى العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ حيث بلغ معدل الزيادة ٦,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى ويرجع ذلك الى بدء تخفيض قيمة بند الدعم بالموازنة بدءا من تلك الفترة.

وتعود غالبية أسباب تلك الزيادة المتوالية الى ارتفاع ديون السلطة النقدية (البنك المركزى) بنسبة ٨٨,٦٪ , حيث ارتفع الدين متوسط وطويل الاجل من ٦٥١,٨ مليون دولار الى ١٧٠٠,٩ مليون دولار , وارتفاع ديون القطاعات الاخرى (الهيئات الاقتصادية , والقابضة) نتيجة ارتفاع القروض متوسطة وطويلة الاجل من ٢٢٠٥,٨ مليون دولار الى ٢٨٨١,٧ مليون دولار خلال تلك الفترة.

وترجع غالبية أسباب ازدياد الدين الخارجى لانخفاض كفاءة توظيف القروض وسوء التخطيط المعتمد على السياسات الاقتصادية غير المدروسة وخاصة تجاه قضايا الطاقة ودعم الطاقة , وذلك بالقيام بتوجيه غالبية موارد الدولة (الايرادات الضريبية والمنح والقروض) بكافة انواعها الى دعم الطاقة , رغم إمكانية توجيه جزء من تلك الموارد إلى إعادة دور الدولة الانتاجى فى مجال الصناعات كثيفة الطاقة, ويوضح الشكل التالى نسبة الدين المحلى والخارجى الى اجمالى الناتج المحلى.

شكل رقم (١١) نسبة اجمالى الدين العام الى الناتج المحلى

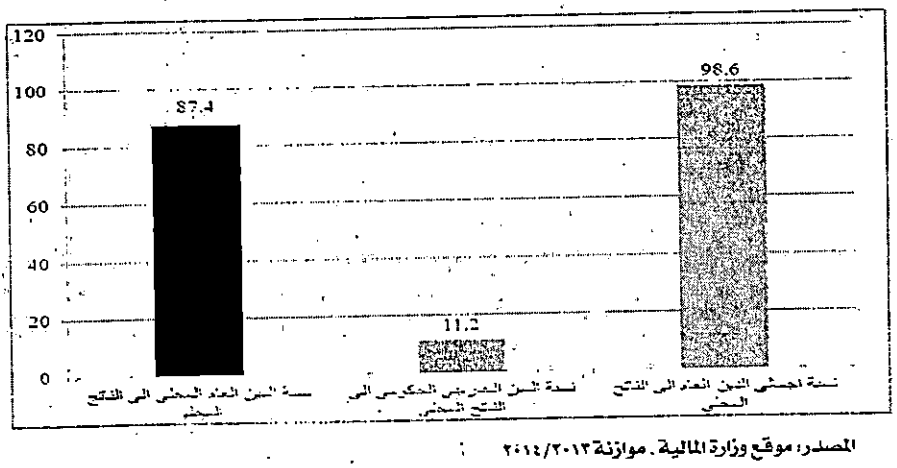

المصدر: موقع وزارة المالية . موازنة ٢٠١٢/٢٠١٤

ويوضح الشكل السابق رقم (١١) ارتفاع معدلات الدين العام الى الناتج المحلي والخارجى بمعدلات فائقة الخطورة, حيث بلغ الدين العام المحلي والخارجى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ نسبة ٩٨,٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالى ويبلغ الدين المحلي ٨٧,٤٪ نسبة إلي الناتج المحلي الإجمالى ويبلغ الدين الخارجى ١١,٢٪ نسبة الى الناتج المحلي الاجمالى و حيث يغلب اللجوء إلي القروض المحلية والخارجية من أجل سد عجز الموازنة الناتج بسبب زيادة الإنفاق علي أكثر بنود الموازنة إنفاقاً وهي اقساط القروض وفوائدها والاجور ودعم الطاقة وبما يستدعى ضرورات اجراء إصلاح منظومة الدعم وتحديداً دعم الطاقة .

ثالثا: الدين الخارجى وضرورات تدبير موارد النقد الاجنبي

تكتسب قضية موارد النقد الاجنبي ووفرتها اهمية كبري وبخاصة لدى الدول النامية لأنها تعكس قدرتها على تأمين احتياجاتها من المواد الخام والسلع والمعدات الراسمالية وتتمثل المصادر الرئيسية من النقد الاجنبي فى مصر فى الصادرات السلعية وبصفة خاصة البترولية ولقد سجل هذا المورد بجانب الموارد الرئيسية الاخرى (الايرادات السياحية وتحويلات المصريين بالخارج ورسم المرور بقناة السويس) اتجاها متزايدا بنحو ٧٥٪من ايرادات الميزان التجارى خلال العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤[1].

وينتج عن التزايد فى تكلفة الواردات ارتفاع مستويات الطلب على العملات الاجنبية فى أسواق الصرف بتلك الدول ، ومن ثم زيادة الضغوط على العملات المحلية فى ظل ندرة الموارد من النقد الاجنبي ، وأجبرت هذه الظروف البنوك المركزية للتدخل لدعم العملات المحلية وبالتالى فقد سجلت بعض الدول العربية المستوردة للنفط انخفاضا ملحوظا فى مستوى الاحتياطات الخارجية , والتى تراجعت فى الاردن بنحو ٣٦٪ عام ٢٠١٢ ومصر بنسبة ٢٤٪ والمغرب بنسبة ١٦٪.

ويوضح الشكل التالى رقم (١٢) التطورات والتراجعات التى حلت بالرصيد الإحتياطى الدولى منذ عام ٢٠١٠

(١) المصدر: البنك الاهلى المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد السابع والخمسون، القاهرة ٢٠٠٤.

شكل (١٢):الرصيد الاحتياطى الدولى فى مصر الاعوام ٢٠٠٩حتى ٢٠١٤

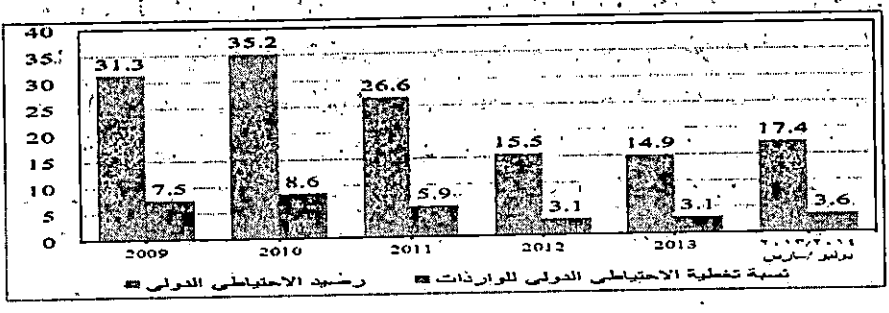

المصدر: التقرير المالي, وزارة المالية مصر ٢٠١٣/٢٠١٤

ويتبين من الشكل السابق انخفاض الاحتياطى الدولي بدءا من عام ٢٠١١ من ٣٥,٢ مليار دولار إلي ٢٦,٢ مليار دولار بمعدل إنخفاض بلغ ٧٥٪ , كما بلغ معدل الإنخفاض عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١ نسبة ٥٨,٢٪ , واستمر الإنخفاض إلي ان تم بدء التعافي نسبياً للإقتصاد المصري عام مع بدء إصلاحات منظومة الدعم ووضع إجراءات الترشيد موضع التنفيذ كم إنه يُلاحظ إرتفاع نسبة تغطية الإحتياطى الدولي للواردات عام ٢٠١٠ ثم إنخفاض تلك النسبة اعوام ٢٠١١, ٢٠١٢, ٢٠١٣ حيث بلغ معدل الإنخفاض فى ذلك العام ٣٩,٥٪ إلي أن بدات تظهر ملامح التعافي عام ٢٠١٤ وما بعدها بفعل البدء الفعلي فى اولي خطوات إصلاح الدعم(قرار وزارة البترول رقم ١١٦٢ السنة ٢٠١٤) .

والملاحظ أنه لا يتوقف الأثر فيما يتعلق بالتوازنات الخارجية على الدول العربية المستوردة للنفط , وانما تؤثر برامج دعم الطاقة على الاوضاع الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط , حيث تحول الزيادات المستمرة فى كميات الطاقة المستهلكة فى الأسواق المحلية دون تمكين تلك الدول من زيادة مستوى صادراتها من منتجات الطاقة,وهو مايؤدى إلي انخفاض احتياطياتها الأجنبية .

الفرع الثالث

وضع الميزان التجاري البترولي المصري

يُعد الميزان التجارى النفطى اوالبترولى من المؤشرات الاقتصادية الهامة ؛ حيث يستخدم فى قياس الفارق بين اجمالى حركة الصادرات والواردات للقطاع البترولى ومشتقاته , وبذلك يمكن التمييز بين مجموعتين من الدول , أولاهما , الدول المصدرة للنفط وهى التى يزيد إجمالى صادراتها النفطية عن اجمالى وارداتها النفطية , وثانيهما الدول المستوردة للنفط وهى تلك التى يزيد اجمالى وارداتها النفطية عن إجمالى صادراتها النفطية[١]

إن مصر إحدى الإقتصاديات النامية التى تعتمد فى سياساتها التصديرية فى المقام الاول على تصدير المواد الخام ومشتقاته , يوضح الجدول التالى رقم (٥) ترتيب الصادرات والواردات النفطية وفقا لحجم التعاملات الخارجية.

(١) المصدر : ملخص دراسة تطور خارطة اسواق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك , منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط أوابك . مارس ٢٠١٦

جدول رقم (٥) التجارة الخارجية لمصر مع العالم - الصادرات والواردات فى الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣/٨

القيمة بالمليون دولار

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	يناير- اغسطس ٢٠١٢	يناير- اغسطس ٢٠١٣	نسبة التغيير ٪
الصادرات المصرية	٢٣١٠٢	٢٧٣٠٩	٣١٥٧٤	٢٩٣٣٩	١٩٢٤٤	١٩٦٨٤	(٢)
بترول خام ومنتجاته	٦٩٣٥	٧٥٩٧	٩٢٣٧	٨٨٥٠	٥٧٧٩	٥١٠٧	١٢-
الحاصلات الزراعية بدون القطن	٢٨١٩	٢٨٧٢	٢٧٥١	٢٤٩٤	١٧٨٦	٢١٠٤	(١٨)
الصناعات الغذائية	٧٥٨	١٢٥٥	١٣٣٠	١٢٢٠	٨٤١	٩٧٣	(١٦)
معادن ومصنوعاتها	٢١١٧	٢٨٠٧	٣١٦١	٢٥٠١	١٦٧٧	١٨٤٠	(١٠)
كيماويات وادوية	٢٥٥٠	٣١٦٦	٣٧٠٤	٣٥٣٢	٢٢٩٤	٢٢٥٢	(٣)
جلود ومنتجاتها	١٠٨	١٨٢	١٥٩	١٢١	٧٧	١١٥	(٥٠)
اثاث ومنتجاته	٢٨٤	٢٤٥	٢٨٩	٣٣٠	٢٢٤	٢٥٨	(١٥)
قطن وغزل ومنسوجات وملابس ومفروشات	٢٢١٠	٣٠٩٤	٣٤٣٧	٢٩٠٨	١٩٦٧	٢٠٥١	(٤)
السلع الهندسية والالكترونية	١٠٩٠	١٢٤٦	١٥٩٩	١٥٨٩	١٠٧١	١٠٤٥	(٢) -
كتب وورق	٣٣١	٤٣٧	٤٩٤	٤٧٧	٣٢٨	٢٩٣	(١١) -
اخرى	٣٩٠٠	٤٣٠٧	٥٣٧٨	٥٣١٧	٣١٩٩	٣٥٤٧	
الواردات المصرية	٤٤٩٤٦	٥٢٩٤٧	٦٢٢٥١	٦٩٨٤٦	٤٧٠٥٩	٤٥٢٥١	(٤) -
بترول خام ومنتجاته	٤٤٧٦	٧١١٩	٩٢٨١	١٣٠٣٤	٨٠٩٧	٧٦٨١	(٥) -
الحاصلات الزراعية بدون القطن	٤٢٣٤	٥٣٢٩	٧٩٥٦	٨٣١١	٥٤٥٥	٤٥١٢	(١٧) -
الصناعات الغذائية	١٢٦٦	١٨٠٨	٢٧٩٧	٣٠٨٤	٢٠٧٥	١٨٢٠	(١٢) -
معادن ومصنوعاتها	٧٣٢٣	٧١٢٠	٨٠٥٢	٨٨٨٦	٦٢٣٩	٥٦٧٨	(٩) -
كيماويات وادوية	٣٧٩٢	٤٣٩٣	٥١٤٧	٥٨١٩	٤٠١٥	٤٠٥١	(١)
جلود ومنتجاتها	٣٨	٧٦	٦٠	٥٩	٤١	٤١	(١)

اثاث ومنتجاته	٢٠٣	٢٥٧	٢٢٨	٢٤٧	١٦١	١٩٨	(٢٣)
قطن وغزل ومنسوجات وملابس ومفروشات	٢٤٤٩	٢٩٠٥	٢٩٤٢	٢٩١٠	١٩٨٠	٢٠١١	(٢)
السلع الهندسية والالكترونية	١٢٦٧١	١٣٥٦٧	١٣١٩٧	١٣٩٤٧	٩٣٢٤	٩٧٨٧	(٥)
كتب وورق	١٠٢٨	١٢٨٠	١٢٥٩	١٣٤٧	٩٢٩	٩٣٦	(١)
اخرى	٧٤٦٥	٩٠٩٥	١١٣٣٢	١٢٢٠١	٨٧٤٢	٨٥٣٦	

المصدر: وزارة التجارة والصناعة مصر (نقلا عن الجهاز المركزى للتعبئة لعامة والاحصاء) الفترة ٢٠٠٩-٨/٢٠١٣[1]

ومن الجدول السابق يبين الاتى :-

إن قيمة نسبة الواردات تتخطى قيمة نسبة الصادرات فى حدود الضعف تقريبا حتى عام ٢٠١١ , الى ان تخطت هذه النسبة الضعف عام ٢٠١٢ (ولايخفى على احد ان عام ٢٠١٢ هو العام التالى لعام ٢٠١١ والذى وافق أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ والتى أثرت أشد الاثر على واقع الصناعة المصرية وتمثلت هذه التأثيرات فى انخفاض الصادرات الصناعية عن الواردات) .

تصدر خام البترول ومنتجاته قائمة الصادرات المصرية (رغم ضعف المشاريع الاستكشافية) حتى اعوام ٢٠٠٩ , فى حين إنخفضت الواردات البترولية عن الصادرات فى ذلك العام , وبدءا من عام ٢٠١٠ تساوت الصادرات والواردات النفطية , الى ان تخطت الواردات الصادرات بدءا من عام ٢٠١١, وعام ٢٠١٢, وتشير مؤشرات الفترة يناير /اغسطس ٢٠١٣ إلي ان صادرات البترول الخام ومنتجاته بلغت ٥١٠٧ مليار دولار فى حين أن واردات البترول الخام ومنتجاته بلغت ٧٦٨١ مليار دولار بمعدل سالب ٤,٦٦٪.

تأتى الصادرات الكيماوية فى المركز الخامس فى ترتيب الصادرات والواردات, وبالتزايد المتوالى لقيمة الصادرات عن الاعوام ٢٠٠٩, ٢٠١٠, ٢٠١١, ٢٠١٢, وفى المقابل تزايدات الواردات وبالتوالى عن الاعوام ٢٠٠٩, ٢٠١٠, ٢٠١١, ٢٠١٢, ويرجع ذلك الى المشاريع التنموية فى هذا المجال لم تكن قد أتت بثمارها حتى ذلك التاريخ ؛ حيث شهدت الاعوام التالية افتتاح العديد من الشركات الكبري فى مجال الصناعات البتروكيماوية ؛ حيث شهد عام ٢٠١٦ بدء تشغيل مجمع البتروكيماويات الخاص بالشركة المصرية لانتاج الايثلين ومشتقاته (ايثيدكو) بمنطقة العامرية بالاسكندرية[2].

(١) المصدر: بيانات تم تجميعها وتبويبها بقطاع نقطة التجارة الدولية ٢٠١٥- وزارة التجارة والصناعة مصر موقع الكترونى .www.icpgypt.gov.eg

(٢) تأسست ايثيدكو فى ٢٠١١ ويبلغ رأس مالها ٦٧٥ مليون دولار وتتوزع ملكيتها بنحو ٢٠٪ لشركة سيدى كرير للبتروكيماويات و٢٠٪ للشركة القابضة للبتروكيماويات, ١١٪ لشركة جاسكو, ٢١٪ للبنك الاهلي المصري, ١٠٪ بنك مصر, ١٤٪ بنك الاستثمار القومى, ٤٪ بنك ناصر. موقع الشركة القابضة للكيماويات www.cihc-eg.com النشر فى وسائل الاعلام فى يوم ٢٠١٦/٨/١٢

الفرع الرابع
حركة الصادرات والواردات النفطية بمصر

يبين من استعراض وضع مصر النفطى أن مصر بوجه عام بلد محدود الموارد من مصادر الطاقة الاولية التقليدية فلا يكاد يوجد بها فحم وبعد ان كانت مستوردا صافيا للبترول حتى أواسط سبعينات القرن الماضي تحولت الى دولة مصدرة للبترول الخام , ثم تناقص الانتاج سريعا لتعود مرة اخرى مستوردا صافيا للبترول مع بداية القرن الحالى .

اولا : حركة الواردات النفطية

مع تزايد احتياجات مصر من المواد البترولية لمواجهة حجم الطلب الداخلى على تلك المنتجات ، ومتطلبات النموالاقتصادى, فقد ازداد حجم الواردات وتحديداً فى بعض المنتجات التى تتمثل فى البيوتان (البوتجاز) والغاز الطبيعى والسولار ووفقا لبيانات وزارة البترول عام ٢٠١٦ فإن قيمة الاستيراد الشهرية للمنتجات البترولية هو ٧٩٥ مليون دولاريما يعادل استهلاك وقودا بقيمة ٢٨٣ مليار جنيه فى ٢٠١٥/٢٠١٦ , حيث تستورد مصر شهريا ٥٠٠ ألف طن من السولار، و١٦٠ ألف طن بنزين، و٢٢٠ ألف طن مازوت و ١٨٥ الف طن من البوتجاز , ويمكن الرجوع للشكل التالى رقم (١٣) للتعرف على تطور حجم الواردات البترولية .[1]

شكل (١٣) الواردات بالميزان التجارى البترولي بالمليار دولار ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة ٢٠١٣/٢٠١٤ المليار دولار

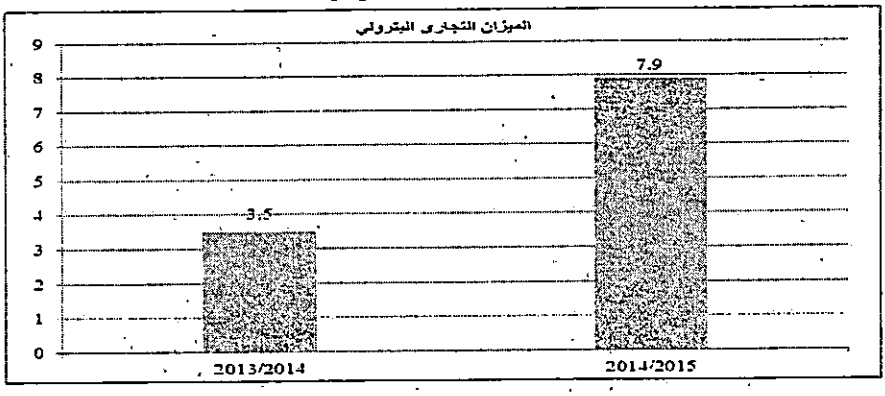

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية ٢٠١٥ , نقلا عن وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى

(١) المصدر: موازنة وزارة البترول والثروة المعدنية العام المالى مصر ٢٠١٥/٢٠١٦

وتمثل واردات الطاقة ما يقرب ١٠٪ من اجمالى فاتورة الواردات أو حوالى ٦٠ مليار دولار فقد بلغت اجمالى الواردات النفطية فى شهر ديسمبر ٢٠١٦ مايقرب ٥٠٨ مليون دولار بارتفاع ٢٥,٤ مقارنة بذات الشهر من عام ٢٠١٥ [١].

ثانيا : حركة الصادرات النفطية فى مصر

من الجدير بالذكر أن مصر تتبع سياسة اقتصادية نفطية تقوم على تصدير معدلات مرتفعة من النفط الخام مقارنة بصادرات المشتقات النفطية والتى تتمثل فى غالبها بالمنتجات البتروكيماوية ويرجع ذلك فى الغالب الى انخفاض عدد مصافى تكرير البترول وتقادمها وتتفق مصر فى ذلك مع السياسة النفطية العربية, ولكن باختلاف تزايد معدلات التكرير بالدول العربية والمنتجات النفطية فى الأونة الاخيرة ولقد انعكس انخفاض معدلات اسعار النفط خلال عام ٢٠١٥ على قيمة تلك الصادرات النفطية مع تباين نسبة الانخفاض باختلاف الوزن النسبي لقيمة الصادرات النفطية من اجمالى الصادرات .

وفى مقارنة بين الاستيراد والتصدير حاليا وعن فترة سابقة عن تلك الفترة بثلاثة عقود وهى تحديدا عام ١٩٨٦/٨٥ نجد انه فى تلك الفترة ظهر فائض فى الميزان التجارى النفطى المصرى ؛ حيث انخفضت مدفوعات الواردات بمقدار ٨٨ م٠ج او بنسبة ٢٣,٣٪ لتصل الى ٢٨٩ م٠ج مقابل ٣٧٧ م٠ج عن المدفوعات فى السنة المالية السابقة , كما انخفضت حصيلة صادرات قطاع البترول [٢] خلال تلك السنة المالية بمقدار ٦٣٥م٠ ج او بنسبة ٣٨,١ ٪ لتصل الى ١١,٠٣٢ م٠ج مقابل ١,٦٦٧ م٠ج وهو مادى الى انخفاض فائض الميزان التجارى للقطاع بمقدار ٥٤٧ م٠ج او بنسبة ٤٢,٤ ٪ ليصل الى ٧٤٣ م٠ج خلال تلك السنة عن السنة المالية السابقة .

ومع نهاية عام ١٩٩٤ انخفضت صادرات الزيت الخام من حوالى ٩,٥ مليون طن عام ١٩٩٤/١٩٩٣ لتصل حوالى ٢,٩ مليون طن عام ١٩٩٩/١٩٩٨ لتتروح فيما بعد بين ٢ الى ٢,٥ مليون طن / سنويا , مع تزامن ارتفاع الاستهلاك من حوالى ١٧,٤ مليون طن عام ١٩٩٤/١٩٩٣ ليصل الى ٢٣,٩ مليون طن عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ثم الى حوالى ٢٨ مليون طن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ [٣]

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ٢٠١٧, وقد ورد بذلك التقرير إحتلال المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى فى واردات مصر من الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات التقطير وذلك عن الفترة ٢٠١٢/ ٢٠١٦, وأحتلال ايطاليا للمرتبة الاولى فى صادرات مصر لتلك المواد وعن ذات الفترة .

(٢) يعزو انخفاض قيمة الواردات الى انخفاض اسعار البترول العالمية فى هذه الفترة , كما يعزو انخفاض قيمة الصادرات الى زيادة استهلاك المواد النفطية بازدياد عدد السكان والتطلع الحضري ومتطلبات النمو الاقتصادى

(٣) البنك الاهلى المصري , القاهرة , النشرة الاقتصادية , المجلد الحادى والستون , العدد الاول ٢٠٠٨

ويوضح الشكل التالى رقم (١٤) الصادرات بالميزان التجاري فى الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة ٢٠١٣/٢٠١٤

شكل (١٤) الصادرات بالميزان التجارى البترولي بالمليار دولار ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة ٢٠١٣/٢٠١٤ المليار دولار

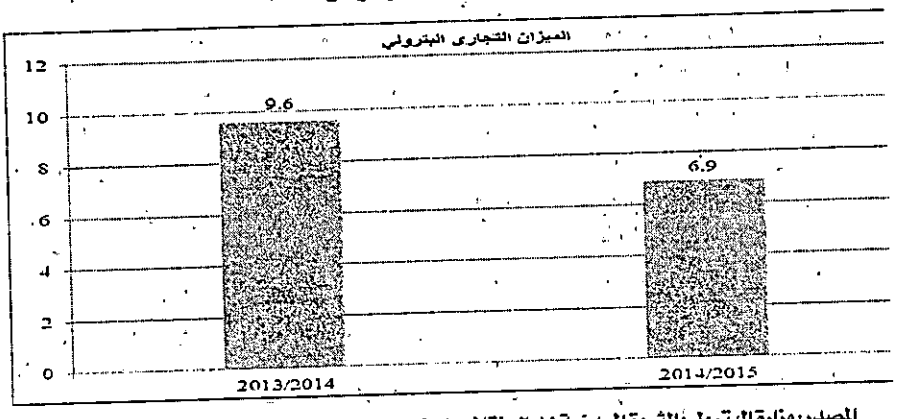

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية ٢٠١٥ , نقلا عن وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى

وقد أثر تراجع اسعار النفط فى الاسواق العالمية والذي يعد سلاحاً ذو حدين – على الحد من تفاقم العجز التجارى ؛ حيث تراجعت المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٣,٩ مليار دولار لتسجل نحو ٤٢,٧ مليار دولار مقابل ٤٦,٦ مليار دولار وذلك نتيجة لتراجع المدفوعات عن الواردات البترولية بنحو ٢,٢ وغير البترولية بنحو ١,٧ مليار دولار[١].

الفرع الخامس

مقارنة الميزان التجارى النفطى المصري بالوضع عربيا

تحولت مصر إلي مستورد صافي للنفط منذ عام ٢٠٠٦ عندما تجاوز الاستهلاك المحلى لاول مرة حصص الحكومة المصرية من البترول المستخرج , مما حدا بها الى توفير كميات اضافية من البترول من خلال الشراء من حصص الشريك الاجنبي بأسعار عالمية , ورغم تزايد العجز بين الاستهلاك والانتاج البترولين الا ان مصر ظلت منتجا صافيا للطاقة مع تزايد انتاج الغاز الطبيعى فى ذات الفترة تقريبا , ثم اعقب ذلك , تحول مصر الى مستورد صاف للطاقة بانواعها فى ٢٠١٢ , بما يشكل عجزا

(١) المصدر انظر المرجع السابق

فى توفير المنتجات البترولية , وتمثل الواردات النفطية خمس اجمالى الواردات المصرية , ويمثل ذلك ضغطا على الاحتياطيات النقدية الدولارية.

اولا : تصنيف الدول العربية وفق ميزان التجارة النفطى

١- :اسس تنظيم قطاع الطاقة

يحكم تنظيم قطاع الطاقة مجموعة من الاسس الذى تتوقف عليها دعم الطاقة , وأولى هذه الاسس التمييز بين ما اذا كانت مستوردة او مصدرة للنفط , وهيكل ملكية اصول الطاقة , وصحة الموارد المالية للحكومة , وفيما يتعلق بالدول العربية ومن بينها مصر , وتوضح الجداول التالية البلدان المستوردة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي وتطورات أوضاع تلك الدول عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وكذا حصة التجارة العالمية للغاز الطبيعى مابين الاستهلاك المحلى والتجارة العالمية ,ويوضح جدول رقم (٦) مستوردو وموردو الطاقة من الدول العربية وأرصدتهم الصافية عن عامى ٢٠٠٩, ٢٠١٠ , ومكانة مصر النفطية .

٢-: الارصدة الفعلية للطاقة بالمنطقة العربية

باستعراض وضع مصر النفطى انتاجا واحتياطا , يبين ان مصر تصنف ضمن قائمة البلدان المصدرة للطاقة بكميات صغيرة وسواء تعلق الامر بالبترول او الغاز الطبيعى . ان مصر اصبحت ذات رصيد سالب للنفط منذ عام ٢٠١٠ اي أن الواردات فاقت الصادرات , واصبح انتاج الغاز الطبيعى هو المتصدر للعملية الانتاجية فى مصر منذ ٢٠٠٩ , ويوضح الجدول التالى رقم (٦) مستوردو وموردو الطاقة من الدول العربية وأرصدتهم المحققة عن عامى ٢٠٠٩, ٢٠١٠.

جدول رقم (٦) يوضح مستوردو وموردو الطاقة من الدول العربية وأرصدتهم المحققة عامى ٢٠٠٩, ٢٠١٠

	البلد	انتاج النفط (١٠٠٠برميل /اليوم)٢٠١٠	استهلاك النفط (١٠٠٠ برميل / اليوم) ٢٠١٠	صافى رصيد النفط (١٠٠٠برميل /اليوم)٢٠١٠	انتاج الغاز الطبيعى مليار متر مكعب ٢٠٠٩	استهلاك الغاز الطبيعى مليار متر مكعب ٢٠٠٩	صافى رصيد الغاز الطبيعى (مليار متر مكعب) ٢٠٠٩

بلدان مستوردة صافية للطاقة	الاردن	٠,٠٩	٩٨	-٩٧,٩١	٠,٢٥	٣,١	-٢,٨٥
	لبنان	٠	١٠٦	-١٠٦,٠٠	٠	٠,٠٤	-٠,٠٤
	المغرب	٣,٩٤	٢٠٩	-٢٠٥,٠٦	٠,٦	٠,٥٦	-٠,٥٠
	تونس	٨٣,٧٢	٨٤	-٠,٢٨	٣,٦	٤,٨٥	-١,٢٥
	الضفة الغربية	٠	٢٤	-٢٤,٠٠	٠	٠	٠
بلدان مصدرة للطاقة بكميات صغيرة	البحرين	٤٧,٤٣	٤٧	-٠,٥٧	١٢,٥٨	١٢,٥٨	٠
	مصر	٦٦٢,٦٢	٧٤٠	-٧٧,٣٨	٦٢,٦٩	٤٤,٣٧	١٨,٣٢
	عمان	٨٦٧,٨٨	١٤٢	٧٢٥,٨٨	٢٤,٧٧	١٤,٧٢	١٠,٠٤
	سوريا	٤٠١	٢٩٢	١٠٩	٦,١٩	٧,١	-٠,٩١
	اليمن	٢٥٨,٧٥	١٥٧	١٠١,٧٥	٠,٥٢	٠,١	٠,٤٢
بلدان مصدرة للطاقة بكميات كبيرة	الجزائر	٢٠٧٧,٧٤	٣١٢	١٧٦٥,٧٤	٨١,٤٣	٢٨,٧٦	٥٢,٦٧
	العراق	٢٤٠٨,٤٧	٦٩٤	١٧١٤,٧٤	١,١٥	١,١٥	٠
	الكويت	٢٤٥٠,٣٧	٣٥٤	٢٠٩٦,٧٣	١١,١٩	١٢,٠٨	٠,٨٩
	ليبيا	١٧٨٧,١٦	٢٨٩	١٥٠٠,٦١	١٥,٩	٦,٠١	٩,٨٩
	قطر	١٤٣٧,٢٢	١٦٦	١٢٧١,٢١	٨٩,٢٩	٢١,١	٦٨,١٩
	المملكة العربية السعودية	١٠٥٢١,٠٩	٢٦٤٣	٧٨٧٨,٩٠	٧٨,٤٥	٧٨,٤٥	٠
	الامارات	٢٨١٢,٨٤	٥٤٥	٢٢٦٧,٨٤	٥٩,٠٦	٥٩,٠٦	٠

المصدر/ برنامج الامم المتحدة الانمائي، المكتب الاقليمى للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠١٢

يبين من الجدول السابق بعض المؤشرات الهامة :

ان مصر من البلدان التى تستهلك النفط بكميات تفوق الدول ذات الانتاج الكثيف مثل الجزائر وليبيا ودولة السعودية رغم ان الاخيرة تمتلك ثلث الاحتياطى النفطى العالمى

ان دولة البحرين والتى يقوم اقتصادها النفطى على استيراد البترول من الدول العربية ثم تكريره بالمصافى البترولية لديها وبالتالى رغم الفقر النفطى بها إلا انها تميزت فى مجال التكرير

ان وضع مصر الطاقوى ينذر بأزمة طاقة ذات تكلفة استيرادية مرتفعة ومما ينبغي معه الحد من الإستهلاك وترشيد الإستخدام وتحديدا الصناعي .

الفرع السادس

الوزن النسبي للصادرات النفطية بمصر مقارنة بالدول العربية

اولا: ميزان تعاملات البترول الخام بمصر والدول العربية

ظهر العجز فى ميزان مدفوعات قطاع البترول فى مصر نتيجة لاستهلاك النسبة الاكبر من الزيت الخام فى الوفاء باحتياجات السوق المحلي , وبالتالى انخفاض صادرات الزيت الخام اللازمة لتوفير النقد الاجنبي لسداد التزامات قطاع البترول تجاه الشركاء الاجانب طبقا للاتفاقيات البترولية .

جدول رقم (٧) قيمة صادرات البترول الخام بمصر وبعض الدول العربية ٢٠١١- ٢٠١٥

مليون دولار

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الامارات	٨٥٩٠٠	٩٣٦١٣	٩٤٤٩٥	٧٦٤٤٧	٥٠٣٤٤
البحرين	٦٣٠٥	٧٢٦٩	٧٢١٦	٦٠٣٤	٣٠٦٩
الجزائر	٣٧٢٨٩	٣٤٦٦٢	٣٩٨٠٧	٢٦٩٧٦	١٣٨٠٤
السعودية	٢٨٩٥١٨	٣٠٧١١٩	٢٨٤٩٠٦	٢٦٤٢٠٧	١٤٠٣٥٨
العراق	٨٣٧٦٨	٩٢٦٨٥	٩٠٤١١	٨١٧٤٠	٤٨٩٢٤
قطر	٢٧٣٢٨	٢١٠١٤	١٨١٦٢	٢١٥١١	٩٧٢٨
الكويت	٧٩٦٤٦	٩٩٧٣٥	٩٧٠٢٥	٨١٩٢٣	٤٤٦٤٢
ليبيا	٧٣٩١	٤١٧٠٥	٢٧٦٥٩	٧٨٢١	٢٥٠١
مصر	٤٦٨٩	٤٧٧٠	٤٥٩٠	٤١٧٥	٢١٤٨

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول , التقرير السنوى للامين العام ٢٠١٥ ص ٨٧

ويتضح من الجدول السابق رقم (٧) انخفاض حجم انتاج مصر من النفط الخام مقارنة بحجم الانتاج بالدول العربية النفطية؛ وهو ماانعكس على حجم الصادرات النفطية , حيث بلغت نسبة صادرات مصر مقارنة بصادرات النفط الخام السعودى نسبة ١٪ تقريبا , ورغم انه لاتوجد اسباب سياسية مثل الحروب , والاضطرابات تحول دون تحقيق العديد من الاكتشافات والمزيد من الانتاج , وربما تكون هناك ازمات اقتصادية تحول دون التوسع فى تلك الاكتشافات , كما يرجع السبب فى ارتفاع

صادرات النفط بالدول العربية الى انخفاض الطاقة التكريرية للنفط الخام بالدول العربية عموما، فضلا عن ان صادرات النفط مصدر هام للدخل الاجنبى.

ويلاحظ بشكل عام انخفاض قيمة صادرات النفط للدول الاعضاء من ٥٧٠,٨ مليار دولار عام ٢٠١٤ الى ٣١٥,٥ مليار دولار عام ٢٠١٥ وذلك نتيجة للانخفاض فى مستويات الاسعار خلال عام ٢٠١٥ ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٤٤,٧٪.

ثانيا: ميزان تعاملات الغاز الطبيعي بمصر والدول العربية

تحتل المنطقة العربية مكانة متميزة فى الصادرات النفطية , ويرجع ذلك الى غزارة الانتاج , ولذات السبب المتعلق بزيادة الدخل من النقد الاجنبي , غير ان الاستهلاك العالمى المحلى يتزايد مع المزيد من الاستخدامات المتعددة للغاز الطبيعي كوقود بديل ونظيف عن البترول والفحم , فضلا عن الاستخدامات فى الصناعات البتروكيماوية , والتى احتلت من خلالها المنطقة العربية ككل مكانة عالمية , ويوضح الشكلين التاليين رقمى (١٥) , و(١٦)حجم صادرات الغاز الطبيعى عالميا , وحجم الصادرات العربية للغاز الطبيعي.

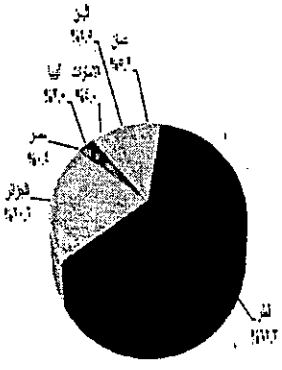

الشكل رقم (١٦) حجم صادرات الغاز الطبيعي عربيا ٢٠١٤

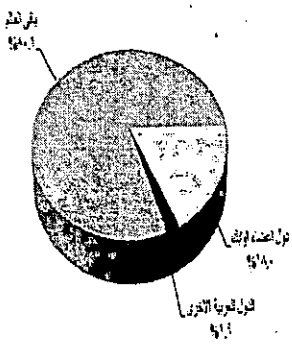

الشكل رقم (١٥) حجم صادرات الغاز الطبيعي عالميا٢٠١٤

المصدر: التقرير السنوى للامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) ٢٠١٥

ويوضح الشكل رقم (١٥) الوزن النسبي لصادرات دول اعضاء اوابك مقارنة بالحجم الدولي لصادرات الغاز الطبيعي ؛ حيث بلغت حجم صادرات دول اعضاء اوابك ١٨,٠ من حجم الصادرات العالمية , وتبلغ النسبة ١٩,٩٪ من وزن الصادرات العالمى وذلك بعد إضافة باقي الدول العربية الاخري والتى لاتمثل نسبة يعول عليها فى صادرات الغاز الطبيعي .

كما يوضح الشكل السابق رقم (١٦) الوزن النسبي لصادرات الغاز الطبيعي بالمنطقة العربية , والتعرف على الوزن النسبي لصادرات مصر من الغاز الطبيعي مقارنة بالوزن النسبي ببلدان المنطقة العربية , حيث تحتل دولة قطر المرتبة الاولى كاكبر مصدر للغاز الطبيعي فى الدول العربية ؛ إذ بلغت صادراتها ١٢٣,٥٪ مليار متر مكعب اي مانسبته ٦٢,٣٪ من اجمالى صادرات الدول العربية, وتلتها الجزائر فى المرتبة الثانية باجمالى صادرات ٤٠,٨ مليار متر مكعب بحصة ٢٠,٦٪ ؛ إذ تمثل صادراتهما معا اكثر من ٨٠٪ من صادرات الدول العربية وبنسبة تبلغ اكثر من ١٠ اضعاف حجم صادرات الغاز فى مصر البالغ ٠٤,٠٪ من اجمالي صادرات الدول العربية فى مجال الغاز الطبيعي .

المطلب الثالث

القروض الخارجية وأثرها على الإقتصاد العراقي

إن النفط يُعتبر المورد الاول من موارد الدولة العراقية , فد يحتل مكانا بارزا فى ايرادات الموازنة الاعتيادية , وتعتمد الموازنة الاستثمارية عليه اعتمادا يكاد يكون كليا , ولذلك يعد قرار تاميم[1] شركات النفط العاملة فى العراق فى الاول من حزيران عام ١٩٧٢ حدث هام فى تاريخ العراق من الناحيتين السياسية والاقتصادية , ولقد مهد قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ لتاسيس شركة النفط الوطنية العراقية عام ١٩٦٤ , ويعتمد دور الانتاج البترولي علي احداث التطورات الهامة بالدول والمجتمعات النفطية علي مقدار الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني للعوائد النفطية , اي قدرة الاقتصاد الوطني التطويرية لاستثمار او انفاق العوائد النفطية فى مجالات الانفاق الاقتصادي , القطاعية او الانتاجية والاستهلاكية[2]

(١) للتاميم عدة مفاهيم منها المفهوم الاقتصادى حيث يعني اجراء معين يُهدف الي اعادة المورد الطبيعي الي الدولة المالكة له , لاستغلاله بما يخدم مصالح الشعب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية له , والمفهوم القانوني , ويعني ان التاميم يتحقق بعمل تشريعي , ليكتسب الصفة القانونية له , للمزيد , مجلة النفط والتنمية , مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية فى الوطن العربي فى العالم , السنة الرابعة عشر , العدد الثالث - ايار - حزيران - ١٩٨٩ , ص ١٦

(٢) روجع المصدر السابق

جدول رقم (٨) المؤشرات العامة لجمهورية العراق

العاصمة	بغداد
سعر صرف العملة المحلية ٢٠١٦	١١٦٦ دينار = $1
السكان ٢٠١٦ (الف نسمة)	٣٧,٨٩٦
الناتج المحلي الاجمالي ٢٠١٦ (مليون دولار)	١٥٨,٠٥٠
قيمة صادرات النفط الخام ٢٠١٦ (مليون دولار	٥٨,٠٢٣
تالايخ اكتشاف النفط	١٩٠٩
تاريخ بدء انتاج النفط	١٩٣٤

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي ٢٠١٧ ,منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)

ويتم تناول هذا المطلب علي النحو التالي :

الفرع الاول : الواقع الاقتصادي العراقي وحتميات الإصلاح الهيكلي

الفرع الثاني : معدلات عجز الموازنة العامة العراقية في ضوء مصادرها الايرادية

الفرع الاول

الواقع الاقتصادي العراقي وحتميات الإصلاح الهيكلي

اولا : مراحل تطور الموازنة العامة العراقية .

إن أول موازنة عامة عراقية تقديرية للمصروفات والإيرادات ظهرت فى سنة ١٩٢١ مع تشكيل أول حكومة عراقية , وقد أعدت هذه الموازنة وفق المبادئ الأساسية لتنظيم الموازنة التقليدية , وذلك أستنادا إلي قانون أصول المحاسبات العثماني الصادر سنة ١٩٠١١ والتعليمات الاى اصدرتها سشلطة الإنتداب البريطاني والحكومة العراقية المؤقتة , وقد تضمن دستور البلاد الذي أعلن أنذاك حق البرلمان فى مناقشة الموازنة والمصادقة عليها كما جاء فى نص المادة (١٠٠) من القانون الأساسي بما يأتي « يجب أن يعرض وزير المالية علي مجلس النواب أولاً جميع اللوائح القانونية , وكذلك قانون الميزانية وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التى تنفذها الحكومة , وفي عام ١٩٢٤ , عند صدور نظام السلطة فى الامور المالية المرقم ٧١٥ أصبحت الأمور المتعلقة بتنظيم الموازنة وتنفيذها مستمدة من هذا النظام , وفي عام ١٩٢٥ عند صدور الدستور نص فى الباب السادس منه علي الأمور المالية والقواعد المنظمة للموازنة ووجوب إقرارها

من قبل البرلمان وتحديد أسلوب المراقبة عليها , وفي عام ١٩٤٠ , صدر قانون اصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ المعدل لتنظيم العمل المحاسبي الحكومي في العراق وإعداد الموازنة , حيث نصت المادة الثالثة من القانون المذكور « علي الوزارات والدوائر أن تحضر تخمينات المصروفات والإيرادات المختصة بها وتوزعها لدى وزظاترة المالية قبل نهاية شهر تموز من كل سنة وعلي وزير المالية بعد تدقيقها وأجراء التعديلات التي يراها ضرورية بالنظر إلي الوضع المالي للخزينة أن يوافق عليها تحضير ميزانية الدولة العامة وتقديمها إلي مجلس الوزراء لإتخاذ ما يلزم تشريعها , م ٢٨

وفي عام ١٩٨٥ , صدر قانون الموازنة الوحدة بالعدد ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ لتنظيم أعداد الموازنة العراقية وتحديد الوحدات المشمولة بها

وجاء الدستور العراقي الجديد بالفقرة الثالثة من المادة ١٠٧ علي أنه من إختصاص السلطات الإتحادية : رسم السياسة المالية والكمركية , وإصدار العملة , وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق , ووضع الموازنة العامة للدولة , ورسم السياسة النقدية وإنشاء البنك المركزي , وإداراته « ونص في الفقرة الرابعة من المادة (٧٧) الخاصة بصلاحيات مجلس الوزراء علي أن من صلاحية مجلس االوزراء « أعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية «

ويستنتج من ذلك بأن الإعداد للمشروع مستمر من قبل مجلس الوزراء ويعرض علي السلطة الإتحادية حسب ماورد بالتخويل الوارد بالدستور العراقي الجديد (دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥) ((١)

ثانيا : التعارض بين تسديد الديون والتنمية

ان مبدأ الوفاء بالديون الخارجية ينطوي علي نتائج تتعارض مع اعتبارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية المدينة , فقد وجدت هذه البلدان نفسها في السنوات الاخيرة ان عليها التضحية بالاعتبارات المذكورة اذا ارادت ان تلتزم بالوفاء بديونها الخارجية , وبخلاف ذلك فانها ستجد نفسها عاجزة تماما عن الوفاء بهذه الديون

وقد برز هذا التعارض واضحا بصورة حادة في دول امريكا اللاتينية وغيرها من البلدان النامية الاخري المثقلة بالديون الخارجية , وكانت مشكلة الاختيار بين

(١) دراسة بعنوان "الموازنة الفيدرالية للعراق – الاتجاهات ومعدلات النمو للانفاق والايرادات الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧" محمد خالد المهايني , حسن عبد الكريم سلوم , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد الثامن والستون ٢٠٠٨ , ص ٢

تسديد الديون الخارجية علي حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية او بالعكس قد اخذت طابعا حادا فى صيف ١٩٨٢ عندما اعلنت المكسيك عجزها عن القيام بخدمة ديونها الخارجية , ومما احدث هزة عنيفة فى الدوائر المالية , وازاء هذا الخطر الداهم ساهم صندوق النقد الدولي الي العمل لتطويق الازمة فى مهدها , فقام بدور قيادى انتهي بالاتفاق مع جميع الاطراف المعنية علي ما يسمي ب« ربطة الانقاذ » وتتكون من مجموعة عناصر اهمها القيام بتطبيق سياسات تصحيحية لعلاج اختلالاتها الخارجية , وقيام صندوق النقد الدولي بتقديم قرض كبير من موارده , وقبول المصارف التجارية بجدولة مستحقاتها خلال فترة معينة مع تقديم قروض جديدة للدولة المدينة المعنية , الا انه مفعول هذه الاجراءات كان قصير الاجل , حيث ما لبثت ازمة الديون الخارجية ان تفاقمت من جديد من جراء السياسات التصحيحية التى يشترطها صندوق النقد الدولي وذلك لاقترانها بانكماش شديد فى الاوضاع الاقتصادية بالبلاد , رغم ان الهدف من انشائه كان ايجاد نقد دول لاغراض التداول والتعامل الدولي بنطاق واسع , واريد منها تخفيف الارتباك النقدى وتحقيق الاستقرار فى المعاملات التى تعرضت لهبوط القيم النقدية وخاصة قبل سنة ١٩٣٠ [١].

ويكون العبء الشديد علي الدول النامية هو التزامها تسديد اقساط الديون المقبلة التى لا تغطيها الحصيلة المتوقعة من المصادر الايرادية وعلي راسها الحصيلة الضريبية وضعف احتياطها المالي وانخفاض العائد الانتاجي , ويأتي دور التكتل والتكامل الدولي الاقتصادي لاصباغ مظاهر التعاون بين الدول المعنية فى هذا الشان [٢]

ثالثا : تعويضات حرب الكويت

الزم قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣ العراق بان تدفع لدولة الكويت مايبلغ قدره ٥٪ من اجمالي عائدات صادرات النفط الخام المصدر الي الكويت كتعويضات عن الحرب وتم ادراج هذا المبلغ ضمن حساب مصروفات اخري , ويوضح الجدول التالي بعضا من هذه النسب :

(١) مجلة النفط والتنمية , مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية فى الوطن العربي والعالم , العدد الاول – السنة الثانية عشر – كانون الثاني – شباط – ١٩٨٧ ص ٦٨,٦٩

(٢) المصدر / محمد علي الجاسم , القواعد الاساسية فى الاقتصاد الدولي , دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغداد ١٩٧٦ ص ١٩٤ , ص ٢١٦

جدول رقم (٩) بشأن المبالغ والنسب المئوية لتعويضات حرب الكويت عن عامي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠

مليار دينار

المفردات	تخصيصات سنة ٢٠٠٩		تقديرات سنة ٢٠١٠		نسبة مئوية ٪	
	المصدقة	المنفحة	المقترحة	المتفق عليه	٤/١	٤/١
تعويضات حرب الكويت	٢١٥٣,٥	٢١٣٥,٥	٢٨٠٢,٥١٦	٢٨٠٢,٥١٦	٣٠,١	٣٠,١

المصدر وزارة المالية العراقية - دائرة الموازنة ٢٠١٠

هذا وقد سبق القرار اعلاه صدور قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ / ١٩٩٥ الذي يشتمل علي مذكرة التفاهم بشأن « النفط مقابل الغذاء » والتى وافق العراق فى مايو ١٩٩٦ علي مضمونها , حيث ينص القرار علي بيع ما قيمته ٢ مليار دولار امريكي كل ستة اشهر يستقطع منها ٣٠٪ من العائدات النفطية العراقية لصندوق تعويضات خاص تم انشاؤه تحت اشراف مباشر من الامين العام للامم المتحدة , ويتم دفع التعويضات وفق الآلية التى تعتمدها لجنة التعويضات فى الامم المتحدة (١) , وعلي ان يتم استخدام المتبقي لشراء الدواء والغذاء للشعب العراقي , ولحق هذا عدة قرارات كان اهمها القرار رقم (١١٥٣) الصادر فى ١٥ مارس ١٩٩٧ والذي قضي بزيادة المبيعات النفطية العراقية من ما قيمته ٢ مليار دولار الي ما قيمته ٥,٢٥٦ مليار دولار امريكي , والقرار رقم ١١٥٣ فى ١٩٩٨/١/٢٠ , وهذا لم يكن يعني انخفاض فى الاحجام المطلقة للتعويضات , ولكن زيادة حجم الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط هما اللذان يشكلان العامل الحاسم فى تقرير حجم المبالغ المودعة للصندوق وليس تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين العراقيين والتى اثبتتها ذات التقارير الصادرة عن منظمات الامم المتحدة (٢) , وطبقا للقرارات المتوالية فقد تم تخفيض نسبة الاستقطاعات فى العوائد النفطية المخصصة لصندوق التعويضات من ٣٠ ٪ الي ٢٠٪ ثم ٥٪ (عام ٢٠٠٣ وفي اعقاب الاحتلال الامريكي) من اجمالي العائدات النفطية (٣).

هذا وقد صدر المرسوم رقم ٦/ ١٩٩١ بدولة الكويت علي « انشاء هيئة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء وتسمي الهيئة العامة لتقدير

(١) لجنة تعويضات الامم المتحدة (UNITED NATION COMPENSATION COMMISSion) uncc يمكن مراجعتها علي www.news.un.org

(٢) الامم المتحدة - حقوق الانسان , مكتب المفوض السامي - المفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان العراقي .www ohchr.org

(٣) صندوق النقد الدولي , دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العامة , آفاق الاقتصاد العالمي , - التحديات امام النمو المطرد اكتوبر ٢٠١٨ ، ص ٤

التعويضات عن خسائر العدوان العراقي , وتتولي الهيئة دون غيرها مهمة حصر الاضرار وتقدير الخسائر للمتضررين نتيجة الاعمال التى وقعت فى الحادى عشر من محرم ١٤١٠ هجريا الموافق الثاني من آب اغسطس ١٩٩٠ حتى الحادى عشر من شعبان ١٤١١هجريا الموافق السادس والعشرون من فبراير ١٩٩١ , وتسمي اختصارا paac (١).

هذا وقد استنانفت العراق استكمال سداد التعويضات الموجهة الي الكويت عقب توقفها عام ٢٠١٤ لتداعيات الحرب علي التنظيمات الارهابية فى العراق في ذلك الحين (٢).

الفرع الثاني

معدلات عجز الموازنة العامة العراقية فى ضوء مصادرها الايرادية

من المعلوم ان الإقتصاد العراقي واجه العديد من المتغيرات السياسية والامنية والتشريعية والتى كانت لها انعكاسات عديدة علي الواقع الإقتصادي , كما انه عند الاسراع فى محاولات تنفيذ خطط إعادة إعمار العراق , يجب أن تراعي الخطة الأمنية العراقية والامريكية وتكلفتها , وما قد يترتن عليها من زيادة الانفاق العام , وتذبذب وعدم استقرار اسعار النفط , نتيجة الاعتبارات السياسية وتأثير الأزمات المالية وهو ما يعني تراجع فى الإيرادات فى الوقت الذي تتزايد النفقات لاسباب حتمية الزيادة السكانية او التطلعات الشعبوية الحضارية وغيرها من الاسباب المؤدية للزيادة الحقيقية او الظاهرية للنفقات العامة , وتشير التقارير الدولية الى ان ارتفاع اسعار الطاقة ينعكس علي زيادة معدلات التضخم الكلي وذلك بالنسبة للدول المتقدمة واقتصادات الاسواق الصاعدة , والنامية , والتى تحاول تشديد اوضاع السياسة النقدية لكبح جماح التضخم واثاره السلبية .

اولا : المصادر الايرادية بالموازنة العراقية (٣)

١- النفط

بدأ انتاج النفط بالعراق عام ١٩٢٧ , وهو احد مؤسسي منظمة اوبك يمتلك العراق ثاني احتياطى نفطي فى العالم بعد المملكة العربية السعودية , ويبلغ حجم

(١) PAAC هي اختصار (public authority for assessment of compensation for damage resulting from Iraq aggression)

(٢) اخبار الامم المتحدة , www.news.un.org

(٣) مجلة قضايا سياسية تصدر عن كلية العلوم السياسية – العدد ٢٧- ٢٨ السنة ٢٠١٢ جامعة النهرين – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – issssn٢٠٧٠-٩٢٥٠ - اثر المتغيرات الاقليمية علي الاوضاع الداخلية العراقية (ايران – سوريا) انموذجا – هشام خضير مطلك , ص ٢٢٨ – ٢٢٩

الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل (١١٢,٥) مليار برميل , اي ما يعادل (١١٪) من اجمالي الاحتياطي العالمي , كما يتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة , فمن اصل حقوله النفطية الاربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة , لم يستغل منها سوى ١٥ حقلا , هذا فضلا عن انه يمتلك مساحات غير مكتشفة وبالاخص فى صحراءه الغربية , وبذلك , بما يعني ان غالبية النفط موجود بالمنطقة اليابسة وهو ما يعد معه اكثر النفوط تكلفة فى الاستخراج , فان العراق دولة ريعية [١] , وقد تعرضت للازمات السياسية والامنية (الحروب والارهاب) علي مر العقود الماضية [٢] , مما ادي الي تذبذب الانتاج طيلة العقود الماضية هذا من ناحية , وضعف الانتاج لضعف عملية إدخال التكنولوجيا من ناحية اخري , مما ادي الي انخفاض قدرته الانتاجية والتصديرية مقارنة بطاقاته الفعلية [٣]

جدول رقم (١٠) صادرات النفط الخام فى العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٨)

السنة	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
٢٠٠٣	١
٢٠٠٤	١,٥
٢٠٠٥	١,٤
٢٠٠٦	١,٥
٢٠٠٧	١,٦
٢٠٠٨	١,٧

المصدر : وزارة المالية – دائرة الموازنة - العراق

ويلاحظ من الجدول بأن مستويات تصدير النفط الخام قد اتسمت بالإنخفاض إذا ما قورنت بحجم الاحتياطي المؤكد , ويشير الجدول التالي الي نسبة الايرادات النفطية الي الموازنة العامة عن الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٥

(١) للمزيد من التفاصيل / ليلي فوزي احمد , دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره على الحصيلة الضريبية بالدول النامية , دراسة تطبيقية مقارنة , الناشر المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية , القاهرة , ٢٠١٨ ص ٧

(٢) عبد الخالق عبد الله , الولايات المتحدة ومعضلة الامن فى الخليج العربي , مجلة المستقبل العربي , العدد , (٢٩٩) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠٠٤/١ ص ١٩

(٣) وزارة المالية , العراق - تقرير دائرة الموازنة ٢٠٠٩ , ص ٥

جدول رقم (١١) الايرادات النفطية نسبة الي الموازنة العامة

السنة	الايراد النفطي (مليون دينار)	نسبتها الي الموازنة العامة
٢٠٠٣	١٥,٧٢٨,٣٨٧	٩٨,٤
٢٠٠٤	٣٢,٥٩٣,٠١١	٩٨,٨
٢٠٠٥	٣٩,٤٤٨,٥١٤	٩٧,٦
٢٠٠٦	٤٦,٨٧٣,٢٥٣	٩٥,٢
٢٠٠٧	٤٩,٥٥٧,٢٨٣	٩٥,٢
٢٠٠٨	٧٧,٨٧٤,٥٨٩	٩٧,٠٤

المصدر, وزارة المالية , دائرة الموازنة – العراق

الواضح من الجدول السابق رقم (١٠) أن حصيلة الايرادات النفطية ارتفعت عام ٢٠٠٨ , بعدما سجلت انخفاضات اعوام ٢٠٠٦, ٢٠٠٧ , ومما يعني ضرورة مواصلة الجهود التنموية فى ذلك القطاع ,

ومن ناحية اخري فان الآفاق المتوقعة لأسعار النفط محاطة بدرجة كبيرة من عدم اليقين , وتوجع فى معظمها لعوامل متعلقة بالعرض المرتبط بالتوترات الجغرافية والسياسية , وكذلك تزايد انتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة عن عام ٢٠١٧ , وقد شهد ذات العام ارتفاع اسعار النفط منذ انخفاضها فى حزيران ٢٠١٤ , حيث تجاوزت الاسعار ٦٥ دولارا للبرميل فى يناير ٢٠١٧ ثم ٧٦ دولارا للبرميل فى يونيو ٢٠١٨ , بدعم من تحسن مؤشرات النمو الاقتصادى عالميا , ومن توقعات نمو اجمالي الناتج المحلي النفطي فى عام ٢٠١٩ هو خفض هذه التوقعات فى معظم دول مجلس التعاون الخليجي والعراق ويرجع ذلك الي انخفاض انتاج النفط تماشيا مع تمديد العمل باتفاق «اوبك +» [1] ومن جانب اخر فان ارتفاع الاسعار يعكس انهيار مستويات الانتاج فى فنزويلا , والانقطاعات غير المتوقعة فى كندا وليبيا , والتراجع فى الصادرات لاالايرانية عقب فرض العقوبات الامريكية .

الايرادات الضرائبية بالعراق

يقوم النظام الضريبي فى العراق علي الجمع بين نزام الضرائب المباشرة وغير المباشرة , وتشكل الضرائب غير المباشرة , بشكل عام , اكثر من ٨٠ ٪من مجموع

(١) دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية – افاق الاقتصاد الاقليمى – , مستجدات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان , – ادارة الشرق الاوسط وسيا الوسطى , مايو ٢٠١٨ مرجع سابق ص ٢

الايرادات الضريبية , في حين لاتشكل الضرائب المباشرة اكثر من ٣٠ ٪ , ولايمكن وصفه بالحداثة إذ ان بداية التشريع الضريبي بالعراق يرجع الي تشريع ضريبة الدخل عام ١٩٢٧ , الا ان قدرة الايرادات الضريبية علي الاسهام وبشكل فاعل في الموازنة العامة ظل بعيداً عن امكانية تحقيق التقارب بين مساهمة الايرادات الضريبية النفطية[١].

جدول رقم (١٢) نسبة الايرادات الضريبية الي الموازنة العامة

السنة	الايرادات الضريبية (مليون دينار)	نسبتها الي الموازنة العامة
٢٠٠٣	٣٢,٢٤٨	٠,٢
٢٠٠٤	٢٠٩,٨٢٠	٠,٦
٢٠٠٥	٦٤٧,٣٥٥	١,٦
٢٠٠٦	٧٨١,٠٢٩	١,٦
٢٠٠٧	١,٢٢٨,٣٣٦	٢,٤
٢٠٠٨	٩٨٥,٨٣٧	١,٢

المصدر: وزارة المالية , دائرة المحاسبة - العراق

والنتيجة التي يمكن الخروج بها من بيانات هذا الجدول هي ان نسب اسهام الايرادات الضريبية لم تزد عن ٢٪ في احسن حالاتها الي مجموع الايرادات العامة ويرجع ذلك الي :

استئناف تصدير العراق للنفط الخام عام ٢٠٠٣ وبمعدل طبيعي بعد ان كانت عملية تصدير النفط تقتصر علي تغطية الاحتياجات بموجب قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ في ١٩٩٥ النفط مقابل الغذاء والمتضمن برنامج بتصدير جزء محدد من نفطه، ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف الأمم المتحدة.

ضعف الرقابة وانتشار التهرب الضريبي , وعدم دقة حصر المكلفين , والاعتماد علي المظاهر الخارجية لتقدير مقدرة المكلف التعديلات الضريبية التي منحت المكلف المزيد من الاعفاءات الضريبية[٢]

(١) طاهر موسي عبد , زهير جواد الفتال , اقتصاديات المالية العامة - كتاب منهجي للصفوف الثالثة في كليات الادارة والاقتصاد , مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٥ , ص ١٢٦

(٢) وزارة المالية العراقية , الدائرة الاقتصادية - سبل تنمية مصادر الايرادات في العراق ٢٠٠٩ , ص١١

السياسة المالية بالعراق شهدت فترة ما بعد ٢٠٠٣ صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي والذي كرس إستقلالية البنك المركزي فى ادارة السياسة النقدية , وكان من ابرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز فى الموازنة العامة واذ لجأت الحكومة الي استخدام الاسلوب البديل , وهو التمويل بالدين , والاداة الائتمانية المستخدمة فى ذلك هي اصدار السندات او اذونات الخزينة , او الاقتراض الخارجي والاضرار المترتبة عليه , وعزوف القطاع الخاص عن الاستدانة من المصارف التجارية لدخول القطاع الحكومي كمنافس [١].

المقومات الصناعية بالعراق

لم يكن لدى العراق اي معوقات لإنشاء قاعدة انتاجية وطنية فعالة فى خدمة الاقتصاد الداخلي , وذلك لتوفر المقومات العديدة ومنها الطاقة , والايدى العاملة والقوانين التشريعية اللازمة لوضع اطار قانوني للعملية التصنيعية ومنها قانون تأسيس المؤسسة العامة للمشاريع الصناعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٢ [٢]

لقد كان الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية الدولية للثمانينات , كما سبق تحديدها فى قرار الجمعية العامة المرقم ٣٣/ ١٩٣ , من خلال الاسراع بمعدلات التصنيع فى الاقطار النامية بهدف تحقيق الهدف المحدد فى اعلان ليما الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٧٥ [٣] اي لجعل حصة الاقطار النامية من الانتاج الصناعي العالمي عند نسبة ٢٥ ٪علي الاقل عام٢٠٠٠ , مقرونا بنمو صناعي موزع بين الاقطار النامية كلما امكن ذلك , وفي الاجتماعات الاقليمية التى سبقت المؤتمر العام الثاني لليونيدو[٤] الذي عقد فى ليما ١٩٧٥ , كانت قد حددت اهداف نسب النمو الاقليمية فى الانتاج الصناعي العالمي علي النحو التالي « اميركا اللاتينية نسبة نمو ١٣,٥٪, افريقيا نسبة نمو ٢٪ , اسيا والباسيفك نسبة نمو ١٠٪ للاقطار الاسيوية النامية باستثناء غربي اسيا .

(١) دراسة بعنوان " اداء السياسة المالية فى العراق بعد عام٢٠٠٣ " , همسة قصي عبداللطيف , عمر عدنان خماس , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الثاني والخمسون ٢٠١٧ ص ١١

(٢) انظر / باسم محمد صالح – القانون التجاري – القسم الاول النظرية العامة , العاتك لصناعة الكتب بيروت , المكتبة القانونية بغداد بدون سنة نشر ص ٣٧٣

(٣) يذكر ان اعلان ليما الذي اعتمد فى الدورة الخامسة عشر لمؤتمر اليونيدو العام فى ٢٠١٣ , يتضمن تعزيز وتسريع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة (ISID) فى البلدان النامية ويتم التعرف علي ISID كمنهج متكامل لجميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة من خلال برنامج اعتمدت مؤخرا ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة , وما يتصل بذلك من الاهداف الانمائية المستدامة وهي ، البنية التحتية المرنة , تعزيز التصنيع الشامل , تشجيع الابتكار www.unido.org

(٤) اليونيدو ، هى وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة تهدف لتعزيز التنمية الصناعية والحد من الفقر والعولمة الشاملة والاستدامة البيئية www.unido.org

ويذكر انه فى عام ١٩٧٥ قدرت النسب الاقليمية المتحققة ب ٤,٨٥ ٪ لامريكا اللاتينية , ٠,٨٪ لافريقيا , ٢,٥٪ جنوب وشرق اسيا , ٠,٥ لغربي اسيا , وبصفة اجمالية ٨,٦٪ للاقطار النامية .

ويمكن اعتبار هدف ليما بانه التعبير الطموح عن المطالب الرئيسية الهادفة لتقليل الفجوة بين الاقطار المتقدمة والنامية والاسراع بالنمو السريع للعملية التصنيعية , ولم يتعرض للحلول الفعلية للمشكلات التصنيعية التى قد تواجه الدول النامية فى العمليات التصنيعية مثل كيفية نقل المصادر المالية والتجارية والتكنولوجية الي الاقطار النامية , فضلا علي ذلك ضرورات تحقيق التداخل والتكامل مع باقي القطاعات لتحقيق النمو التصنيعي السريع [١].

ثانيا : عجز الموازنة نسبة للايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول الاتي نسب عجز الموازنة عن موازنات السنوات ٢٠٠٦- ٢٠١٨ /٢٠١٩

جدول رقم (١٢) الفائض او العجز بالموازنة العامة العراقية تريليون دينار عراقي

السنة	الفائض/ العجز
يناير٢٠٠٦	١٨ تريليون دينار
يناير ٢٠١٠	١٢ تريليون دينار
يناير٢٠١٣	١٨ تريليون دينار
يناير ٢٠١٤	١٤ تريليون دينار
ناير ٢٠١٥	٢٤ تريليون دينار
يناير٢٠١٦	٢٤ تريليون دينار
يناير٢٠١٧	٢٥ تريليون دينار
يناير٢٠١٨	٢٥ تريليون دينار
يناير٢٠١٩	٢٧ تريليون دينار

المصدر : البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

كما يوضح الجدول رقم (١٣) التالي مقدار العجز بالموازنة العامة ونسبته الي الانفاق والايراد العام والناتج المحلي الاجمالي فى العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)

(١) مجلة النفط والتنمية , مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية فى الوطن العربي والعالم , السنة السادسة , عدد مزدوج ١١,١٢ اب , ايلول ١٩٨١ ص ٦٢

جدول رقم (١٣) عجز الموازنة العامة نسبة الي اجمالي النفقات والايرادات العامة , والناتج المحلي الاجمالي عن الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٧

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عجز الموازنة العامة (مليار دينار)	٤٦٣٦,٢	١١٩٣٥,٢	٧٠٢٢,٥	٥٥٧٠,٩	٩٦٦٢,٩
نسبة عجز الموازنة الي اجمالي النفقات العامة	٥٠,٢	٣٥,٤	١٩,٥	١٠,٩	١٨,٦
نسبة عجز الموازنة العامة الي الايرادات العامة	١٠٠	٥٤,٩	٢٤,٢	١٢,٢	٢١,٤
نسبة عجز الموازنة العامة الي اجمالي الناتج المحلي	٢٢,٥	٣٢,٢	١٣,١	٦,٩	١٠,٢

المصدر : وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية , الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات من ٢٠٠٣/٢٠٠٧

ويوضح الجدول التالي رقم (١٤) مقدار العجز بالموازنة العامة ونسبته الي الانفاق والايراد العام والناتج المحلي الاجمالي فى العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

جدول رقم (١٤) عجز الموازنة العامة نسبة الي اجمالي النفقات والايرادات العامة , والناتج المحلي الاجمالي عن الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٢

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عجز الموازنة العامة (مليار دينار)	٩٠٨٦,٨	١٨٧٥٧,٣	٢٢٩٢٢١,١	١٥٧٢٧,٩	١٤٧٦٨
نسبة عجز الموازنة الي اجمالي النفقات العامة	١٥,١	٢٧,١	٢٧	١٦,٢	١٢,٦
نسبة عجز الموازنة العامة الي الايرادات العامة	١٥,٧	٣٧,٢	٣٧,١	١٩,٤	١٤,٤
نسبة عجز الموازنة العامة الي اجمالي الناتج المحلي	٥,٨	١٦,١	٢٤,١	١٢,٣	١٠,٦

المصدر : وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية , الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات من ٢٠٠٨/٢٠١٢

ويلاحظ من ان حجم الايرادات العامة فى تطور اثناء المدة محل البحث , حيث بلغت عام ٢٠٠٣ مبلغ ٤٥٩٦ مليار دينار , وارتفعت عام ٢٠٠٥ لتبلغ ٢٨,٩٥٩ مليار دينار بعد عودة العراق للسوق النفطية الدولية الا انه بتحليل الجدوليين اعلاه وجود العجز فى السنين مدار البحث , وهذا العجز فى الغالب الاعم متزايد , ولو قورنت هذه

النسب بنسبة ٣٪ التي اقرها الاتحاد الاوربي كحد اقصي لعجز الموازنة المسموح به , لاتضح تجاوزها لهذا الحد مما يعني ان العجز هيكلي مستمر لسنوات عدة وله الكثير من الاثار السلبية علي الاقتصاد العراقي خاصة زيادة الطلب الفعال وما يولده من ضغوط تضخمية تنعكس علي المستوى العام للاسعار (ولا شك في ان ذلك يعتمد علي طريقة التمويل)[1].

(١) عجز الموازنة العامة وروى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق المدة ٢٠٠٢, ٢٠١٢ ; سالم عبد الحسين سالم , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , المجلد ١٨ , العدد ٦٨ , ص ٣٠٨

الخـــاتمة

يعد عجز الموازنه من أكبر المشاكل التى تواجه الدول،ويزداد هذا العجز فى دول العالم الثالث على نحو واضح ،واذا كان للدول الأستعماريه دور بارز فى ذلك الأمر، فإن ذلك لا ينفى تقصير الدول الناميه، فالفساد منتشر،والموارد قليله،والشعوب تحبذ القيام بالتزماتها ، ومن ثم يصبح الإعتماد على الخارج أفه تزيد من العجز وتنمى الخمول ،ولن تتقدم هذه الدول إلا بإتباع أساليب جديده فى الحياه ،تساعدها على مواجهه مشاكلها،وهنا يبرز دور الحكومه الرشيده فى حث الشعب على العمل وتوفير فرص عمل حقيقيه ،وضغط الإنفاق الإستهلاكى،والعمل على إنشاء منظومه ضريبيه عادله،فضلا عن ترشيد الدعم

النتائج

الدين العام الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلة فى ميزان المدفوعات مما يساهم فى تخفيض العجز الكلى فى هذا الميزان، وفي المقابل فإن أعباء خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد فى العجز فى الميزان، وهو ما يزيد من أزمة سعر صرف الدولار، ويحمل الموازنة بمخاطر ارتفاعه.

يتحتم التوصل الي سياسات محددة لمعالجة المديونية ووضع استراتيجية هيكلية تتناسق مع السياسة الاقتصادية للدولة ككل والتى تحدد المستوى المستدام للاقتراض الخارجي , والتى يتحدد بمستوى مقدار التدفقات التى يستطيع البلد استخدامها لخدمة الدين وفي حدودها المعقولة , ودون ان يؤثر ذلك علي النشاط الاقتصادى الاجمالي ككل.

يمثل الاقتراض صورة لفقدان العدالة بين الأجيال من المواطنين، بظلمه للأجيال اللاحقة خاصة فى ظل اقتراض الحكومة الذي يغلب عليه سد عجز الموازنة وليس إقامة مشروعات استثمارية يمتد نفعها للأجيال القادمة من المواطنين، كما أن الاقتراض بسعر فائدة مرتفع نتيجة لتصنيف مصر الائتماني المنخفض، وكذلك ارتفاع سعر الدولار وما ينتج عنه من مخاطر سعر الصرف، يمتد أثره السلبي ليس للأجيال الحالية فقط بل للاحقة أيضا.

الإقتراض لاسيما الخارجي بتحوله إلى غاية للحكومة يمثل صورة من صورة استعباد المواطن فى الداخل واستعباد الوطن كله بما فيه من إنسان وثروات وسيادة

لحساب التبعية للخارج. كما يفتح الباب على مصراعيه لجدولة الديون بفائدة مغالي فيها، والوقوع فى دوامة الإفلاس.

ان احدى متطلبات الادارة الجيدة للمديونية الخارجية يتمثل فى تخصيص جزء متكافئ من الناتج المحلي الاجمالي GDP لتمويل خدمة المديونية , ووضع حدود قصوي لسقف المديونية والتى يمكن معها خدمة الديون (اقساط وفوائد) تظل فى حدود امنة نوعا ما

ثانياً:التوصيات:

تأكيداً على ضرورة النظر لمشكلة الديون الخارجية على أنها تمس النظام الاقتصادي العالمي بأسره فإن الباحث يضع مجموعة من التوجيهات والتوصيات التي يأمل من صانعي القرار السياسي والاقتصادي فى الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص أخذها بعين الاعتبار من أجل وضع المشكلة فى إطارها الصحيح بهدف دفع المسيرة التنموية فى البلاد النامية والوصول لاقتصاديات متقدمة تعتمد على نفسها فى تنميتها الاقتصادية المنشودة:

لابد للبلدان النامية (وتحديدا البلدان التى انهكتها الحروب المتوالية كالعراق) العمل جاهدة علي تأسيس نظام مالي حكومى يمتاز بالدقة ومواكبة التطورات الحديثة والاحصاءات الرسمية التى تصدر عن صندوق النقد الدولي GFSM , ومما يساعد فى توظيف الموارد وتحديد اولوياتها ليكون لاي نفقات جديدة مقترحة مخرجات واضحة ومحددة وان يتصف هذا التخصيص بالمرونة الشديدة لمواكبة التغيرات الدولية والتى غالبا ما تطال المواد الاولية التى تعتمد عليها الدول النفطية فى ايراداتها السيادية

ان ملف المديونية له تأثير متداخل ومتشابك مع كل الملفات الاخري المتعلقة بالسياسة الاقتصادية العامة بالدولة كالادارة المالية العامة والتى هي من مسئولية وزارة المالية , وادارة أسعار الصرف والادارة النقدية ككل والتى هي من مسؤلية البنك المركزى , وبرامج التعاون التى هي من مسئولية وزارات اخرى كوزارة التخطيط و التعاون الدولي , ولذلك يجب ان يناط بهذا الملف لجهة عليا ترتبط بمجلس الوزراء اكثر منها مجرد قسم أو دائرة تابعة لوزارات المالية بأنظمة الحكم المختلفة .

ضغط الإنفاق الحكومى وصولا لأقل درجه من الإنفاق الإستهلاكي , وتحسين منظومه الضرائب من خلال مكافحه التهرب الضريبى وتعديل فئات وشرائح الضرائب , وتوافق تلك السياسات ذلك مع ترشيد الدعم للحفاظ علي مستويات معتدلة من الانفاق العام.

العمل على أستقرار الأوضاع السياسيه والأمنيه بأسرع وقت ممكن حتى لا يتفاقم العجز الحالى بالدول العربية غير النفطية تحديدا .

وضع سياسه أقتصاديه تعمل على جذب رؤس الأموال الأجنبيه وتنشيط السياحه لتوفير فرص العمل ورفع العبء عن الموازنه العامهوالاستغناء عن القروض الخارجية وتداعياتها السلبية .

المراجع والمصادر

اولا : الكتب العربية

ابراهيم قطب محمد , الموازنة العامة للدولة , الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨

احمد عبده محمود , مبادئ المالية العامة , دراسة فى الاقتصاد العام , دار المعارف مصر ١٩٧١

أعاد حمود القيسي , المالية العامة والتشريع الضريبي , دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠١١

باسم محمد صالح , القانون التجاري – القسم الاول – النظرية العامة , الناشر العاتك لصناعة الكتب – بيروت – المكتبة القانونية , بغداد ; بدون سنة نشر

حمدية زهران , مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة , دار النهضة العربية ١٩٧١

رائد احمد ناجي , علم المالية العامة والتشريع الضريبي , الناشر , العاتك لصناعة الكتاب – القاهرة ٢٠١٢

رائد ناجي احمد , علم المالية العامة والتشريع المالي فى العراق , الناشر العاتك لصناعة الكتاب – القاهرة ٢٠١٢

رضا صاحب ابو حمد آل علي , المالية العامة , الناشر المكتبة الوطنية , بغداد ٢٠٠٢

رمزى زكي , ازمة الديون الخارجية , رؤية من العالم الثالث , الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨

رمزى زكي , الخروج من مأزق المديونية الخارجية – مجلة النفط والتعاون العربي ١٩٨٧

رياض صالح ابو العطا , ديون العالم الثالث علي ضوء احكام القانون الدولي

زين العابدين بدوى ناصر , علم المالية العامة , ١٩٩١

زين العبدين ناصر , صفوت عبد السلام عوض الله , الاقتصاد الدولي ١٩٩٧/١٩٩٦ , دار الثقافة الجامعية

زينب حسين عوض الله , سوزي عدلي ناشد , مبادئ علم الاقتصاد , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية ٢٠٠٤

سوزي عادلي ناشد , محاضرات فى الاقتصاد السياسي ٢٠١٠- – الناشر دار الجامعة الجديدة – الاسكندرية

سيد احمد عبد الخالق , البنوك التجارية وازمة المديونية العالمية , بدون سنة نشر

طاهر الجنابي , علم المالية العامة والتشريع الضريبي , شركة العاتك لصناعة الكتاب , بغداد ,

٢٠٠٩

طاهر موسي عبد , زهير جواد الفتال , اقتصاديات المالية العامة – كتاب منهجي للصفوف الثالثة فى كليات الادارة والاقتصاد , مطبعة جامعة بغدا ١٩٨٥

عادل احمد حشيش , رشدي مصطفي شيحة , مقدمة فى الاقتصاد العام , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية ١٩٩٨

عادل احمد حشيش , مشكلة الدعم السلعى والامن الغذائي فى مصر , دراسة تحليلية لعناصر المشكلة وجدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحلها فى ضوء الاوضاع السائدة بالدول المتخلفة , دار الجامعات المصرية , الاسكندرية ١٩٨٠

عادل احمد حشيش , مصطفي رشدى شيحة , مقدمة فى الاقتصاد العام – المالية العامة , دار الجامعة الجديدة للنشر , الاسكندرية ١٩٩٨

كريم مهدى الحسناوي , مبادئ علم الاقتصاد , المكتبة القانونية – بغداد ١٩٨٩

كلود برتيليمى جان , ديون العالم الثالث , منشورات عويدات , بيروت , لبنان ١٩٩٦

ليلي فوزى احمد جعفر , دعم الصناعات كثيفة الطاقة وأثره علي الحصيلة الضريبية بالدول النامية , دراسة تطبيقية مقارنة , الناشر المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية – القاهرة ٢٠١٨

محمد الامين الشنقيطي , التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية , مكتبة العلوم والحكم , المدينة المنورة , بدون تاريخ

محمد حلمي مراد , المالية العامة , ١٩٥٦.

محمد علي الجاسم , القواعد الاساسية – الاقتصاد الدولي – الكتاب الثاني , دار الجامعة للطباعة والنشر – بغداد ١٩٧٦

محمد مصطفي يونس , دور صندوق النقد الدولي فى مواجهة ازمة المديونية الخارجية , دار النهضة العربية , طبعة ١٩٩٥

محمود محمد محمد نور , الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة , مصر المعاصرة , عدد ٤٦٣ ابريل ١٩٧٦

ثانيا : رسائل علمية

امينة عز الدين عبدالله , مشكلة الديون الخارجية للبلاد النامية , رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة ١٩٧٩

انور اسماعيل الهواري , القروض الخارجية ودورها فى التنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية , رسالة دكتوراة , كلية الحقوق , جامعة القاهرة , ١٩٧٤

ثالثا : المجلات والدوريات

دراسة بعنوان « الازمة المالية الاسيوية ١٩٩٧ , الازمة المالية العالمية , الاسباب , الاثار والدروس المستفادة » دراسة مقارنة , قحطان عبد سعيد , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العدد الحادى والعشرون ٢٠٠٩

دراسة بعنوان « اثر الايرادات النفطية فى تنمية الاقتصاد العراقي » تغريد داود سلمان داود , مجلة جامعة بابل / للعلوم الصرفة والتطبيقية / العدد (٤) المجلد (٢٤) ٢٠١٦ ,

دراسة بعنوان « عجز الموازنة المشكلات والحلول » صادرة عن المعهد العربي للتخطيط – منظمة عربية مستقلة – سلسة دورية تعني بقضايا التنمية فى الدول العربية – العدد الثالث والستون – مايو / آيار ٢٠٠٧ – السنة السادسة

سالم محمد عبود , ظاهرة الفساد الادارى والمالي , دراسة فى اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية , الناشر المكتبة الوطنية , بغداد ٢٠٠٨

دراسة بعنوان « اوراق غير حزبية للثورة المصرية فى السياسة المالية فى مصر , النظام الضريبي , الدعم , ادارة الدين العام » اعداد شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب , ماهر عتلم , منال متولي , عبدالحميد نوار , احمد غنيم , دون سنة نشر

« ازمة الدين العام المصري » , رؤية تحليلية , المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠١٦

«استراتيجية العراق ٢٠٠٦ » من اعداد كمال البصري , ورقة مقمة للمناقشة فى مجلس النواب العراقي , نيسان ٢٠٠٦

دراسة فى جغرافيا الطاقة , الاهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة , سوريا , مجلة جامعة دمشق , المجلد ٢٧ , العدد الاول ٢٠١١ www.damasc university.edu.sy

البنك الاهلى المصري , القاهرة , النشرة الاقتصادية , المجلد الحادى والستون , العدد الاول ٢٠٠٨

مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٧ – وزارة المالية مصر

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) « تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك » ٢٠١٦

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) , التقرير السنوى للامين العام ٢٠١٥

إبراهيم شحاته، الحدود السياسية للتمويل الخارجي، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر/ ١٩٦٨.

إدواردو ويسنر، الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون فى أمريكا اللاتينية، التمويل والتنمية،

العدد الأول مارس/ آذار ١٩٨٥.

الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والآفاق المستقبلية , ابتهال محمد رضا داوود – كلية الزراعة , بغداد , مجلة دنانير , العدد الثامن

البنك الاهلي المصري , القاهرة , النشرة الاقتصادية , المجلد الحادى والستون , العدد الاول ٢٠٠٨

البنك الدولي , تقرير التنمية فى العالم ١٩٨٣ , الطبعة العربية

البنك المركزى المصري , التقرير السنوى ٢٠١١ – ٢٠١٢

البنك المركزى المصري , النشرة الاحصائية , العدد الثالث , المجلد السابع والخمسون , القاهرة ٢٠٠٤

بهرم نوزاد , دروس من عقد الديون , مجلة التمويل والتنمية , العدد الثالث , مارس /١٩٩٠

بيارم لاند ميلس: الإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي (تجربة أولى). مقال بمجلة التمويل والتنمية، المجلد ١٩، رقم ٤، ديسمبر ١٩٨١

بيان صحفي صادر عن البنك الدولي , « افساد العدو الاول للشعب بالبلدان النامية » واشنطن ١٩ ديسمبر / كانون الاول ٢٠١٣

التقرير الاحصائي السنوي ٢٠١٧ ,منظمة الاقطار العربية المصدرة , للبترول (اوابك)

تقرير البنك الدولي عام ١٩٨٣

التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) ٢٠١٥

تقرير صادر عن منظمة الفاو بعنوان « استمرار الازمات الغذائية وتفاقم الجوع الحاد » نشر علي موقع الفاو ٢٢مارس / اذار ٢٠١٨ www.faw.org

التكنولوجيا ومستقبل الطاقة , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ٢٠١٣

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية – افاق الاقتصاد الاقليمى – « مستجدات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان » – ادارة الشرق الاوسط وسيا الوسطى , مايو ٢٠١٨

دراسة « اوراق غير حزبية للثورة المصرية في السياسة المالية فى مصر , النظام الضريبي , الدعم , ادارة الدين العام » ماهر عتلم , منا متولي , عبدالحميد نوار , اصدار شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب

دراسة « عجز الموازنة المشكلات والحلول » المعهد العربي للتخطيط , منظمة عربية مستقلة , العدد الثالث والستون – مايو / ايار ٢٠٠٧ – السنة السادسة , الكويت ص ٤,٥

دراسة بعنوان « إداء السياسة المالية فى العراق بعد عام ٢٠٠٣ » , همسة قصي عبداللطيف , عمر عدنان خماس , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الثاني والخمسون ٢٠١٧

دراسة بعنوان « دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ » , نجم عبد عليوي , الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

دراسة بعنوان « عجز الموازنة المشكلات والحلول » , المعهد العربي للتخطيط – الكويت , منظمة عربية مستقلة , سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية فى الدول العربية – العدد الثالث والستون – مايو / آيار ٢٠٠٧ – السنة السادسة

دراسة بعنوان « عجز الموازنة المشكلات والحلول » صادرة عن المعهد العربي للتخطيط – منظمة عربية مستقلة – سلسة دورية تعني بقضايا التنمية فى الدول العربية – العدد الثالث والستون – مايو / آيار ٢٠٠٧ – السنة السادسة

دراسة بعنوان « مديونية العراق الخارجية – الواقع والآفاق » أيسر ياسين الغريري , علي عبدالله الشيخ , جامعة تكريت – كلية الادارة والاقتصاد – مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية – المجلد – ٤ – العدد – ١٠ / ٢٠٠٨

دراسة فى جغرافيا الطاقة , الاهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة , سوريا , مجلة جامعة دمشق , المجلد ٢٧ , العدد الال ٢٠١١

دليل تصنيف الموازنة العامة جمهورية مصر العربية وفقا لاحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١

رمزى زكي , التاريخ النقدى للتخلف , سلسلة عالم المعرفة / ١١٨ , ١٩٨٧

رمزى زكي , الخروج من مازق المديونية الخارجية بين الافكار الرومانسية والتصوير الموضوعي , مجلة النفط والتعاون العربي , المجلد ١٣, العدد ٢ , ١٩٨٧

سامح محمود ابو العينين , ابعاد المديونية الافريقية , مجلة السياسة الدولية , العدد ٩٣ , يوليو ١٩٨٨

صندوق النقد الدولي , دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العامة , آفاق الاقتصاد العالمي , « التحديات امام النمو المطرد اكتوبر ٢٠١٨ »

صندوق النقد الدولي – افاق الاقتصاد العالمي – ابريل ٢٠١٨

صندوق النقد الدولي – التقرير السنوي ٢٠١٨ – بناء مستقبل مشترك

صندوق النقد الدولي – صحيفة وقائع – الاقراض من صندوق النقد الدولي – IMF lending - مارس ٢٠١٦

صندوق النقد الدولي , افاق الاقتصاد العالمي « الامال والواقع والمخاطر» ابريل ٢٠١٣

صندوق النقد العربي , آفاق الاقتصاد العربي « تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم » سبتمبر ٢٠١٨

ظاهرة الفساد الاداري والمالي , دراسة فى اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية , سالم محمد عبود , ٢٠٠٨ المكتبة الوطنية

عجز الموازنة العامة ورؤي وسياسات معالجته مع اشارة للعراق المدة ٢٠٠٣, ٢٠١٢ , سالم عبد الحسين سالم , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , المجلد ١٨ , العدد ٦٨

للمزيد من التفاصيل انظر / « سياسة الميزانية فى علاج عجز الموازنة العامة للدولة , دراسة مقارنة الجزائر – تونس » جامعة محمد خيضر – بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية , رسالة دكتوراة ٢٠١٤

دليل احصاءات الطاقة ٢٠٠٥ (وكالة الطاقة الدولية IEA, منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD, مكتب الاحصاء الاوروبي EUROSTAT)

مجلة النفط والتنمية – مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية فى الوطن العربي والعالم – السنة السادسة كانون الثاني , العدد ٥٤ , شباط ١٨٩١

مجلة النفط والتنمية – مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية فى الوطن العربي والعالم

مجلة النفط والتنمية – مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية فى الوطن العربي والعالم, السنة الرابعة عشر العدد الثالث , أيار – حزيران ١٩٨٩

مجلة النفط والتنمية – مجلة تعني بشؤون النفط والتنمية فى الوطن العربي والعالم, تطورات استهلاك الطاقة فى العراق وآفاقها , السنة السادسة , عدد مزدوج ١١;١٢ ,آب – ايلول ١٩٨١

محمد عبد الحليم عمر, الدين العام , لمفاهيم – المؤشرات – الاثار, جامعة الازهر ٢٠٠٣ , وفى ذات المعنى انظر : رمزى زكى , حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة الوضع الراهن لمديونية مصر, ١٩٨٦

محمد محمود الإمام، دور رأس المال الأجنبي فى التنمية طويلة الأجل، مذكرة رقم ١١٥٦، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٦

الفصل الخامس « التطورات فى مجال النفط والطاقة » صندوق النقد العربي , ٢٠٠٦

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية , فيينا ٢٠١٠

ملخص دراسة تطور خارطة اسواق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة علي الدول الاعضاء فى اوابك , منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط اوابك , مارس ٢٠١٦

ملخص دراسة تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة علي الدول الاعضاء فى اوابك , ٢٠١٦

الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العامة) , حسن عبد الكريم سلوم , محمد خالد المهايني , مجلة الإدارة والاقتصاد , العدد الرابع والستون ٢٠٠٧

موازنة المواطن ٢٠١٣/٢٠١٤ موقع وزارة المالية مصر

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية , تقرير عن التجارة والتنمية ١٩٨٥

دراسة بعنوان « اثر عجز الموازنة العامة فى مصر فى الدين الخارجى باستخدام التكامل المشترك والسببية » نيفين فرج ابراهيم ابراهيم – كلية التجارة – جامعة الازهر – فرع البنات – منشور فى مجلة بحوث اقتصادية عربية – العدد ٧١ / صيف ٢٠١٥

ورقة بحثية بعنوان ازمة الدين العام المحلى فى مصر وسبل مواجهتها – الادارة العامة للبحوث المالية , قطاع مكتب الوزير – وارة المالية مصر ٢٠١٢

وزارة المالية العراقية , الدائرة الاقتصادية – سبل تنمية مصادر الايرادات فى العراق ٢٠٠٩

يحي حسن المعصراوي , القروض الخارجية اهميتها للاقتصاد القومي ومشاكلها الاقتصادية , البنك المركزي المصري ١٩٩٢ /١٩٩٣ , معهد الدراسات المصرفية

وزارة التخطيط , التضخم السنوى للاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٣

رابعا : القـــوانين

الدستور العراقي ٢٠٠٥

قانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٨ ربط الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨

قرار مجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة رقم ٦٦١ / ١٩٩٠ بفرض عقوبات اقتصادية علي العراق نتيجة غزو الكويت

قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥ بشأن برنامج « النفط مقابل الغذاء »

قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣ / ٢٠٠٣ برفع العقوبات التجارية عن العراق

مرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٣ بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية الكويت ٢٠١٣ /٢٠١٤

قانون رقم (٩٢) ٢٠١٤ بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية الكويت ٢٠١٤/٢٠١٥

قانون رقم (٣٨) ٢٠١٦ بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية الكويت ٢٠١٦/٢٠١٧

قانون تأسيس المؤسسة العامة للمشاريع الصناعية العراق

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشان الموازنة العامة فى مصر

خامسا : مواقع الكترونية

بوابة معلومات مصر WWW.eip.gov.eg

الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء العراق

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية www.unido.org.

وزارة المالية العراقية www.mof.gov.iq

صندوق النقد الدولي www.imf.org

نادى باريس www.clubdeparis.org

موقع اخبار الامم المتحدة www.news.un.org

موقع « الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي » بدولة الكويت www.paac.org

موقع صندوق النقد العربي , تقرير افاق الاقتصاد العربي www.amf.org.ae

بيان صحفي صادر عن البنك الدولي بعنوان « الفساد العدو الاول للشعب بالدول النامية » , واشنطن ١٩ ديسمبر / كانون الاول ٢٠١٣ الموقع الرسمى للبنك الدولي www.albankaldawli.org

قطاع نقطة التجارة الدولية ٢٠١٥- وزارة التجارة والصناعة مصر موقع الكترونى www.tepgypl.gov.eg

افاق الاقتصاد العالمى www.economy.gov.ae

برنامج الامم المتحدة للبيئة www.unep.org UN and climate change (UNEP)

www.arab states .undp. org

موازنة وزارة البترول والثروة المعدنية العام المالى مصر ٢٠١٥/٢٠١٦

الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء العراق ٢٠١٧

وزارة المالية , العراق - دائرة الموازنة ٢٠٠٩

وزارة المالية العراقية , الدائرة الاقتصادية

البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

مراجع باللغة الانجليزية

BOOK-1

Barry Herman , Jose Antonio Ocampo and Shari Spiegel , Overcoming Developing Country Debt Crises , Oxford university press 2010 , p236" intergovernmental relations in debt restructuring"

- Derek Ezra , Coal and Energy the need to exploit the world's most abundant fossil fuel

- Daniel Me Fadden and others. Is there life after debt, An Econometric Analysis of credit worthiness of developing countries paper presented at the conference on international debt and the developing countries, World Bank- Washington D. C. 1984.

- Every Domar: The burden of debt and National income, in American Economic Review, No 1944 ,34, pp. 827 -798.

- G. Russell Kivaid, Conditionality and use of fund Resources, Jamaica, in Finance and Development, Vol. 18, No. 3, June 1981, p. 20.

- John Bale and David Drakakis – Smith, Primary Resources and Energy in the Third World , "Energy Crises in the third World " Routledge, London and New York , 1988 p 43 . also peruses

IshacDiwan and Lyn Squire; Private Assets and public Debts, External financial in A peaceful Middle east, Middle East journal, vol. 49, No. 1, Winter 1995,.

- Matthew J. Heckman , The Impact of 11/9 on Business and Economic – the Business of Terror – the day that changed everything , Palgrave, macmillak , printed in United States of America 2009

- MANA SAEED AL-OTAIBA , OPEC and the Petroleum Industry , croom Helm ,LONDON ,1975

Nicolas c. hope developments in and prospects for the external debt of the developing countries.

Peter A. G van Beregeijk , Arjan de Haan , The Financial Crisis and Developming Contries , printed by P G books group , u k 2011

- Stanely, Please: the world bank: lending for structural in: R. E. Feinberge and V. Kallab Adjustment crisis in the third world overseas Development council, Washington: D. C, 1981, P. 87.

- T.M. RYBCZYNSKI , The Economic of Oil Crisis , trade policy research center , London , 1976 " Historical Background World Energy Crisis"

- William R. Cleine: international debt: systematic Risk and policy Response institute Of international Economics. Washington D. C 1984.

- REPORTS

- world Bank " world debt table "1995.vol 1and 11 Washington D C various pages

- OPEC bulletin , Gabon return to opec , 2016/7

" Iraq : statistical appendix, IMF country report , no 294/07, August 2007,p12,www.imf.org

3 - WEBSITE

I.M.F.: International Monetary Fund.

I.F.C: International Finance Corporation.

I.D.A: International Development Association.

- I.B.R.D: International Bank for Reconstruction and Development.

External loans, Sustainable budgeting Arab and non-oil States Egypt and Iraq as a model

Dr / Ammar Fawzy Kazem Al Mayahi

Abstract

The state budget and its representative statement of state revenues and expenditures for a future year are among the subjects that bear the utmost importance to the role they play in the lives of the people and in the distribution of the country's resources. It is a reflective mirror and an important measure of the general economic situation of the state. Education and scientific research, building productive bases, increasing imports and diversifying sources of national income instead of paying attention to consumer and luxury goods, increasing imports from exports and the consequent internal and external debt, Most of the cases have economic implications for all macroeconomic indicators.

It is perhaps the specialization of research that we specialize in this research in the state of imbalance that affects the state budget and lead to the budget deficit, which turns into a chronic economic disease that affects economic life in various areas and may be difficult to get rid of quickly and needs more time and work and effort, using methods, including external borrowing In an attempt to reach recovery, balance and economic surplus. Using external methods such as external borrowing in an attempt to achieve recovery, balance and economic surplus, and evaluating the role of external loans in the way of reforming this deficit in the general budget or not, and that on the level of the general situation in Arab oil and non-oil Egypt and Iraq model.

Keywards: Budget deficit - External loans - Administrative corruption - External debt - Trade Balance - The World Bank - Public budget - Financial corruption